بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهرة العولمة

رؤية نقدية

د. بركات محمد مراد

الطبعة الأولى
ذو القعدة ١٤٢٢ هـ
كانون٢ (يناير) - شباط (فبراير) ٢٠٠١م

بركات محمد مراد
ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية
الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٢م.
٢٠٨ص، ٢٠ سم - (كتاب الأمة، ٨٦).
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٧ / ٢٠٠٢
الرقم الدولي (ردمك): ٢-٢٩-٤٨-٩٩٩٢١
أ. العنوان ب. السلسلة.

موقعنا على الإنترنت:
www.islam.gov.qa
البريد الإلكتروني: E-Mail:
M_Dirasat@Islam.gov.qa

صـدر منـه :

- مشكـلات في طريـق الحيـاة الإسلاميـة

« طبعة ثالثة » ـ الشيـخ محمـد الغـزالـي

- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـور يوسـف القرضـاوي

- العسكـريـة العـربيـة الإسـلاميـة

« طبعة ثالثة » ـ اللـواء الركن محمود شيت خطاب

- حـول إعـادة تشكيـل العقـل المسلـم

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـور عمـاد الدين خليل

- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـور محمـود حمدي زقزوق

- المذهبيـة الإسلاميـة والتغييـر الحضاري

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـور محسن عبد الحميـد

- الحـرمـان والتخلف في ديـار المسـلمين

« طبعة ثالثة + طبعة إنجليزية » الدكتور نبيل صبحي الطويل

- نظـرات في مسيـرة العمـل الإسـلامي

« طبعة ثانية » ـ الأستـاذ عمـر عبيـد حسنـه

- أدب الاختـلاف فـي الإسـلام

« طبعة ثانية » ـ الدكتـور طـه جابـر فيـاض العلواني

- **التراث والمعاصرة**

« طبعة ثانية » – الدكتور أكرم ضياء العمري

- **مشكلات الشباب : الحلول المطروحة والحل الإسلامي**

« طبعة ثانية » – الدكتور عباس محجوب

- **المسلمون في السنغال – معالم الحاضر وآفاق المستقبل**

« طبعة أولى » – الأستاذ عبد القادر محمد سيلا

- **البنوك الإسلامية**

« طبعة أولى » – الدكتور جمال الدين عطية

- **مدخل إلى الأدب الإسلامي**

« طبعة أولى » – الدكتور نجيب الكيلاني

- **المخدرات من القلق إلى الاستعباد**

« طبعة أولى » – الدكتور محمد محمود الهواري

- **الفكر المنهجي عند المحدثين**

« طبعة أولى » – الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

- **فقه الدعوة ملامح وآفاق في حوار**

الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر – الأستاذ عمر عبيد حسنه

- **قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر**

« طبعة أولى » – الدكتور زغلول راغب النجار

- **دراسة في البناء الحضاري**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب – الدكتور محمود محمد سفر

- **في فقه التدين فهماً وتنزيلاً**

الجزء الأول والثاني « الطبعة الأولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب – الدكتور عبدالمجيد النجار

- في الاقتصاد الإسلامي (المرتكزات - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي)

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور رفعت السيد العوضي

- النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية - دراسة مقارنة

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور محمد أحمد مفتي والدكتور سامي صالح الوكيل

- أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور أحمد محمد كنعان

- المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور عبد العظيم محمود الديب

- مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب - نخبة من المفكرين والكتاب

- مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- الصحوة الإسلامية في الأندلس

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور علي المنتصر الكتاني

- اليهود والتحالف مع الأقوياء

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائي

- الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الأستاذ منصور زويد المطيري

- النظم التعليمية عند المحدثين

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الأستاذ المكي أقلاينة

- العقل العربي وإعادة التشكيل

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور عبد الرحمن الطريري

- إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور يوسف إبراهيم يوسف

- أسباب ورود الحديث

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور محمد رأفت سعيد

- في الغزو الفكري

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح

- قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي

الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور أكرم ضياء العمري

- فقه تغيير المنكر

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور محمد توفيق محمد سعد

- في شرف العربية

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور إبراهيم السامرائي

- المنهج النبوي والتغيير الحضاري

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ برغوث عبد العزيز بن مبارك

- الإسلام وصراع الحضارات

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور أحمد القديدي

- **رؤية إسلامية في قضايا معاصرة**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور عماد الدين خليل

- **المستقبل للإسلام**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور أحمد علي الإمام

- **التوحيد والوساطة في التربية الدعوية**

الجزء الأول والثاني ، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ فريد الأنصاري

- **الإسلام وهموم الناس**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ أحمد عبادي

- **التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور عبد الحليم عويس

- **عمرو بن العاص .. القائد المسلم .. والسفير الأمين**

الجزء الأول والثاني ، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - اللواء الركن محمود شيت خطاب

- **وثيقة مؤتمر السكان والتنمية .. رؤية شرعية**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور الحسيني سليمان جاد

- **في السيرة النبوية .. قراءة لجوانب الحذر والحماية**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور إبراهيم علي محمد أحمد

- **أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحليبي

- **من مرتكزات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطبيق**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ عبد الله الزبير عبد الرحمن

- **عبد الحميد بن باديس رحمه الله وجهوده التربوية**

، طبعة أولى ، + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ مصطفى محمد حميداتو

- تخطيط وعمارة المدن الإسلامية
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ خالد محمد مصطفى عزب
- نحو مشروع مجلة رائدة للأطفال
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور مالك إبراهيم الأحمد
- المنظور الحضاري في التدوين التاريخي عند العرب
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور سالم أحمد محل
- من فقه الأقليات المسلمة
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ خالد عبد القادر
- الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي
- النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا .. قراءة في البديل الحضاري
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور قطب مصطفى سانو
- إشكاليات العمل الإعلامي .. بين الثوابت والمعطيات العصرية
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور محي الدين عبد الحليم
- الاجتهاد المقاصدي .. حجيته .. ضوابطه .. مجالاته
الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور نور الدين بن مختار الخادمي
- القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ عبد المجيد بن مسعود
- أضواء على مشكلة الغذاء في العالم العربي الإسلامي
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ عبد القادر الطرابلسي
- نحو تقويم جديد للكتابة العربية
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ الدكتور طالب عبد الرحمن
- دور المرأة في رواية الحديث في القرون الثلاثة الأولى
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذة آمال قرداش بنت الحسين
- الإعلان من منظور إسلامي
« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور أحمد عيساوي

• تكـــويـــن المـلـــكـــة الـفـقـــهـــيـــة

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير

• الظاهرة الغربية في الوعي الحضاري.. أنموذج مالك بن نبي

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ بدران بن مسعود بن الحسن

• الترويح وعوامل الانحراف.. رؤية شرعية

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ عبد الله بن ناصر السدحان

• فقه الواقع.. أصول وضوابط

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ أحمد بوعود

• دعوة الجماهير.. مكونات الخطاب ووسائل التسديد

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبد الله الزبير عبد الرحمن

• استخدام الرسول ﷺ الوسائل التعليمية

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ حسن بن علي البشاري

• المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ سعيد شبار

• عـــالـــم إســـلامـــي بـــلا فـــقـــر

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور رفعت السيد العوضي

• نـحـــن والـحـضـــارة والـشـهـــود

الجزء الأول والثاني «طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ د. نعمان عبد الرزاق السامرائي

• القواعد الشرعية ودورها في ترشيد العمل الإسلامي

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني

• التفكك الأسري.. الأسباب والحلول المقترحة

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ مجموعة من الباحثين

• الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ نور الدين بليبل

• التفكك الأسري.. دعوة للمراجعة

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ مجموعة من الباحثين

قال تعالى:

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ
وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا
وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾

(الحج : ٤٠)

تقديم

بقلم: عمر عبيد حسنه

الحمد لله الذي أرسل رسله بالبينات، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط.

والصلاة والسلام على من أرسله الله للناس كافة، وكانت الغاية من بعثه إلحاق الرحمة بالعالمين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧)، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ (الحديد:٢٥)، وبذلك اعتبر إرساءُ العدل وتقويم واقع الناس بأحكام الدين وتحقيق المساواة، لا يقل منزلة وأهمية عن إنزال القيم وإرسال الأنبياء.

فالقيم هي معايير ومقاييس الفعل البشري، ومحددات السلوك، وضابط أهداف النشاط الإنساني أو المسيرة البشرية في المجالات جميعًا، لذلك لم يُترك أمرها للإنسان ابتداءً، ومنذ النبوة الأولى، حتى لا يُفسد في الأرض، ويسفك الدماء، وانتهاءً بالرسالة الخاتمة، التي هي جماع النبوات.. ولعل كلمة (رسلنا) في قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ تدل على وحدة الرسل، وعالمية الرسالة، ووحدة

الدعوة، ووحدة الهدف تاريخياً.

وإنما جعلت المعايير، التي تضبط موازين العدالة والمساواة بين البشر -حيث اقترن الكتاب بالميزان- من خصائص رسالة النبوة وعطاءِ معرفة الوحي، حتى لا تكون محلاً للعبث والتلاعب والانتقاص والتطفيف، حيث لا يمكن أن يتصور أن يكون الإنسان نفسه محل الفعل، والتقويم، والمعايرة، وأن يكون هو المعيار والمقياس في الوقت نفسه، كما أنه لا يمكن أن يضع الإنسان معياراً ومقياساً لتقويم نفسه، لأنه بذلك تلتبس الذات بالقيم، والمسالك والأنشطة بمعايير التقويم والقياس، ويصبح الإنسان الذي يجري على فعله الخطأ والصواب، يصبح هو المقياس والمعيار، وعندها تنقلب المعادلة، فيُعرف الحقُ بالرجال، ولا يُعرف الرجالُ بالحق.

وفي هذا باب واسع للفساد، والاستغلال، وإقامة الكهانات، وفتح المجال لتسلط الإنسان على الإنسان، وانعدام العدالة والمساواة، وذلك بسبب من فقدان الميزان، أو الطغيان في الميزان؛ وبذلك يتحول النسبي إلى مطلق، والبشري إلى إلهي، والظني إلى قطعي، واحتمالات الخطأ القابل للفحص والاختبار إلى ادعاءات العصمة احتماءً بالقيم المعصومة، حيث يغيب نص الشارع ويحكم فهم

للشارح، وتلتبس قيم الدين بصور التدين، ويتحول الدين إلى جسر للتسلط والفساد والاستغلال وسفك الدماء.

من هنا نقول: حتى يتحقق للعالم إقامة الميزان، وينعم بالمساواة، لا بد أن تُستمد القيم والموازين والمعايير من مصدر خارج عن الإنسان، وبذلك يتساوى الناس أمامها، وتبرأ من كل معاني الانحياز والتسلط والهيمنة والتمييز.

ونسارع إلى التأكيد: بأن القيم الإسلامية، التي ندعو للاستمساك بها لإنقاذ الإنسانية، ليست حكراً على طبقة، أو جنس، أو قوم، أو زمان، أو مكان، أو أشخاص، فالنبي ﷺ محل التنزيل والاقتداء، لا يخرج عن كونه بشراً يتصف بجميع خصائص وصفات البشر، الأمر الذي يؤهله لأن يكون قدوة البشر، إضافة إلى التلقي من الله عن طريق الوحي، وما تتطلب النبوة من عصمة وخصائص وصفات لا تخرم بشرية الرسول ﷺ، بل تخدمها.

يقول الله تعالى، مبيناً مهمة الرسول ﷺ، ومحدداً موقعه من الرسالة: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ (الكهف: ١١٠)، ويقول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ (يونس: ٤٩).. ويقول سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ

وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ﴾ (الأنعام: ٥٠).

وكون هذه القيم الإنسانية التي ندعو إليها بريئة من التحيز، فلأنها ليست من وضع دولة أو حكومة أو حزب أو جماعة أو طبقة، لذلك فهي مؤهلة للعالمية، وسبيل للمساواة والحيلولة دون الهيمنة.. وبعد:

فهذا كتاب الأمة السادس والثمانون: «ظاهرة العولمة، رؤية نقدية»، للدكتور بركات محمد مراد، في سلسلة كتاب الأمة الذي يصدر عن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر ،مساهمة في استرداد الفاعلية وشحذ العقل المسلم، لمعاودة الانطلاق من معارف الوحي، وتشكيل رؤية تلتزم بالمرجعية الإسلامية، أو القيم الإسلامية للقضايا المعاصرة، بعيداً عن الارتماء على (الآخر) ومحاكاته، وفي ذلك إلغاءُ الذات، أو الانكفاء على الذات، وفي ذلك تجميد ومحاصرة لخلود القيم الإسلامية وعالميتها، وقدرتها على الإنتاج، وتقديم الحلول للمشكلات العالمية المعاصرة، وخروج من الحاضر والمستقبل معًا، وإتاحة المجال لتمدد (الآخر) لملء الساحات جميعًا.

ذلك أن تراثنا مهما كان عظيماً، وإنجازنا التاريخي مهما كان متألقاً، إذا لم نتأهل به لكيفية التعامل مع الحاضر، وإبصار المستقبل، فسوف يتحول من شاحذ للذهن أو مخصب للذهن ودافع لارتياد آفاق المستقبل، بأدواته المناسبة، إلى معوق، مهما حاولنا الإشادة به واستخدامه للهروب من الحاضر البائس ومعالجة مركب النقص.. وليس ذلك فقط، وإنما المساهمة السلبية أيضاً بالتمهيد لفقدان الثقة بهذا التراث، والتحول صوب (الآخر) من قِبل الأجيال القادمة.

• إن الاجتهاد الفكري الذي ندعو إليه، المنطلق من معارف الوحي، والمنضبط بمقاصد الدين والقادر على توليد رؤية للقضايا المعاصرة، التي نزلت بدارنا دون استئذان، والمساهم في بناء المشترك الإنساني، لم يعد خياراً نقدم عليه أو نحجم عنه، وعلى الأخص، بعد أن أصبح العالم كله قرية واحدة، اختزل فيها الزمان والمكان، ودارت عجلة العولمة بسرعة فاقت كل التقديرات، إلى درجة قد لا تتيح للإنسان ليس قيادتها أو المشاركة في قيادتها، وإنما استيعابها والتعرف إلى وجهتها وكيفية التعامل معها، وعدم فقدان الإرادة، والاكتفاء بتلقي منتجاتها الفكرية والمادية، التي تتمركز حول الاستهلاك، ومحاولتها استنفاد الطاقات جميعاً، والتحكم بمسارات

واختيارات المجتمع البشري، وإدخاله إلى غرف الانتظار، يستهلك ما يلقى إليه من طعام، ورؤى، ومبادئ، وما يرسم له من أنماط اجتماعية ومسالك اقتصادية.

ونعتقد أن هذا الاجتهاد الفكري، المؤطر بالمرجعية الشرعية، الذي نحاول ونسعى للوصول إليه، لا بد منه للتأهل لحقبة العولمة، حتى نتمكن به من تجريد النصوص والقيم الإسلامية من حدود الزمان والمكان والأشخاص، ومحاولة توليدها من جديد في التعامل مع قضايا الحاضر وإبصار احتمالات المستقبل، ذلك أن الوصول إلى تلك المرحلة لا يمكن أن يتحقق بالتمني، وإنما يتطلب إعادة النظر -بالدرجة الأولى- في موارد تشكيلنا الثقافي، وعلى الأخص في مناهجنا التعليمية والإعلامية، لتكون قادرة على صناعة المؤهلات لهذا الاجتهاد، ذلك أن المناهج، والوسائل التعليمية، والإعلامية، ليست في معظمها من الثوابت، التي لا تجوز مراجعتها أو تطويرها، وإنما هي رؤى اجتهادية تأتي وليدة العصر ومشكلاته، ومناهج تتطور باستمرار لإعداد المتعلم حتى يدرك عصره، ويعرف كيفية التعامل معه.

إذ لا يمكن أن يتصور أحد اليوم، بعد هذه الرحلة العلمية العالمية

من الإنجازات في مجال الحفظ والتخزين والاسترجاع، نظامًا للتعليم إلى اليوم يقوم على التلقين ويرتكز إلى الحفظ، على حساب إثارة التفكير أو تعليم التفكير، ويسعى إلى حشو الذاكرة على حساب تنمية الذكاء، وعلى الأخص بعد أن كادت الذاكرة تُلغى بوسائل الحفظ والتخزين الحديثة، ليتحول الجهد كله إلى تنمية الذكاء وامتلاك القدرة على توظيف المعارف، بدل ذلك الجهد المضني المبذول في تكديسها وتخزينها.

ولعل الإشكالية الكبرى التي تحاصر المناهج التعليمية والوسائل التربوية، التي هي السبيل لاسترداد عافية الأمة، وتحقيق معاصرتها، أنها ما تزال -في معظمها- تنتسب إلى مرحلة ما قبل اختراع الكتابة، من اعتمادها على الذاكرة لحفظ المعارف، دون الاعتماد على تنمية التفكير والذكاء لتوظيف المعارف، وعلى الأخص أن القدرة على الحفظ -كما هو معلوم- هي أُولى وظائف العقل، وأن البلوغ والرشد ينقل قدرات الإنسان من الحفظ إلى التفكير، والتحليل، والتركيب، والتوظيف.

والخطورة كل الخطورة، إذا اقتصرت المناهج على الحفظ على حساب التدبر والعمل والتوظيف، واعتبار الحفظ هو العمل، وهو معيار التفوق والنجاح!

لقد حذرنا القرآن الكريم من أن نقع في علل الأمم السابقة، وعاب على الذين حفظوا التوراة ولم يتدبروها ويعملوا بها، وشبههم بالحمير، التي تحمل على ظهورها دون أن تدري ما تحمل، حتى لا تنتقل العدوى وعلل التدين إلى أمة الرسالة الخاتمة، قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ (الجمعة:٥).

فهل يمكن لنا، أن نعتبر تعهد الله حفظ القرآن، بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ (الحجر:٩)، هو من بعض الوجوه، لفت النظر لصرف الجهد إلى الموقع الأهم، في التعامل مع القرآن، إلى التدبر والعمل؟

إن عدم تأهيل أجيال الأمة، وتمكينها من أدوات النظر، ومناهج الفهم للمشكلات المعاصرة، وكيفية التعامل معها، من خلال قيمهم الإسلامية، وتجاربهم التراثية والحضارية، يحوّلهم إلى ببغاوات، عقولهم في آذانهم، يرددون ما يسمعون، سواءً بالنسبة للتراث، أو الموارد الثقافية القادمة من (الآخر)، وفي أحسن الأحوال يتقعرون بإطلاق الشعارات المحفوظة عندهم على كل شيءٍ، ويتعاملون مع كل المتغيرات بالوسائل نفسها.

وقد يكون من المفيد، بين يدي هذا الكتاب، أن نعرض لبعض المفاهيم والتعريفات لمصطلح العولمة، أو لظاهرة العولمة، التي أصبحت أشبه ما تكون بعقود الإذعان من القوي على الضعيف، والتي سوف تتحول إلى ألغام ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تتفجر نحو الكثير من الانكماش والعنصرية.

ومع اعترافنا ابتداءً أن المفاهيم المتعددة المطروحة للعولمة، وإن اشتركت أو تجاورت في بعض معانيها، إلا أن الناظر إليها في معظمها، يرى أنها تنطلق من خلفيات ثقافية، واتجاهات سياسية، وانحيازات أيديولوجية لأصحابها، ذلك أن مثل هذه المفاهيم وغيرها في مجال العلوم الإنسانية أو في المجال الثقافي، من الصعب جداً أن تبرأ من الانحياز، وأن تُعرّف تعريفًا جامعًا مانعًا محايداً، كما يقول علماء المنطق، فهي مفاهيم ورؤىً لم ترتق بعد لأن تكون أو تسمى تعاريف.

ولئن كانت هذه الظاهرة اليوم (العولمة) عنوانًا على البعد الاقتصادي، أو النظام الاقتصادي العالمي، أو إعطاء الغطاء النظري لحركة اقتصاد السوق الحر، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، أو لأنشطة مجموعة الدول الصناعية السبع، أو الشركات متعددة

الجنسيات، من أجل فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية، واستنفاد خامات وطاقات العالم، لصالح الأقوى، إنتاجًا ومعلومة وخبرة.

إلا أن هذا البعد الاقتصادي المدّعى للنظام العالمي الجديد، يبقى ذا أبعاد سياسية، واجتماعية، وثقافية، من خلال سعي الغرب إلى «فرض رؤيته الخاصة ومعاييره الثقافية على باقي الشعوب، معممًا عليها نمطه الخاص في التفكير والسلوك، وذلك دعمًا لهيمنته الثقافية في ظل هيمنته الاقتصادية المتمثلة في السيطرة على رؤوس الأموال والأسواق التجارية والشركات العالمية. وهكذا يصير النظام الثقافي الجديد عبارة عن الخصوصية الثقافية للغرب معممة على غيره من شعوب العالم، مما يفضي حتمًا إلى تجريد الإنسانية من التنوع الثقافي والتعدد الحضاري الذين تنبني عليهما الخصوصيات التي تتميز بها هذه الشعوب وتستمد منها عناصر طاقتها ومعاني وجودها وأسباب عطائها.

فالأمر إذن لا يتعلق بتصدير لثقافة عالمية، بقدر ما أنه ينحصر في صورة الثقافة الاستهلاكية المعروفة بنظرتها المتكاملة إلى الإنسان وكل ما يحيط به. وهي بهذا نظام يسعى إلى فرض خططه المالية

والاقتصادية والتسويقية، ومن خلال ذلك فرض أفكاره ومناهجه، ثم بعد هذا فرض قيمه وأنماط سلوكه، ليصل في النهاية إلى فرض هيمنته وسيادته»[1].

نعود إلى القول: بأنه قد يكون من المفيد الإتيان على بعض المفاهيم والتعريفات لهذا المصطلح -وإن كان نصيب التفكير أو التعريف المنطلق من قيم عربية إسلامية فيها ما يزال محدوداً، حيث معظم التعامل، حتى من العرب والمسلمين، انطلق من مفهومات وتعريفات (الآخر)- حتى نتمكن على الأقل من تصوّره، إن لم نتمكن من الإحاطة به، لأنه ما يزال في طور التشكل، ومن ثم تتاح لنا الفرصة الأفضل لكيفية التعامل معه، بما يستلزم من رؤية ثقافية معرفية، تتطلب اختيار الأدوات المناسبة لها، وتدرك المفاصل الحقيقية للموضوع، وتتوقع المخاطر الكبيرة لتداعياته، لنعرف أين نضع أيدينا، ولا نستخدم نفس المصطلحات والمفردات في الهجوم والمواجهة والتعامل مع كل شيء، وكل متغير بنفس الشيء، ونبصر موقعنا، والحدود المتاحة، والسبل التي تحقق لنا المناعة الثقافية والمشاركة الحضارية.

---

(١) انظر مجلة المنعطف المغربية، العددان ١٨-١٩، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٢١٨.

ونورد فيما يلي بعض المفاهيم، التي قد تُلقي الضوءَ على الظاهرة، وهي في معظمها مستمدة من كتاب (العرب والعولمة) :

ا - يرى بعضهم أن مفهوم العولمة المقصود به : الغطاء النظري أو الفلسفة النظرية لاقتصاد السوق، ولمجموعة الدول الصناعية، والشركات متعددة الجنسيات، من أجل فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية، بدعوى المنافسة، والانفتاح، وتشجيع الدول الأقل نمواً على التنمية.

- ويرى آخر أن العولمة عبارة عن اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش[1].

- تشير العولمة كمفهوم، إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى.

- العولمة مرحلة جديدة تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية، على الصعيد العالمي، ويحدث تلاحم غير قابل للفصل، بين المحلي والعالمي، بروابط ثقافية، واقتصادية، وسياسية، وإنسانية.

- العولمة : هي الرأسمالية فيما بعد مرحلة الإمبريالية.

- العولمة : هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية

---

(١) العولمة النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.

جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافىء.

- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضًا دعوة إلى تبني نموذج معين.. هي أيضًا أيديولوجيا، تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم، وإقصاء الخصوصي.

- العولمة فعل اغتصاب ثقافي، وعدوان رمزي، على سائر الثقافات، أو السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال(١).

وهذا الاغتصاب سوف يؤذن من جديد بتفجر العنصريات وثورة المظلومين التي تأخذ أشكالاً شتى معظمها خارج عن الضبط.

ولا شك أنه من الصعوبة بمكان، الإحاطة بالفهوم والتعاريف المطروحة كلها لمصطلح العولمة، أولاً: من حيث إن المصطلح حديث لم يتبلور حول معنى مستقر وثابت.. فبعضهم يحصره في الدور الاقتصادي، وما يقوم عليه من هيمنة النظام الرأسمالي على أسواق العالم، وطاقاتها وخاماتها، للسيطرة عليها باسم النظام العالمي

---

(١) العرب والعولمة.

الجديد، وليس له من المشترك الإنساني شيءٌ، وإنما هو سيطرة للقطب الواحد الذي يملك المعلومة، ويملك التكنولوجيا، وأدوات الاتصال، وبالتالي يتحكم في العالم، وما يستدعي هذا التحكم من الهيمنة السياسية، كغطاء لا بد منه لحركة الاقتصاد.

وبعضهم لا يرىٰ فيه إلا البعد الثقافي، وما يمكن أن ينتهي إليه من اغتصابٍ، وطمسٍ، وإلغاءٍ للثقافات الوطنية، والدينية، والقومية، والخصوصيات الإنسانية، سواءً بشكل مباشر وصريح، أو بشكل مقنّع بقناع اقتصادي، لكنه مشبع بالرؤية الثقافية، التي ترافق أدواته، ومخترعاته، وإنتاجه، وعاداته، وأنماط استهلاكه.

وبعضهم لا يبصر فيه إلا السيطرة والهيمنة السياسية، والاحتواء لحركة العالم، ذلك أن التاريخ -بنظره- انتهى إلى مصب القطب المتحكم سياسيًا[1]، الذي يأتي ثمرة لصراع الحضارات، حيث المعارك القادمة ليست معارك تقليدية بين دول وكيانات سياسية، وإنما هي صراع بين الثقافات والحضارات[2]، وكذلك الأسرة كنمط اجتماعي انتهت أيضًا، والأيديولوجيا انتهت ...إلخ، فهو عصر النهايات، التي لا بد أن تصطبغ بلون ورؤية النظام العالمي، أو العولمة

---

(١) انظر نهاية التاريخ، لفرانسيس فوكوهاما.

(٢) انظر صدام الحضارات، صمويل هنتغتون.

الجديدة، دون أن يدري أو يضع احتمالاً على الأقل إلى أنه عصر الأفول وعصر البدايات، والخاضع لسنة التداول الحضاري التي لا تتوقف، يقول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠).

ومنهم من تتحكم به رؤية ثأرية، محكومة بخلفية من الثقافة اليسارية، الحاقدة على النظام الرأسمالي.

كما أن بعضهم يتوقف عند قراءة اللفظ من الناحية اللغوية، فيرى: أنها من الفعل (عولم) أي صيّر العالم وفق رؤيته.. ومنهم من يعتبر العولمة صفة لشكل العالم الجديد.. وبعضهم يرى أنها مشتقة من العالم وإعادة صياغته حسب رؤيته.

وعلى العموم، فإن ما عرضنا له من التعاريف والفهوم هو غيض من فيض، لا يخرج عن محاولة منا لفتح نوافذ للنظر، من جهات ووجهات متعددة، لعلها تساهم بقدر من التصور والفهم، الذي يمنح قدرًا لا بد منه لإدراك ثقافة العولمة المعاصرة وآلياتها، وبعض آفاقها التي يمكن ارتيادها باعتبار أنها ليست شرًا كلها، كما أنها ليست خيرًا ورفهًا كلها.. وتبقى المشكلة: كيف نتعامل معها من خلال معايير ثابتة، فلا نرفض بإطلاق، وقد لا يمكننا الرفض المطلق،

ولا نقبل بإطلاق، شأن العوام، أو المصابين بعمى الألوان، الذين لا يميزون بين الخير والشر، والحق والباطل، وإنما نتعامل ببصيرة تمكننا من الإفادة من معطياتها وتوظيف آلياتها وقنواتها لرؤيتنا، واغتنام تقنياتها لتوصيل رسالتنا للعالم، حتى لا تبقى العولمة طريقًا ذا اتجاه واحد، بما يمكن أن نطلق عليه بالانكسارات لأهداف دعاة العولمة.

وقد لا نأتي بجديد عندما نقول: بأن العولمة بدأت عجلتها تسير بشكل متسارع، وتجلياتها تُلاحظ في كل مكان، سواءً في ذلك الدول المتقدمة المتحكمة التي تحسن توظيفها لمصلحتها، أو الدول المتخلفة، التي تبوءُ بآثامها، وذلك بما قدمته التكنولوجيات، ووسائل الاتصال، وأوعية الإعلام، من إمكانات أسقطت السدود والحدود، وطوت الزمان، واختزلت المكان.

فلقد أصبح مألوفًا أن نشهد ملامح حقبة العولمة القادمة واحتلالها للعقول والنفوس في شبكة المعلومات «الإنترنت»، التي أزالت الحدود، وفي وسائل الإعلام واحتلالها للفضاء، ونشوء منظمات تحمل إيقاع العولمة، مثل: «أطباء بلا حدود»، و«مراسلين بلا حدود»، و«صحفيين بلا حدود»، و«حوارات بلا حدود» . . .إلخ. وفي شيوع مصطلحات العولمة على الساحة الثقافية، ومحاولات تنميط أسلوب الحياة في الطعام، واللباس، والتسوق، والاستهلاك،

علماً بأن التوجه صوب العولمة، ليس بدعة هذا العصر، وإن كانت العولمة اليوم أوضح وأسرع وأكثر ظهوراً، وإنما بدأ بخطى بطيئة منذ فجر التاريخ، مترافقاً مع حركة الإنسان، ابتداءً من العصر الرعوي والزراعي، وتطور أكثر في العصر الميكانيكي، واختراع الآلة، وقفز قفزات نوعية كبرى في العصر الإلكتروني، الذي ما نزال في بداياته، نشهد أجياله الأولى.

ولا تخرج هذه المغالبة الحضارية -محاولات العولمة- عن ان تكون إحدى سنن المدافعة الحضارية التي تأذن بامتداد الحياة واستمرارها وإن اختلف إيقاعها، وتطورت سرعتها.. ولقد تجلت في كل الظروف والعصور، من خلال أدوات كل عصر وإمكاناته -كما أسلفنا- وتطلع إليها الحكام والمفكرون وقادة الأحزاب، ومارستها حركات الغزو في العصر الرعوي، ورحلات الاستكشاف الجغرافية «طلائع الاستعمار الحديث»، وكانت سبباً في نشوب الحروب المحلية والإقليمية، والحروب العالمية، ومسوغات الاستعمار، وبسط النفوذ، والسيطرة، وظهور التبشير، والاستشراق، والدعوات العالمية، والقول بفلسفة الحتميات التاريخية لمركسة العالم، وتشكيل مؤسسات وروابط عالمية على مستوى الشبيبة والعمال والفلاحين، وما إلى ذلك.

وما ذلك كله إلا أنموذجًا، وصورًا، وتجليات لهذه الوجهة التي لم تتوقف، حيث يحاول الأقوى أن يبسط نفوذه وهيمنته، وإن كانت التجليات اليوم تبدو وتيرتها أسرع، وإيقاعها أقوى، وتسللها أكثر سلاسة ومرونة (القوة المرنة)، من خلال الأحلاف والمعاهدات، والمؤتمرات العالمية، والدعوات اليومية لتشريعات دولية في مجال المرأة، والطفل، والبيئة.

إضافة إلى تحول المنظمات الدولية إلى مؤسسات يمارس فيها الأقوى عمليات الاغتصاب السياسي، والثقافي، وحماية بعض ألوان العنصرية المدللة، وجميع أنواع عقود الأذعان، ومصادرة الإرادة، وفرض الرأي، واستخدام حق النقض، والتي تعتبر من أعتى أنواع إرهاب الدول وهيمنتها. وأكثر من ذلك، فالدول المهيمنة التي تقف وراءَ العولمة أو النظام العالمي الجديد، اعتبرت رؤيتها وقيمها الحضارية هي المعيار، وأعطت نفسها الحق في إصدار شهادات حسن سيرة وسلوك أو سوء سلوك للدول التي لا تذعن لها، ولا تحقق مصالحها، وتفرض عليها العقوبات في الوقت الذي تغض الطرف عن جرائم الاحتلال والعنصرية، مما سوف يؤدي إلى ردود فعل غاضبة على هذه المظالم قد تتجاوز المتوقع.

فالتدافع سنة اجتماعية من سنن الله، ومن لوازمها عدم تسليط ظالم واحد على الدنيا، حيث يستحيل ذلك، لأنه يلغي حركة التاريخ وسنة التدافع التي تأذن باستمرار الخير والعدل وقيام مؤسساته. فالتدافع بين الباطل والباطل وبين الحق والباطل هو سر الحياة ونموها واستمرار تاريخ الإنسان على الأرض.

ولم يعد خافيًا أن الذي يمتلك المعلومة، التي أصبحت تسمى القوة المرنة، يمنحها لمن يشاءُ، ويمنعها من يشاءُ.

والذي يمتلك الاختراع، ويتفوق فيه، سوف يكون بموقع استغلال الآخر، العاجز المتخاذل، وصوغ حياته، وسوف يترك بصماته الثقافية، وأنماطه الاجتماعية، وعاداته الاستهلاكية، ورؤيته الاقتصادية، وقدرته على الاستحواذ على كل ما يريد، لإعادة بناءِ الإمبراطوريات الاقتصادية، التي تقتضي إمبراطوريات ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وإعلامية، واتصالية، لا تغيب عنها الشمس، والتي قد لا تكون معلنة، وإن كان الجميع يدورون في فلكها.

[٩] يرى متشيل رابوثام في كتابه «وداعًا أمريكا العولمة والديون»: أن الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية، والتي أنتجها النظام

المالي العالمي، الذي وضعته أمريكا بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، تحول دون تكوين الثروة الحقيقية من السلع والخدمات، حيث يقوم النظام المالي على الانتقال الإلكتروني للعملات المخفضة كل يوم، وفي تلك الأثناء، يتم سحب معظم الموارد الصناعية، والمنتجات المختلفة من الدول الفقيرة، إلى الشركات متعددة الجنسية في العالم.

ولعلنا نقول هنا: بأنه يكاد يكون من المسلمات -فيما نرى- الاستحالة على أي نظام إقليمي، أو دولي، أو عالمي، أو عولمي، أن يكون قادراً على محو الخصوصيات، أو إلغاءَ التنوع والثنائيات -على المدى البعيد- حتى ولو توفرت العزائم، والأدوات، والقوة الباطشة، لأن التنوع البشري، والخصوصيات الثقافية، سنة طبيعية من سنن الخلق، تبتدىء بالفرد، ويتمتع بها الأفراد في الأسرة الواحدة، المنحدرة من أب وأم، ومناخ ثقافي، وتربوي، وغذائي واحد، لأن التنوع من سر الخلق، وهو خصائص مغروزة بالفطرة، قال سبحانه وتعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ (الروم: ٣٠)، وتمتد عبر الأسرة في المجتمع الواحد، وفي سائر المجتمعات والثقافات، حتى أننا نلمح ذلك في السماء والأرض،

والزروع والثمار، والكواكب، والليل والنهار، كما يستحيل إلغاء التداول الثقافي وبناء المشترك الإنساني وإيقاف الحوار الحضاري.

فلقد جعل الله الناس بأصل الخلق شعوبًا وقبائل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات:١٣)، هذا التعاون، والتعارف، والتكامل، هو ثمرة التنوع، وهو ماهية الخلق، وسبب نموه، وامتداده، وأساس لسنة التدافع الحضاري، فإذا أُلغي يتوقف التاريخ، وتتجمد الحياة، وينتهي الأحياء.

فهذا الجَعْل من الله الخالق، الذي كان به التنوع، هو إغناءٌ وإثراءٌ وتكاملٌ، فالتفكير في التنميط والاستنساخ الثقافي، والاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، مناف للطبيعة، ومصيره وعاقبته البوار، وكم من إمبراطوريات في التاريخ الحضاري، والتاريخ المعاصر، حاولت تجاوز ذلك وإلغاءه، وجعل الأفراد والشعوب نسخًا مكررة، أو جعل الشعب الواحد نسخة مكررة عن الحاكم أو الزعيم، باءت بالفشل، وجاءت الانفجارات القومية، والدينية، والإثنية.. وجميع تلك الانتماءات والخصوصيات، التي احتفظ بها السكان، وتوارثوها اجتماعيًا، وثقافيًا، وبمجرد أن خفت قبضة

الهيمنة، عادت إلى الظهور، وما خبر الاتحاد السوفيتي الذي حاول مركسة العالم، أو عولمته ماركسياً، عنا ببعيد، ذلك أنه لم يستطع أن يمركس نفسه.. ولعل الانفجارات المتنوعة، من دينية، وثقافية وإقليمية .... وقومية، هي أشد ما تكون فيه اليوم، إلى جانب ما خلّفه الفقر والبؤس الاقتصادي.

ولا شك أن ذلك العهد الشيوعي، على الرغم مما قام به من التهجير القسري والتشتيت، والتغيير الديمغرافي، وعلى الأخص لشعوب القوقاز المسلمة، وإعادة هندسة المدن، وفك الأحياء، والأسواق، ومن ممارسة للعولمة «المركسة»، لم يتم بدون إصابات وضحايا، لكن تبقى دائماً العبرة بالعواقب البعيدة لا بالنتائج الآنية.

ونحب أن ننبه -كما أسلفنا- إلى أن هذا التنوع أمر واقعي، وطبيعي، ولا يتطلب الاعتراف به من أحد، لأنه من جعل الله في الطبيعة، والجبلة الإنسانية، لذلك يبقى الطريق المأمون، هو البحث عن التكامل، والتعاون، والاعتراف بالتنوع الإنساني، والتعارف الذي يتولد عنه الحوار، ويورث التعاون في بناء المشترك الإنساني.

فالاعتراف بالتنوع وتوجيهه صوب المشترك الإنساني، وإثارة

التنافس، وبناء إرادة الدخول في حلبة التنافس، يمكن أن يصبح محرضًا حضاريًا، لكل الأنواع والخصوصيات، ويكون سبيلاً لتحقيق الذات، من خلال الإسهام في العطاء للمشترك الإنساني، لكن المصيبة كل المصيبة، إذا ارتكس هذا التنوع عن وجهة التعارف، والتعاون، لبناء المشترك الإنساني، وانغلق وتشرنق على نفسه وأنكر (الآخر) ولم يعترف به، وتحوّل من وسيلة إلى هدف، وأصبحت له فلسفته التي تؤدي إلى الانعزال، ومن ثم الانقراض.

وقد يكون صحيحًا إلى حد بعيد أن دعاة العولمة، بمفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، وليس بمفهوم بناء المشترك الإنساني، الذي يحتفظ بالتنوع ويقوم عليه، ويعتبره أساس النمو الحضاري، والتقدم، وإثارة الاقتداء، والفاعلية، وتجميع الطاقات، للإقلاع الحضاري، حاولوا التمهيد، وتأهيل الشعوب، وترويضها للقبول بالعولمة، التي تعني التسلط والاستعمار، بصيغ قديمة متجذدة.

ولعل في مقدمة ذلك التمهيد إدخال الأمم والشعوب في مرحلة الوهن الحضاري، وذلك بإقامة أنظمة الاستبداد السياسي ومساندتها، لأنها تدمر الثقافة، والتربية، والتعليم، والاقتصاد، وتغرس صفات الذل واليأس في النفوس، وتجعل المجتمعات هشة،

وسريعة العطب، والانكسار، والاستسلام، وحتى الميل للانتحار الجماعي، وذلك بإلقاء نفسها على (الآخر)، أملاً في الخلاص.

وقد يكون من المفارقات العجيبة، التي قد لا يدركها الكثير: أن اليد نفسها التي قد ترفع قيم الديمقراطية، والحرية، والحوار في بلادها، هي نفس اليد التي تروج وتساند الاحتلال والعنصرية التي تخدم مصالحها، وتدعم أنظمة الاستبداد السياسي، والقمع الأمني بمختلف أشكالها، لتصبح هذه الأنظمة مؤهلة لطرد الطاقات والخبرات، وحتى السواعد من بلادها، وتصبح بلاد الحرية والديمقراطية والحوار والتسامح هي الملاذ وأماكن الجذب!! والقليل القليل الذي يستطيع التمييز بين الصورة الظاهرة والحقيقة الخفية، ويدرك ما في الأعماق.

وليس من المفارقة أن نقول: إن الذين يصنعون أنظمة الاستبداد السياسي ويساندونها لصالحهم ولتمكين هيمنتهم وتحكمهم وعولمتهم -إن صح التعبير- لا يقتصرون على صنع أنظمة الاستبداد فقط، وإنما يساهمون بوجود أشكال وصور من المعارضات لها، يصنعونها أيضاً، أو يخترقونها إذا كانت مسبقة الصنع، وبذلك يحتوون بعض الأنظمة الحاكمة، والمعارضة في آن واحد، ويضمنون

الحاضر والمستقبل معًا، ويستخدمون كلاً منهما لتخويف الآخر، والضغط عليه، وضمان البديل حال الضرورة.

ولا يقتصر دمار الاستبداد وآثاره على الصعيد السياسي فقط، وإنما يتجاوز إلى سائر الأصعدة الأخرى، ليس على مستوى المؤسسات فقط، بل قد يصل إلى مستوى تشويه الأفراد، ليصبحوا أرقامًا تتحرك في القطيع.

ولعل إشكالية الصراع، بين أنظمة الاستبداد والشعوب، أو بين الدولة والأمة، الأكثر ضراوة، هي التي تتمحور حول قضية العقيدة، ومحاولة إقصائها، وفصلها عن الحياة، لأنها هي القوة الدافعة للنمو والنهوض، وسبيل الإحياء، واسترداد الفاعلية، وهي القوة المانعة من السقوط والذوبان في (الآخر)، وخاصة العقيدة الإسلامية، لأنها تشكل رؤية شاملة للكون، والإنسان، والحياة. ذلك أن الالتزام بالقيم الإسلامية الحقة، يحقق التحصين الكامل، ويحول دون الاختراق، لذلك نرى أن المعارك المختلفة الألوان، والأشكال، والأسلحة، إنما تدور رحاها في معظم المواقع، حول العقيدة بشكل أو بآخر.

وفي اعتقادي أن محاولة تأهيل الشعوب للهيمنة وامتداد

(الآخـر)، أو صنع القـابليـة للعـولمة، بمعنى السـيطرة والهـيـمنة، وتسييد الثقافة الوافدة، والنظام الاقتصادي، والنمط الثقافي الواحد، وإلغاء الخصوصيات، بدأت تاريخياً بمحاولة إبعاد الحياة عن الدين، وتشكيلها بعيداً عنه، أو فصل الدين عن الدولة، أو ما اصطلح على تسميته بـ (العلمانية) التي يمكن أن نعتبرها طريق العلمنة الرئيس، الموصل للعولمة.

ذلك أن العقيدة أو الدين يمثل أعلى درجات الحرية، والاعتراف بالتنوع، وأرقى أنواع الاختيار وتحقيق كرامة الإنسان، وهذا الاختيار لا يتحقق إلا بالحرية والحوار.. وهو المشكِّل الأساس للثقافة والتربية، والدافع الرئيس للسلوك، والمانح للمعايير التي تُمكِّن من الفحص، والاختبار، والقبول، والرفض.. وهو الذي يمنح الفرد شخصيته، ويشكل قسماتها وملامحها، ويمكّنها من أدوات الحوار مع (الآخر)، بل والقبول بـ (الآخر).. وهو الترسانة الثقافية، والاجتماعية، والتربوية التي تحمي الشخصية.

لذلك نرى أن فطرة التدين متأصلة في النفس البشرية، وهي قديمة قدم الإنسان، فقد وجدت مدن وقرى ودول من فجر التاريخ بدون مصانع، أو معامل، أو معاهد... إلخ، لكن لم توجد بلاد بدون

معابد.. لذلك كانت محاولات إزاحة الدين وفصل الحياة عن العقيدة، وما أحدث ذلك من الانشطار الثقافي، هو الأخطر في العملية الثقافية، حيث تم تقسيم التعليم إلى ديني ومدني، ومن ثم تهميش التعليم الديني وعزله عن وظائف المجتمع وإقامة مناهجه على حشو الذاكرة، على حساب إكساب المنهجية، والملكة، وتنمية الذكاء، ومحاصرته حتى لا يتطور، ويبقى يعاني من غربة الزمان والمكان، سواء كان ذلك بعجز منه أو بكيد له.

كما تم استيراد التعليم المدني للخطط والمناهج من (الآخر)، والوقوع في الارتهان للمنهج، والكتاب، والأستاذ، والمرجع، واللغة.. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما امتد حتى بدأ يطال التعليم الوطني، والرسمي، والعام، وتوهينه، لصالح إقامة مؤسسات تعليم خاصة تنتسب (للآخر) ثقافيًا، وحضاريًا، لتلتهم البقية الباقية، وتجتذب النخبة، وتمكن (للآخر) من الامتداد داخل الأمة والمجتمع.

وليس أمر الإعلام، الذي يعتبر الأساس في صياغة الرأي العام، والتشكيل الثقافي، والتسويق الاستهلاكي، والإغراء الإعلاني، بأحسن حالاً، حيث إنّ الإعلام في الكثير من بلاد العالم الإسلامي،

والدول النامية المرشحة للعولمة والهيمنة، مشغول -في معظمه- بتمجيد المسؤول والجري وراء حركاته وتحركاته، والحديث عن عبقرياته، وإنجازاته، حيث يغطي معظم أوقاته في معاودة نشر البيانات، والقرارات الرسمية، وتكرارها في الإعلام المقروء، والمسموع، والمشاهد، حتى أصبح النشر الإعلامي أشبه ما يكون بالقَدَر الغلاب، في الوقت الذي يتطور فيه إعلام العولمة بخطى رهيبة ودراسات ميدانية، وأكاديمية، تخدمها جميع الشُعب المعرفية، ليحتل الإنسانَ بعقله، وحواسه، وغرائزه، وعواطفه، أو بعبارة أخرى يحتل الإنسانَ كله.

والحقيقة أن وقف الأمم -تاريخياً- على الإعلام الرسمي فقط، قد انتهى لصالح (الآخر)، وذلك باحتلال الهواء، والسماء، والأرض، واقتحام البيوت، فالإعلام اليوم بتنوعه واهتماماته، استغرق الإنسان بأوقاته كلها، فهو الأسرة، والمدرسة، والنادي، والمجتمع، والأم والأب، والجار.. أصبح الإنسان بالإعلام محتلاً من خارج الحدود، أو ما يمكن أن يسمى الاحتلال عن بعد.

وتبقى المشكلة الأساس، هي مشكلة الاستبداد السياسي، وإلغاءُ الحريات، التي تُمكّن من التفكير، والاختيار، والتشاور، والتحاور،

والمناظرة، والمثاقفة. ففي بعض بلاد الاستبداد السياسي، ما تزال الشعوب تعتبر من القُصَّر، بينما يعتبر حكامها من الراشدين، لذلك فهم يخافون على شعوبهم من سوء استخدام الحرية، يخافون من الحرية على الحرية، ومن الديمقراطية على الديمقراطية.

فالحرية فقط يستحقها (الآخر) ليفعل بنا ما يريد، والشعوب حرة، لكن فقط في اختيار نمط (الآخر)، وحرة في أن تطلق غرائزها، وتستبيح حرماتها، إلا إنها ممنوعة مقموعة في اختيار ذاتها، وثقافتها، وعقيدتها، والالتزام بأخلاقها، وتقاليدها السليمة. حتى المفردات، والمصطلحات، والقضايا، والمفاهيم المطروحة على الساحة الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، أصبحت هي مفاهيم (الآخر)، ومصدرها ومرجعها هو (الآخر).

والذي نحب أن نؤكده نتيجة للاستقراء التاريخي والشواهد الواقعية أن فترات الحرية والديمقراطية هي فترات الازدهار والنمو والامتداد والانتشار لقيم الدين، لما يمتلك من قوة ذاتية ورصيد من فطرة الإنسان، وأن البطش والارهاب هي سبيل للإقصاء والمحاصرة والإلغاء لقيم الدين.

لذلك نرى أن معظم الذين حاولوا مناقشة العولمة ورؤيتها

وأصدروا في ذلك كتباً مثل: (ندوة العرب والعولمة)، على أهميتها والجهد المبذول فيها، لم يخرجوا عن الدوران والتفكير بعقل (الآخر)، بمفاهيمه، وتعريفاته، ومفرداته، وآلياته، وأدواته في البحث، والتي قد تبدو فيها مستقلة نوعاً ما، ولم تخرج كتاباتهم عن كونها كتابات ثارية يغلب عليها الانحياز لأيديولوجيات هي الوجه المقابل والنقيض (للآخر). أما عن العرب والمسلمين، ورسالتهم ودروهم في صورة العالم الجديد، وفهمهم له، فلا تكاد تقع عليه العين، إلا بعض المقالات والملاحظات والحماسات المتناثرة هنا وهناك.

والخشية كل الخشية، أن يتعولم المثقفون، الذين يعتبرون خط الدفاع الأول، وتمارس عليهم عمليات الاستنساخ الثقافي، فيمارسون الخيانة الثقافية، قبل أن تتعولم الأمة. وقد تكون مشكلة الكثير منهم، اختلال النسب، وفقدان المعايير، والتعاطي مع العولمة بشيء من الحول العقلي، الذي لا يُمكّنهم من إبصار الجوانب الحياتية، والاقتصادية، والثقافية، والتنموية، والتجارية، والاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال النظر في التعاطي معها، وعدم إبصار إلا جانب الهيمنة والسيطرة، بعيداً عن إنجازاتها في مجال التقنية، والمعلومة، والاتصال بعمومها، وإن كانت هذه

الإنجازات توظف لخدمتها في نهاية المطاف، وعلى الأخص أن كثيراً من دول العالم ما تزال -لأسباب لا يتسع المجال لاستقرائها- دون سوية استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وكيفية التعامل معها، ولا تصل إلى مرحلة الاستيعاب للاستخدام، إلا وتواجه بتقنيات جديدة متدفقة، لتتابع اللهاث وراء فهمها، وكيفية استخدامها.. وبهذه الرؤية وهذه الوسائل، سوف تستمر في موقع المتلقي.

ولا شك أن الذي يمتلك المعلومة، ويمتلك التقنية المتقدمة، ويمتلك وسائل الإعلام والاتصال، التي أصبحت أشبه بالحواس التي لا يمكن الاستغناء عنها، سوف يمتلك التحكم بحركة العالم الذي بات لا يستطيع الحركة بدون هذه الحواس، وهو الذي سوف يقود قطار العولمة، ويمر به في سائر أنحاء العالم.

في إحصائية «لليونسكو»: أن ٧٥٪ من الإنتاج العالمي يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية، و٢٥٪ لبقية العالم، وأن ٨٨٪ من معطيات الإنترنت باللغة الإنجليزية، و٩٪ بالألمانية، و٢٪ بالفرنسية، و١٪ لبقية اللغات

وعلى الرغم من أن الصورة الظاهرة للعولمة، أكثر وضوحاً في عالم الاقتصاد والتجارة العالمية، إلا أن هذه الأدوات والقوانين والبضائع

المطروحة، مشبعة بثقافة أصحابها، والناقل لها، وأكثر من ذلك أيضًا المروّج لها، ذلك أن أشياء الإنسان إبداعًا، واستعمالاً، وتوظيفًا، لا تنفك عن الإنسان وثقافته، التي تعتبر الموجه الحقيقي لحركته وأنشطته في شتى المجالات.

ولعل فتنة التكنولوجيا اليوم التي تشغل العالم بجلبتها وخوارها (العجل الذهبي المعاصر)، لا تدع فرصة للناس ليناقشوا ثقافتها وسياستها، واختبارها أمام هذا الإنجاز المبهر، الذي يُمكّن صاحبه -بثقافته وسياسته وعقيدته- من إغراق الأسواق، والعقول، والنفوس، وطبعها بعاداته ورؤيته. والذين لا ينتجون ولا يمتلكون المعلومة، التي يدعمون بها ثقافتهم وعقيدتهم، ويدللون على صلاحها، فسوف لا يكونوا قادرين على إقناع أحد، لأن تخلفهم وأحوالهم تسقط أقوالهم وادعاءاتهم. لذلك أشرنا سابقًا إلى أن الإسلام ربط القرآن بالميزان، لتقترن القيم والمثل بالتطبيق والممارسة والإنجاز.

وباستقراء سريع لمسيرة الحضارة الإسلامية وتضاريسها، نبصر بوضوح أن فترات التألق والإنجاز والانتشار وتحقيق القناعات الفكرية والثقافية، لم تكن منفكة عن اللقاء بين الدين والعلم، بين الإيمان والقدرة على التسخير والتعمير، بين الإحاطة بالسنن الاجتماعية

والنفسية والسنن الكونية، وامتلاك ناصية العلم، التي تمكن من مدافعة قدر بقدر، وتقدم للناس إنجازات ووسائل وإبداعات تقنعهم بصوابية القيم، وقدرتها على إعداد الإنسان وتأهيله للاستخلاف والعمران، بين النظرية والتطبيق.

فالدين إنما أُنزل لتهذيب الإنسان لا لتعذيبه، وليصوب رحلته وعطاءه في الدنيا، ذلك أن صواب المسار في الدنيا يوصل إلى حسن ثواب الآخرة، في الرؤية الإسلامية.. فقيم الدين هي لإعمار الدنيا وفق سنن الله ومنهجه.

فالعالم وخاصة منه العالم النامي أو المتخلف، الذي يعيش حالة الفقر، أو تحت خط الفقر، مهيأ لأن يقبل دائماً ما يلقى إليه من الوسائل، لأنه يظن معها الخلاص، ولو كانت سراباً قد يكرس تخلفه.. ولا يصل إلى مرحلة الارتقاء إلى الاختبار والاختيار الثقافي، والتطلع إلى المثل الأعلى، إلا بعد أن يتحقق له الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي والسياسي المفقود عنده، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش:٣-٤).

وفي تقديري، أن العولمة بأشكالها ووسائلها المعاصرة، سوف تحتل

مواقع كثيرة في حياة الناس، نظراً لقدراتها التقنية وإنتاجها الكبير، ولتحوّل الكرة الأرضية إلى مجتمع واحد إعلامياً، تكاد تتوحد فيه الوسائل والأدوات، كثمرة للتعارف والتبادل المعرفي، ولوحدة المصادر المعلوماتية والتكنولوجية. ولكن التقنيات المتدفقة، وتأمين حرية المرور للمعلومة وللبضاعة، بعد رفع الحواجز، سوف يصل إلى مدى معين من التوحد العالمي، تكون بعده عاجزة عن نسخ الخصوصيات، التي تعتبر الشرط والأساس في تفاعل وتشكل الحضارات.

ولا أدل على ذلك من ان الدول المتمكنة تقنياً المُسيِّرة لعجلة العولمة اليوم، هي دول تحتوي في جوفها على قوميات، وأعراق، وألوان، وأجناس، وطبقات هي أشبه بجزر ثقافية واجتماعية بخصوصياتها، ضمن محيط الدولة الكبيرة، لم تتمكن من هضمها وتذويبها، رغم كل الإمكانات والمحاولات، لذلك نقول: إنها لم تستطع نسخ الخصوصيات في بلادها، على الرغم من كل المحاولات العنصرية، بل إن الكثير من المحاولات والتحديات زادتها تأكيداً، ويوماً بعد يوم تتسع ساحة الاعتراف بها، فما بالنا بالمجتمع العالمي بكل تنوعاته؟!

والعولمة ليست شراً كلها، وإن كانت بعض الكتابات الثأرية لا تبصر فيها -كما أسلفنا- إلا الجانب المظلم، وهو موجود، وإبصاره مفيد لكيفية التعامل العاقل الرشيد.. فقد فتحت آفاقًا إيجابية، وميادين للتنافس، ويسرت وسائل للوصول إلى (الآخر)، ومكنت من فتح آفاق ومجالات للحوار، وقدمت فرصًا وإمكانات، سوف تخرج الكثير من الأمم الراكدة من رقدتها، وتسهم بحراكها، واستفزازها، وتحريضها، وتمكنها من الاستجابة للتحدي والنهوض، إما بشكل مستقل، أو من خلال الدخول في دوائر مجتمعات العولمة، وإثبات الوجود بعقيدتها وثقافتها.

فالعولمة يمكن أن تعتبر من بعض الوجوه محرضًا حضاريًا، ومنبهًا للحماية الثقافية، والتشبث بالذات، وتحقيق الاندماج في العولمة، بعيداً عن الذوبان، وتأكيداً لسنة المدافعة الحضارية، وإغنائها بالتنوع.

ونحن عندما نقطع أو نجزم بان ظاهرة العولمة أو النظام العالمي الجديد الذي يمتطي القطار الاقتصادي، ويعبىء عرباته بالسياسة، والثقافة، والتربية، والاجتماع، على الرغم مما يمتلك من سرعة وأدوات، ويمتلك من فلسفات، نؤكد في الوقت نفسه بأنه سوف لا يستطيع

إلغاء التنوع والخصوصية، لأن التنوع والمدافعة الحضارية سنة الحياة، وسبب امتدادها ونموها، وإثرائها، وإغنائها، وتنفسها، انطلاقًا من الخصوصية، وصبًا في المشترك الإنساني، كما أسلفنا.

ونحن بهذا لا ندعو للاسترخاء، والكسل، وعدم الاستعداد للحوار، وعدم التشبث بالخصوصيات، وإقامة التراسانات الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، القادرة على الصمود والحوار والعطاء، وإنما لنكسب الاطمئنان للعواقب البعيدة، حتى ولو خسرنا بعض النتائج القريبة، ومحاولة لإزالة حالات الرعب، التي تشل الحركة، وتقود الإنسان إلى ذهنية الاستحالة والاستسلام.

فسنة المدافعة الحضارية المتأتية من قبل التنوع والخصوصيات، لا تتحرك من تلقاء نفسها، وإنما المحرك الحضاري لها هو الإنسان، ذلك أن الضرب بين الحق والباطل، في الميادين المختلفة، يقتضتي جنوداً للحق في مواجهة جنود الباطل، حتى يتحصحص الحق والعدل، ويمكث في الأرض ما ينفع الناس، ولو ظهر وطغى الغثاء، لأن له جولة وليس له بقاء.

وعلى أية حال، فلعلنا نبصر في ظاهرة العولمة، وفلسفتها، ومنتجاتها، وأدواتها، ووسائلها التقنية، فرصة أو لحظة تاريخية،

أصبحت واقعًا يحيط بحركتنا على الأصعدة المختلفة، لم يدع لنا خيارًا للقبول أو الرفض، فكيف نحسن قراءتها، ونعرف كيف نتعامل معها؟ بل وندرك دوائر الخير، والجوانب الإيجابية، فنعرف كيف نوظفها ونفيد منها؟

فلسنا أمة هشة، سريعة العطب، سهلة الانكسار، تعيش في فراغ حضاري وثقافي، وغياب إنساني، وإنما تمتلك معرفة الوحي، التي لو عاودت الانطلاق منها فسوف تمنحها المعايير الدقيقة للعمل والتعامل، إضافة إلى المخزون الفكري والثقافي، وما علينا إلا أن نفكر، ونقدر، وننطلق إلى شعب المعرفة المتنوعة، ونتزود بالإيمان، والمرجعية الشرعية، والعلم، والتخصص، لنكون بمستوى إسلامنا.. وإذا صرنا في مستوى إسلامنا، تحولنا لنكون بمستوى عصرنا، بل لتمكنا من مسابقة عصرنا وتجاوزنا قراءة النتائج القريبة إلى التبصر بالعواقب البعيدة.

وعندنا من الرصيد البشري، والطاقات المتميزة، والتخصصات العلمية الدقيقة، التي تعيش داخل المجتمعات التي تحمل لواء العولمة، وفلسفتها، وتقود مسيرتها، لو أحسنا توظيفه، ما يشكل حيزًا مؤثرًا في حركة العولمة، وإمكانًا جاهزًا للمساهمة في انتشال الأمة المسلمة،

والارتقاء بها إلى مستوى عصرها، وتخليصها من أشكال الاستبداد السياسي، والتخلف التقني، الذي انعكس على حياتها، وأدخلها نفق التخلف، وعيّشها في دوائر محكمة الإغلاق.

ولعل من البشائر، أو من حسنات العولمة، أن الدوائر المغلقة المفروضة على الأمم بدأت تتلاشى، وتنهار، وتسقط الأسوار، لتتحقق الفرصة التاريخية للإقلاع من جديد، ومحاولة إظهار الدين على المستوى العالمي، ليصبح ظاهراً واضحاً مستفيداً من نفس الوسائل والطرق التي بنيت لتوصيل (الآخر) بكل أحماله إلينا، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، فكيف نفكر نحن أيضاً بـ «ماذا نعمل، كيف نمر؟» لتوصيل ما عندنا إلى (الآخر)، وعندنا الكثير مما نقدمه؟

وهذا ليس بدعًا في تاريخ الحضارات، فكثيراً ما تحول الشر خيراً، وتحولت الحملات المعادية إلى كتائب آمنت بالإسلام وحملته إلى العالم، وكثيراً ما احتوت حضارة المغلوب وهضمت أدوات الغالب، بما تمتلك من قيم ومعايير إنسانية، لها رصيدها في فطرة البشر.. فعندنا الكثير مما نقدمه، ونقول بالنسبة لظاهرة العولمة: رب ضارة نافعة.

ذلك أن عوامل البقاء والخلود والاستمرار، والقدرة على العطاء، واستعداد الإنسان بفطرته للتلقي، هو من لوازم الرسالة الخالدة، ومن خصائص هذا الدين، لأنه دين الفطرة، والتاريخ الحضاري -المختبر الإنساني- شاهد على ذلك.

ولعل من المفيد أن عرضنا سريعاً لبعض الخصائص التي تميزت بها العالمية الإسلامية، أو الرؤية الإسلامية للعالمية وبناء المشترك الإنساني، التي سوف تؤهلنا للتعامل الإيجابي، ذلك أن الثقافات الضعيفة، والهشة، والمحدودة الانتشار، والفاقدة للرصيد الحضاري، لا تعرف غير الرفض، ولئن كان الرفض ينفع في المدن والدول ذات الأسوار في الماضي، فما قيمة هذا الرفض بعد سقوط الأسوار، واحتلال النفوس، والهواء، والكواكب، والأسواق، وحتى البيوت والأجسام؟

إن الانكفاء والرفض وتجنب التعاطي مع المشكلات العالمية، بات لا يعني النجاة بحال من الأحوال، كما لا يعني تحقيق الحماية والمناعة الحضارية، وإنما يعني العجز، والتمهيد للاستسلام النهائي.

ولعلنا نقول: لو أننا صرفنا بعض الجهود التي نبذلها في الرفض والإدانة والشجب لاستيعاب المشكلات والظواهر المعاصرة،

وأعددنا أنفسنا لكيفية التعامل معها، لتغير الحال، ولحققنا كسبًا لعقيدتنا وأمتنا.

إن الخصائص والصفات التي تتمتع بها الرؤية الإسلامية للعالمية والعالم، والرصيد الحضاري التاريخي في بناء المشترك الإنساني، تؤهلها لتؤدي دورًا مؤثرًا في المشاركة، وتعديل مسارات العولمة، والمساهمة بتصويب أهدافها، والتخفيف من غلوائها، واستخدام أدواتها ومعطياتها، وإنقاذ الحضارة من أزمتها، لأن العولمة في مجملها، اتجهت صوب أشياءِ الإنسان، وباتت تعزو كل إشكالية نفسية إلى الأسباب التكنولوجية التي تحتمي بها، وتحاول معالجتها بمزيد من التكنولوجيا.

ولعل الإصابة الأهم التي تأخذ بخناق مجتمعات التكنولوجيا، ومجتمعات العولمة، أنها تركز دائمًا على الكيف دون أن تتوقف ولو مرة واحدة عند السؤال المخيف، الذي يحاكم الأهداف والوسائل معًا: «لماذا؟»

لذلك نقول: إن القيم الإسلامية بما تحمل من خصائص وصفات متميزة، مؤهلة للانتشار، ومؤهلة للإنقاذ، ومؤهلة لأداء الدور الغائب.

لقد اتجه الإسلام صوب العالمية منذ الخطوات الأولى، وقدم رسالته إلى الإنسان أينما كان، بكل مكوناته المادية والروحية، وحاجاته الدنيوية والأخروية، وما الخطاب إلى الناس في الكتاب والسنة ،ورسائل الرسول ﷺ إلى الملوك والأمراء، إلا دليل ذلك، وبذلك تخلص الإنسان من الثنائية والتمزق، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ:٢٨)، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧).

ومن المعروف في التاريخ الحضاري الإنساني، أن رسالة الإسلام تأهلت وانطلقت إلى العالمية، بكل اقتدار ورحمة، لأن القيم والمعايير التي تضبط مسيرتها، وتحكم وجهتها، وتحدد أهدافها، مستمدة من مصدر خارج عن وضع الإنسان، إذ لا يمكن أن يتصور -كما أسلفنا- أن يكون الإنسان نفسه، بانشطته المتعددة، هو محل التقويم، وهو وسيلته، وبذلك برئت القيم الإسلامية من التحيز، والمحاباة، والتمييز، ووضعت الناس على قدم المساواة والعدالة، بعيداً عن الهيمنة والتسلط، وبذلك لم تكن القيم الإسلامية حكرًا على قوم، أو جنس، أو لون، أو طبقة، وإنما جاءت إنسانية تفسح المجال أمام الجميع، لبناء المشترك الإنساني.

لقد أبصر الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام مستقبل حركة العالم، وملامح تشكل هذا المستقبل، ووجهته، والتداعيات البعيدة لحركة الحياة، ليأخذ المسلمون حذرهم ويعدوا أنفسهم لعالم الغد . . يقول رسول الله ﷺ : **«لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر، ويكون الشهر كالجمعة، وتكون الجمعة كاليوم، ويكون اليوم كالساعة، وتكون الساعة كاحتراق السعفة»** (أخرجه الإمام أحمد) .

إنه انضغاط الزمان، واختزال المكان، وتقارب المسافات، وانفتاح العالم على بعضه، بسبب التقنيات الحديثة .

وهذا الحديث، على الرغم من أنه إخبار صادق، ودليل نبوة تحقّق، إلا أنه من وجه آخر تكليف للمسلم بالإعداد والاستعداد لكيفية التعامل مع هذا العالم الجديد المتجدد .

ويقول عليه الصلاة والسلام : **«إن الله زوى لي الأرض، ورأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها»** (أخرجه مسلم) .

وهذه الرؤية المستقبلية المبكرة المتأتية من معرفة الوحي، أبصرت مستقبل العالم من الجزيرة العربية، ولفتت النظر إلى موقع الإسلام في

العالم الجديد، والسبل التي سوف تصل بالدين إلى كل أنحاء العالم، وإظهاره ليعم الأرض جميعًا، حيث يبلغ ما بلغ الليل والنهار.. إن هذه الرؤية النبوية تفتح بصيرة المؤمن على الآفاق، التي يمكن ارتيادها، وتكلفه بالتعرف على الوسائل والكيفيات، لتحقيق هذه العالمية أو العولمة الإسلامية، إن صح التعبير.

ولعل في رأس الأمور التي تؤهل القيم الإسلامية، أو رسالة الإسلام للعالمية، إقرارها حرية التدين ومبدأ الاختلاف، حيث إن حرية التدين تعتبر من أرقى خصائص الإنسانية وكرامتها، قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وقال: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢)، ومصداق ذلك عمليًا أن قَبِل الإسلام في مجتمعه (الآخر)، المغاير عقيدة ودينًا، واعترف به، واعتبره محلاً للدعوة والحوار، وأفرد القرآن الكريم مساحات كبيرة جدًا لهذا (الآخر)، ليمكن المسلم من فهمه وكيفية التعامل معه، إضافة إلى اعتبار اتباع الأنبياء أمة واحدة تاريخيًا، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢).

واعتبر الإسلام سنن المدافعة الحضارية، سبيلاً لحماية حرية التدين، وحماية أماكن العبادة المختلفة، قال سبحانه وتعالى:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ (الحج: ٤٠).

ومما يؤهل القيم الإسلامية للعالمية تجربتها التاريخية، والإسهامات البشرية، من المواقع المتعددة، في بناء الحضارة، حتى أصبح يصعب تلوينها بغير الإسلام، الذي هو مناخ للجميع، ولامتلاك المسلمين اليوم الإمكان الحضاري للعالمية، سواءً على المستوى المادي (البترول كسلعة عالمية، أو الأسواق الكبيرة، والممرات والموانىء الجغرافية)، أو الرصيد الكبير من السواعد والأدمغة، الذين يعيشون في جوف حضارة، وثقافة، ومجتمعات العولمة، المتوفرين على شتى التخصصات في شعب المعرفة جميعًا، حتى أصبحوا جزءاً من قاطرة العولمة.

يضاف إلى ذلك تأسيس وتأصيل قيم الشورى، واعتبارها أساساً للنظام السياسي، وإقامة مجتمع العدل والمساواة، وتحريض الناس على الإبداع والإتقان، واعتبار ذلك من الدين، وجعل العلم الذي هو طريق النهوض فريضة على الناس جميعًا، وإلغاء الكهانة الدينية والاستغلال باسم الدين، وطرح أمام كل عمل السؤال الكبير: «لماذا؟» وبعد الإجابة عليه ننتقل إلى السؤال: «كيف؟» والإقرار

بالتنوع الثقافي واعتباره سبيلاً للحوار، والتعاون، والتكامل، والإثراء، واعتماده كسنة اجتماعية.

ولعل أهم الإضافات للعالمية، ذلك الرصيد الأهم من امتلاك النص الإلهي الخالد، القادر على الإنتاج، في كل زمان ومكان.

وبعد:

فالكتاب الذي نقدمه، نعتقد أنه جاء في وقته المناسب، لأنه يؤسس محاولة للنظر في ظاهرة العولمة، من جميع الزوايا، ويتتبع مساراتها، ويرصد تجلياتها على الأصعدة المتعددة، وينبه إلى تداعياتها، ويقوم بمسح ثقافي شبه كامل لمكتبة العولمة، والبحث في الجذور التاريخية، والآثار والنتائج المتوقعة.

وهذه المحاولة الجادة -في نظرنا- ما تزال تستدعي الكثير من التأمل والتفكر، في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، من خلال القيم الإسلامية، بعيداً عن الارتماء في أوعية العولمة، التي أبدعها (الآخر)، وما تحمله من قيم استهلاكية، وأبعاد ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وعادات، تحاول تنميط (الآخر)، على الرغم من ظاهرها الاقتصادي؛ أو الانكفاء على الذات؛ أو الرفض الذي بدأ يتجاوز حدود الإمكان، ذلك أن معظم الكتابات حول الموضوع؛ إما أنها بعمومها حماسية

إنشائية، اكتفت بالحماس عن النظرة الفاحصة التحليلية الدقيقة، التي تمكّن من الرؤية وكيفية التعامل معها؛ وإما أنها كتابات ثأرية منحازة، منطلقة من خلفيات يسارية لا تبصر إلا الوجه المظلم.

أما الرؤية القادرة على الإحاطة بالموضوع، والتصور الكامل للظاهرة، وأسبابها، ونتائجها، ومن ثم تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية لها، ووضع دليل لكيفية التعامل معها، وتوظيفها والإفادة منها، فما تزال ضنينة في هذا الموضوع.

ولعل هذا الكتاب يساهم بفتح الملف بجدية، ويضع خطوة على الطريق الطويل، ولبنة في البناء المأمول، وتحقيق الحد الأدنى المطلوب لثقافة العولمة، ويفتح الباب على مصراعيه للكثير من التأمل والنظر والمتابعة.

والله الموفق.

المقدمة

ليس هناك من شك في أن العولمة أصبحت ظاهرة تملأ الدنيا وتشغل الناس، ورغم هذا فالاقترابات من هذه الظاهرة المهمة سادتها مختلف التحيزات الفكرية والأيديولوجية، فضلاً عن الوقوع تحت تأثير المنظور الواحد. إننا نجابه في الواقع تيارين، يسيطر عليهما الانحياز المسبق:

التيار الأول: هو التيار الغربي الذي يتحيز للعولمة، ويعتبرها قدرًا محتومًا لا مفر من قبوله بغير تحفظ، بناء على زعم مبني على أن العولمة هي تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء.

والثاني: وهو تيار العرب والمسلمين وبقية الدول النامية -على عكس الأول- يرفضها بإطلاق، على أساس أنها ليست في حقيقتها سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالية القديم، أو هي في عبارة أخرى، تحقيق الأهداف الخالدة للرأسمالية، والتي تتركز في الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح، ولو على حساب الفقراء وشعوب العالم الثالث، وإن كان ذلك بوسائل أخرى!

إلا أننا هنا نحاول أن نتلمس طريقًا ثالثًا، عن طريق النقد

الموضوعي للظاهرة، وتحليل بعض تجلياتها التي ظهرت في السنوات الأخيرة، في محاولة نود أن تكون جادة لأن نكتشف بأمانة علمية سلبيات وإيجابيات العولمة، علنا نتمكن من تحديد موقفنا منها، ونتبين الخطوات الإجرائية الواجب اتباعها إزاء هذه الظاهرة، والتي بدأت تتضح معالمها على المستوى العالمي، منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم.

ويعتبر الاهتمام الواسع للمثقفين العرب والمسلمين بظاهرة العولمة دليل صحة وعافية، رغم اختلاط المفاهيم وغموضها من جهة، وتعددها وتناقضها من جهة أخرى. فالمعرفة لا تأتي وتصبح جاهزة بالمصادفة، إنما هي رؤية تتفاعل وتتناقض مع وجهات النظر الأخرى.

وعبر النقد والنقد الذاتي الحر المتواصل تتراكم المعرفة، ويتم انتخاب الصحيح عبر علاقته بالواقع المتغير دائماً، واعتبار أن المعرفة الحقيقية أو الصحيحة هي المقدمة الضرورية التي لا بد منها للتأثير في هذا الواقع، باتجاه التغيير نحو مستقبل أفضل وأكثر إنسانية للبشرية بأكملها.

وتندرج قصة «العميان والفيل» التي أوردها باحث في العولمة[١] في إطار التعبير عن تعدد الآراء والمواقف من العولمة. ومن المؤسف أن يتم تشبيه المثقفين بالعميان أمام الفيل ضخم الجثة، واعتبار أن كل أعمى على حق في معرفته للفيل، اعتماداً على ما لمسته يداه الصغيرتان.

وهذا المنطق قد يؤدي إلى القول بأن الجميع على خطأ. وهو استنتاج منطقي ولكنه غير صحيح، لأن مقدمة د. أمين جلال عن العمى أو الحول المعرفي غير دقيقة، رغم تعدد ونسبية الرؤية عند بعضهم لرؤية الفيل كاملاً[٢]، وإصرار بعضهم الآخر على أن الفيل الذي أمامنا ليس فيلاً إنما هو حمامة بيضاء!

وفي تقديري، يعود تعدد الآراء إلى أسباب مختلفة، منها: الأيديولوجيا، والموقع الاجتماعي، وزاوية الرؤية، وأسباب أخرى (مثل البعد والقرب من السلطة السياسية، ونوعية هذه السلطة،

---

(١) د. جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية في المجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد «٢٣٤»، أغسطس١٩٩٨م.

(٢) مروان عبد الرازق، ملاحظات حول العولمة الجديدة، مجلة الطريق، العدد «٤»، بيروت، ٢٠٠٠م؛ وانظر د. كاظم حبيب، العولمة الجديدة، مجلة الطريق، العدد «٣»، بيروت، ١٩٩٨م، ص٣١.

والنقص في المعلومات . . .إلخ) إضافة إلى أنه من الصعب على باحث الإحاطة بظاهرة العولمة الجديدة عبر مستوياتها المختلفة، الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، من خلال بحث صغير ينشر في دورية خاصة، وأن هذه الظاهرة العالمية الجديدة ما تزال في طور التكوين والتشكيل، ولم تتضح صورتها النهائية بعد . ولكننا نأمل في الكشف عن بعض جوانب هذ الظاهرة، عسى أن نزيل بعض الالتباس، ونتحصن ببعض المعرفة النقدية، ونثري الاتجاه الكاشف لهذه الظاهرة العالمية الجديدة .

والله الموفق .

إرهاصات العولمة

تتكاثر الخطابات العربية المعاصرة من حول العولمة، شرحًا وفهمًا وتأويلاً، وغزلاً بفتوحاتها، ورجمًا بنتائجها، وتحذيرًا منها باعتبارها حصان طروادة الأخيرة، الذي سيفتح جميع القلاع بدون استثناء، على حد تعبير «بنجامين باربر»، أو سيقوم هذا الثعبان، والتشبيه لباربر، بابتلاع جميع الأرانب.

فلا عجب أن تتكاثر الخطابات العربية والإسلامية من حول العولمة، فثمة عالم جديد يتشكل بسرعة مع ظاهرة العولمة، فنحن بإزاء فتح كوني، على حد تعبير المفكر اللبناني «علي حرب»، فتح يتغير معه سير العالم على ما كان يجري عليه حتى الآن، بحيث تغدو العولمة واقعة العصر الأولى وانقلابه الكوني الخطير.

وقد شهد عقد التسعينيات من قرننا العشرين المنصرم فيضًا من الدراسات التي طالت العولمة، ومن شأن أية بيبليوغرافيا أن تبين لنا هذا الفيض الذي ترجمته الدوريات والمجلات والصحف والكتب والندوات، بحثًا وتحليلاً للظاهرة.. وليس هذا فحسب، بل جدالاً وسجالاً. وما أكثر السجالات في هذا الخضم الذي تاه فيه الخطاب

العربي الإسلامي المعاصر، وانقسم أهله بين من هو مع العولمة وبين من هو ضدها، وبين من يجهلها، وبين من يراها فتحًا كونيًا وإمكانًا حضاريًا، وبين من يراها ثعبانًا وغزوًا ثقافيًا ونمطًا استهلاكيًا، يهدد الخصوصيات الثقافية في العالم العربي والإسلامي والعالم النامي، ويمهد إلى الحرب.

فقد تعامل أصحاب المشاريع الثقافية -وكما أدرك ذلك أحد الباحثين وأشار إليه[1]- مع العولمة على أساس أنها ظاهرة سلبية تستحق المقاومة، وأشير هنا إلى أطروحة محمد عابد الجابري وعبد الإله بلقيز في كتاب ندوة «العرب والعولمة»، وكذلك أطروحة الدكتور حسن حنفي، من دعاة التحديث والمعاصرة والساعين إلى تكوين قطب ثنائي جديد، حيث يدعو الدكتور حسن حنفي إلى تغيير العالم، كما يطرح أنور عبد الملك رؤياه إزاء هذه الظاهرة، أقول: تعاملوا مع العولمة على السلب والنفي، بوصفها -وكما يقول علي حرب- استباحة للقيم وغزو للثقافات وفخًا للهويات، وتسلطًا على الشعوب والمجتمعات.

---

(١) د. تركي علي الربيعو، ما العولمة؟، مجلة الكلمة، العدد «٢٦»، ص١٣٥، بيروت ٢٠٠٠م.

ولذلك نجد الباحث «تركي على الربيعو»[1] يؤكد على «أن الخطاب العربي الداعي إلى مواجهة العولمة، مستعيراً بذلك لغة كفاحية وأيديولوجية، لا ينجح إلا في تكرار نفسه، وفي الهروب إلى الإمام، وفي بقائنا أسرى المفردات البلاغية الجميلة التي تقول نفس الشيء عن كل شيء».

ومن هنا، فغالبًا ما يطلق مفهوم العولمة في الأدبيات السياسية والثقافية العربية المعاصرة بصورة لا تساهم في ضبط وتحديد مجال العولمة وأبعادها الأساسية. فالعولمة مفهوم، يراد منه في أغلب الكتابات العربية والإسلامية الراهنة، أن يكون مرادفًا لمعنى العالمية، وفي هذه الحالة تختلط المفاهيم، لتتحول من أدوات للتواصل المعرفي، إلى أدوات للتشويش الفكري، الذي لا يسعف في تحديد الظاهرة واستيعابها.

لذلك لا بد من الإلماح في البدء إلى أننا سنحاول في هذه الدراسة التفكير في العولمة ليس بصفتها ظاهرة منعزلة، بل كمعطى متحرك، نحاكيه ويحاكينا بصورة يومية، من خلال شبكة معقدة من تقنيات الاتصال والتواصل الكوني المتداخل، في

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٥.

محاولة للخروج بمجتمعاتنا من أزمتها الراهنة. ومنهجنا في تحقيق ذلك سيكون الرصد والوصف والتحريض العلمي، مستعينين بالمنهج النقدي في كشف أبعاد هذا المفهوم الذي يمثل في هذا العصر الحديث ظاهرة.

لقد ارتبط مفهوم العولمة بالتحولات التي تكاد تكون خارقة للعادة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، بما يشبه الثورات الكبرى التي قادت العالم الحديث نحو المجتمع الصناعي، على أنها ثورات وتحولات تحدث على مستوى العالم في لحظات متقاربة، وتعمم من خلالها مفاهيم وتوجهات وأذواق على ذات النطاق.. فالأموال والدماء الغزيرة تسيل سلفًا في سبيل تعميمها على مناطق جغرافية محدودة المساحة والتأثير.

وعكس المفهوم نظامًا في المجتمع شمل الاقتصاد والثقافة والسياسة مغايراً تمامًا للنظام القديم، إذ أن مفهوم التقادم تبدل، فالتغيير هنا بات شبه يومي، بل لقد رافق نظرية العولمة طغيان المفهوم الاقتصادي، بحيث أصبحت تعبر عن نشاط رأس المال ومقدار تداخله في العالم، وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الأكبر حجمًا.

ذلك في الوقت الذي بدا البعد الثقافي مهملاً من جهة التأثير

المتبادل.. أما من جهة التأثير والتلقي، فالأمر يسير وكأنه قضاء مبرم «انتصار الشمال المتفوق على الجنوب المتخلف»، أو بتعبير آخر: «أمركة العالم وفرض الذوق الغربي»[1]. فمع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وفرض هيمنتها المتزايدة على المقدرات والفعاليات الإنتاجية والمالية عبر العالم، مثلت أنماط السلوك والممارسات التجارية للعاملين في هذه الشركات العالمية مصدراً هاماً لثقافة تمتد عبر القوميات، وكان واضحًا أن مجمل هذه المتغيرات والتيارات الاقتصادية الكبرى، قد رافقتها تشكيلات ثقافية على مستوى العالم ككل، يشار إليها اليوم باسم «الثقافة العالمية»[2].

والثقافة العالمية ليست شيئًا سوى الثقافة الغربية، أو هكذا يراد لها أن تكون ثقافة تعمم، وذوقًا واحداً يفرض على جميع البشر، تلغى فيها الاختلافات والتمايزات الحضارية.. فباسم التعددية العالمية وباسم الثقافة الإنسانية يتم التعدي على الثقافات غير الغربية، وتجاوز الخصوصيات الاجتماعية. فهي إذن رديف البرجوازية الأوربية.

---

(١) أحمد شهاب، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة، مجلة الكلمة، العدد ٢٥، ص٥٥، ١٩٩٩م.

(٢) سليمان نجم خلف، العولمة والهوية الثقافية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد٦١، الكويت، ١٩٩٨م.

ومن هنا، فإن بدت العولمة آثارها تظهر في الأفق، إلا أن موضوعها لا يزال صعب التحديد، ويصعب وضعه في إطار منهجي محدد، فالعولمة عملية تاريخية تحاول أطراف مختلفة أن تدفع بها إلى طرق مختلفة، وإن كانت ترمي في النهاية إلى هدف واحد.

وهي في مفهومها ،كما تدل الصياغة اللغوية، ذات طابع يشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغير، فعندما نقول: عولمة النظام الاقتصادي، أو عولمة النظم السياسية، أو عولمة الثقافة، فإن ذلك يعني تحول كل منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي.

والعولمة كمفهوم متطور، لا سبيل إلى التحقق من الوقت الذي ستصل فيه إلى منتهاها، لتصبح نمطًا «استاتيكيًا» مستقراً، . ولذلك ينظر إلى العولمة في مفهومها العام على أنها اتجاه متنام يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة، تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول[1]. وفي ذلك يرى

---

(١) كمال عبد الغني المرسي، العلمانية والعولمة والأزهر، ص٩٣، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩٦م.

د. إسماعيل صبري عبد الله أن «العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة»[1]. وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي العالمي[2].

ويركز د. مصطفى محمود في مفهومه للعولمة على «أنها مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ المواطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى منه إلا خادم للقوى الكبرى»[3].

ومن هنا، فالعولمة مصطلح شاع بسرعة تفوق شروط تشكل المعنى وتأسيس المرجعية التي يحيل إليها في الواقع، فهو لفظ مشحون بعديد المعاني، لأنه ما زال يبحث عن مدلول مادي واضح، فهو يعني الآن كل شيء، ولا يعني شيئًا بعينه.

والعولمة في معناها المحسوس ما زالت في مراحل تشكلها

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية، ص٤٣، دار الجهاد للطباعة والنشر، القاهرة، عام ١٩٩٩م.

(٢) المرجع السابق، ص٣٠.

(٣) مصطفى محمود، مجلة الإسلام وطن، العدد ١٣٨، ص١٢، يونيو عام ١٩٩٨م.

الأولى، وما زالت تبحث عن معايير ومقومات تحول شروط الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تقوم عليها إلى قيم إنسانية شاملة ترسخها كأيديولوجية جديدة.

ويرى كثير من الباحثين أن العولمة ليست مفهومًا جديدًا، فهي كفكرة عمرها أكثر من خمسة قرون مع الكشوف الجغرافية، غير أن ثورة الاتصالات والمعلومات أشاعتها، لكن ضمن النمط الغربي للحياة، في مقابل محو الهويات الأخرى، صاحبة الميراث والتاريخ.

وسوف نرى أن العولمة كمفهوم في أحد تعريفاته يهدف إلى إقامة نظام (ثقافي - اجتماعي - اقتصادي- سياسي . . .إلخ) تتوحد فيه جميع الهويات الأخرى، أي إقامة سياسة كونية بديلة تقوم على نظام واحد. فالعولمة هدفها تكريس الهيمنة الأمريكية ومحو الهويات القومية.

ومن هنا يؤكد الباحث «حاتم عثمان»[١] على أن العولمة نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن

---

(١) حاتم عثمان، العولمة والثقافة، مجلة العصور الجديدة، العدد٤، القاهرة، ديسمبر١٩٩٩م.

حدوده لعولمة الآخر، بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر. ولذلك يرى أحد الباحثين أنها ظاهرة قادمة من الغرب، من مجتمعات متقدمة حضارياً متجهة إلى مجتمعات نامية ومتخلفة، والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات، والارتقاء بها في المجالات المختلفة، حتى يكون التعامل مع تلك الظاهرة إيجابياً.

وتتمثل العولمة في مجموعة التوجيهات ذات البعد المستقبلي، وتدور حول قضايا مثل الديمقراطية والليبرالية الغربية واقتصاد السوق . . .إلخ، ويرى منظروها ومؤيدوها بأنها إيجابية في العموم، بيد أن آخرين يرون فيها مخاطر أساسية عديدة، حيث تثير المسألة عدداً من الأسئلة الصعبة التي تنتظر الإجابة مثل:

هل ستؤدي العولمة إلى تحطيم الحدود بين الأقطار، وإذابة الهوية القومية؟ وهل سيسود الغرب المتقدم بنمطه الاقتصادي الرأسمالي، ويعولم الاقتصاد والثقافة والوضع السياسي في العالم لحسابه، لعدم قدرة الدول النامية على مواكبة تطور العالم الأول، والتعامل معه ندياً على كل المستويات؟

وهل في إمكان العرب والمسلمين -كجزء من العالم النامي-

تطوير أوضاعهم في المستقبل المنظور للتعايش السلمي والإيجابي مع ظاهرة العولمة؟

هل العولمة جرعة من المصطلحات والمفاهيم التي تظهر في قاموس السياسة والاقتصاد والثقافة بين الحين والآخر؟ أم هي واقع حتمي معاش وقادم؟!

وإذا كانت العولمة ظاهرة ثقافية واقتصادية وسياسية واقعة في دنيا الناس، فهل هناك من موقف للمسلمين سوى رفضها أو قبولها؟ أليس هناك طريق ثالث ورابع للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وإعداد النفس للتعايش معها والتأقلم مع آلياتها من خلال القيم الإسلامية وبما يتناسب مع الواقع العالمي المتسارع في تطوره وتغيره، بما يتيح من اتجاه نقدي يرى في انعكاسات هذه الظاهرة المعاصرة درجات تبلغ انعكاسات ألوان الطيف؟

العولمة.. هل تفرض نفسها؟

«إذا تفحصنا مفهوم «العولمة» بدقة سنجد أنه مفهوم دال على نظام جديد للعالم في دور الإنجاز، ينظر إليه -من الزاوية الاقتصادية- على أنه قمة التطور التي وصلت إليها الرأسمالية، حيث تسعى العولمة إلى أن تستبدل برأس المال الوطني رأس المال العالمي، وما يترتب على ذلك من انقلاب جوهري في شبكة العلاقات التي تربط الإنسان بواقعه وبالآخر من جهة، وبتاريخه وميراثه الثقافي أو الحضاري بصفة عامة من جهة أخرى».

لقد استفاضت العولمة، أو استفاض الكلام عنها، وعقدت الندوات لمناقشتها وتحليلها، كما خصصت لها أعداد في الدوريات أو «ملفات» خاصة بها، ولكننا، وكما يؤكد على ذلك باحث معاصر[1]: «نخطئ إذا نحن تصورنا أن الاتجاه نحو العولمة لم يبدأ إلا بالأمس القريب، حيث كان سقوط النظام في الاتحاد السوفيتي إيذانًا بالتوجه نحو نظام جديد للعالم يكون بديلاً منه ومتفرداً على الساحة، وعلى وجه التحديد بالرأسمالية الأوربية في

---

(١) د. عز الدين إسماعيل، العولمة وأزمة المصطلح، مجلة العربي، العدد٤٩٨، ص١٦٣-١٦٤، الكويت، مايو٢٠٠٠م.

حركة تناميها على مستوى الأسواق الأوروبية الوطنية، ثم خروجها من حدودها الوطنية إلى الأسواق العالمية في المستعمرات أو في العالم الثالث، للسيطرة عليها من خلال الشركات ذات الصفة العالمية».

وقد أصاب الباحث فيما ذهب إليه، خاصة وأن الذين يرصدون هذه النشأة وهذا التطور، يؤكدون على نحو قاطع دور الشركات ذات الطابع الكوني في دعم هذا النظام، في الوقت الذي يدعم فيه النظام نفسه تلك الشركات، فالمصلحة مشتركة بين الطرفين.

وقد شهد الواقع العالمي الجديد، الذي أخذ يتنامى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تقدمًا هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وما زال ينمو حتى اليوم، وبمعدلات غير مسبوقة في سرعتها، فكان التقدم في هذا المضمار داعمًا لدعوى العولمة، بل لعل دعوى العولمة لم تبرز في أي زمن مضى ولم تفرض لنفسها حيزًا في شتى مجالات الفكر الإنساني، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي بعامة، على نحو ما تحقق في العالم في تلك الحقبة.

ومن هنا يذهب الدكتور «عز الدين إسماعيل»[1] إلى أن العولمة وإن تجلت في زمننا الراهن في ميادين الاقتصاد والتجارة والسوق والمال.. .إلخ، فإن ما تحقق من تقدم تكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات، قد مكن الشركات الرأسمالية العالمية المتعددة الجنسيات من تحقيق أهدافها التسويقية، ورفع كفاءتها في نوعية إنتاجها، وفتح أسواق جديدة لها.

ومن أجل هذا لم تبخل هذه الشركات على مراكز البحوث التكنولوجية بما يلزم من مال في سبيل تحقيق أهدافها العلمية، لا من أجل تطور العلم أو المعرفة الإنسانية في ذاتها، بل من أجل الكشف عن تكنولوجيا جديدة تدعم القدرة التنافسية لدى هذه الشركات. والدول الصناعية الكبرى التي تحتضن هذه المعرفة التكنولوجية، قد تسمح بخروجها إلى بلدان العالم الثالث، ولكن في شكل منجزات تدر عليها الأرباح الطائلة، دون أن تكشف من هذه الأسرار إلا ما تم تجاوزه ولم يعد له دور على مستوى المنافسة والاحتكار.

والأمر -لدى غير المتفائلين بالعولمة- لا يقتصر على التقدم

---

(١) د. عز الدين إسماعيل، ص١٦٤.

التكنولوجي الذي تظل مقاليده بأيدي الشركات والمؤسسات الكبرى المهيمنة، بل يمتد إلى مستويات النمو الاقتصادي التي تتفاوت تفاوتًا حاداً بين بلدان العالم على نحو يشكك في مدى ما يقال: من أن العولمة ستعم فائدتها آخر الأمر كل بلدان العالم، حتى ما كان منها واقعًا في دائرة الفقر المدقع.

هذه العولمة إذن تكرس حضارة جديدة، تختلف اختلافًا كبيراً عن كل ما عرفه العالم في تاريخه الطويل من حضارات. ولعل أبرز ما يميزها أنها تسعى إلى انتزاع الإنسان من انتمائه الأصلي، وتعمل على تغييب وعيه بالتاريخ من جهة أخرى.

وليس من باب المصادفة أن يكون بروزها ونموها على نحو مطرد، وامتدادها إلى معظم آفاق النشاط خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، متزامنًا مع استفاضة الكلام عن الاتجاهات بعد الحداثية في الممارسة «الإبداعية» وفي النظر «الفلسفي النقدي» بالعلاقة بين الأفقين: أفق العولمة وأفق ما بعد الحداثة، والعلاقة ملحوظة، بل إنها تجاوزت مستوى التزامن إلى مستوى التداخل والتفاعل، إن لم نقل التطابق.

والذي يدعم لنا هذا أننا نجد أحد الباحثين في العولمة[1] يدلل على صحة هذا بأن: صحاب الاتجاه الأخير الذي بدأ مع تسعينات القرن الماضي، بزعامة لندوا Landow في أمريكا لدراسة ما يسمى بالنص الشامل أو النص الإلكتروني Hypertext هؤلاء كانوا قد تأثروا بجملة من أفكار ما بعد الحداثة التي كان «رولان بارت» و«جاك دريدا» وغيرهما قد طرحوها، خصوصاً فيما يتعلق بفكرة النص المفتوح وانتشار المعنى بلا حدود، ودور القارئ في إنتاج النص... إلخ.

إن العاملين في هذا الحقل قد اتسع نطاقهم، فصارت لهم مواقع مختلفة على خريطة العالم الجغرافية، ومواقع نشطة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية المختلفة.

وهكذا يصبح نص ما بعد الحداثة الشامل أو الإلكتروني نصاً ينداح في العالم بأسره، ويخترق الحدود والحواجز، حتى ليصبح عالم النص هو نص العالم.

ومع ذلك سيبقى السؤال دائماً: من صاحب الصوت الفاعل -إن لم نقل المهيمن- في هذا النص؟

---

(١) د. عز الدين إسماعيل، ص١٦٥.

لقد دخل النص أخيراً في عالم التكنولوجيا وتم اعتقاله لحسابها، ولا شك في أن من يملك التكنولوجيا سيكون هو القادر على الدخول إلى عالم النص، والإسهام في إنتاجه المتجدد.

وهكذا نرى أن «ما بعد الحداثة» Post-Modernesim ليس مجرد اتجاه أدبي أو ثقافي، بل هو إطار فكري عام، وأن عولمة الاقتصاد أو التجارة أو السياسة أو حتى الثقافة يتوافق كل التوافق مع هذا الإطار، إن لم يتطابق معه، كما سبقت الإشارة.

الجذور التاريخية للعولمة

إن تحليل الجذور التاريخية لظاهرة العولمة يوضح قيامها، منذ نشأة بدايتها الأولى، على عالم الاقتصاد والسياسة، فقد بدأ مفهوم رأس المال في البزوغ مع تهميش السلطة، وتزايد حركة التجارة الذي أسهم في كسر العزلة الاقتصادية، على صعيد الكرة الأرضية، وقد استرعى هذا كل انتباه القوميات، فكان أن التقت القوميات ورؤوس الأموال، مما أتاح الفرصة لانفتاح الاقتصاديات القومية على ديناميكية العلاقات التجارية، وتوحيد الأسواق الداخلية.

وقد شهد القرن التاسع عشر أوج الاقتصاد، ولم يكن قد بلغ حد العولمة بعد. وإنما امتد عالميًا إلى حد بعيد، والنتيجة أن أصبحت التأثيرات الاقتصادية لهذه العولمة لا سيما في الوقت الحالي أكثر حدة ووضوحًا منها على الثقافات القومية[1].

ويرى «فوكوياما»، المستشار الاستراتيجي والمخطط للسياسة الأمريكية الخارجية، أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكيك المنظومة الشيوعية، لم يضع حداً للصراع التقليدي فحسب، وإنما وضع

---

(١) خوان أرشيبالد لولانوس، الرهان العالمي للقرن العشرين، ترجمة كاميليا صبحي، مجلة إبداع، عدد١١، ص٣٢، القاهرة، نوفمبر١٩٩٨م.

نهاية للتاريخ أيضاً، باعتباره إلى الآن تاريخ صراعات مريرة مدمرة، وبتلك النهاية يميل التاريخ إلى الاستقرار عند الرأسمالية العالمية، كنظام للديمقراطية الليبرالية الغربية، وكنظام اجتماعي سياسي عالمي أمثل[1].

لقد حاول «صموئيل هانتنغتون» المحاضر في جامعة هارفرد بأمريكا، تجاوز فلسفة «النهايات» التي اكتملت عند «فوكو» بحتمية الليبرالية كمصير للشعوب، إلى حتمية «صراع الحضارات» التي هي آخر طور، أي الحلقة الأخيرة في سلسلة تطور الصراع. ويرى أن التاريخ لن ينهض، وأن الصراع الحقيقي لن يختفي، وإنما سيكتفي كل منهما بتغيير مصادره واتجاهاته، وتبديل أشكاله بالتحول من صراع دول ومجتمعات وطبقات إلى صراع ثقافات وحضارات.

ويرى الباحث، أن التصادم بين الحضارات، سيتم لعدة أسباب، منها الفروق الحضارية، وتطور الإعلام والاتصال، وكذا حركات الصحوات الدينية التي جاءت لتملأ الفراغ الناتج عن ضعف الانتماء

---

(١) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص٦٢، ١٩٩٢م.

القومي، ومن هنا نشأت الحركة الأصولية في أغلب الديانات المسيحية الغربية وفي اليهودية، وفي البوذية والهندوسية، والرجوع إلى الأصل لدى أغلب الشعوب كرد فعل ضد الهيمنة الغربية، ومن هنا جاءت صيحة الرجوع إلى الآسيوية في اليابان، والهندوسية في الهند، والإسلام في الشرق الأوسط. وحتى في روسيا يتم حالياً مناقشة مسألة إلحاق روسيا بالغرب «تغريبها» وظهور تكتلات اقتصادية جديدة. إلا أن هذه التكتلات تحتاج إلى مواسم حضارية مشتركة كشرط أساس لنجاحها، وما كتاب «صدام الحضارات» إلا النهايات المفتوحة على الممكنات[1].

وبعبارة أخرى، لقد أعطت مقولة «هانتنغتون» حول صدام الحضارات مفعولها الإيجابي في جميع البلدان الخائفة على ثقافتها وتراثها من التحديات المستقبلية، التي لم تستطع أن تجد لها مشروعًا قابلاً للحياة، رغم مرور أكثر من قرنين من الزمن على بداية التحدي الحضاري[2].

(١) صموئيل هانتنغتون، صدام الحضارات، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت١٩٩٥م، ص٣٠، ٨٢.

(٢) د. حفناوي بعلي، الأدب المقارن والتوجه نحو العولمة، مجلة الجسرة، العدد٥، قطر٢٠٠٠م، ص٢٩، ٣٠.

إن مقارنة ما أحدثته مقولة «صدام الحضارات» في العالم الإسلامي من جهة، وفي جنوبي شرق آسيا من جهة أخرى، تؤكد بالملموس أن اليابان والصين والكوريتين قد عرفوا كيف يردون على الأيديولوجية بالعلم، أي بالإيغال في عملية التحديث الذاتي وليس بالتغريب، وذلك على قاعدة «اللحاق بالغرب أو تجاوزه»، وعلى عكس الكلام الأيديولوجي الذي لا تسانده قوى علمية ذات مصداقية على أرض الواقع، كما هو الحال في كثير من الدول العربية والإسلامية[١].

وفي مجال السياسة ثمة ظاهرة تشكل «العولمة»، وهي تكوين حركات سياسية، تعمل على مستوى عالمي. ولم يعد سور الصين العظيم يمنع من الامتداد حتى نهاية العالم. فقد تكونت أممية اشتراكية على مستوى العالم كله، جنبًا إلى جنب مع حركات سياسية، ومنظمات أعمال ومنظمات إنسانية عالمية، كل هذا له صلة بنهاية التاريخ، أو الصراع بين الشعوب، وبمفهوم «المجتمع المدني العالمي» والعولمة السياسية.

---

(١) مسعود ضاهر، صدام الحضارات ارتباك الخائفين، مجلة العربي، العدد ٤٥٢، ص٢٩، ٣٠.

ومن الناحية الفلسفية والفكرية، فالمجتمع المدني العالمي هو ذلك المجتمع من الناس الذين يفكرون بشكل عالمي، ويؤمنون بوحدة الجنس الإنساني، وترابط مصيره، وينشدون الضغط على صانعي السياسة، لإنتاج سياسات مواكبة للسلام والتحرر الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية والثقافية المتوازنة لكل الشعوب، مع احترام التعددية الثقافية والحضارية في الوقت نفسه.

وفي القلب من هذا المجتمع العالمي نجد منظمات وطنية وإقليمية وعالمية، تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وتقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية و«النضال» ضد تخريب البيئة العالمية والتسلح الذري والتجارب النووية، ومناهضة إبادة الأجناس، وصراع الحرب، والدفع نحو السلام بكل الوسائل المتاحة، والعمل على توسيع نطاق المبادلات والتدفقات العلمية للإبداع وخاصة في مجال الفنون والآداب[1].

ومن هنا فالعولمة بمفهوم الطرح الغربي والأمريكي، والذي يسعى الغرب إلى ترويجه بشتى الوسائل التكنولوجية الحديثة، هي محاولة فرض نموذج معين للثقافة.. ويمكن القول بأن: العولمة

(١) مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص٣٠.

الثقافية نتيجة حتمية وملازمة للعولمة الاقتصادية، لكن الثقافة المقصود بها في شعار العولمة هي الثقافة «الاستهلاكية»، الموجهة أساسًا لدعم العمل الاقتصادي والتجاري، فهي تخص عالم السينما وعالم الموضات والفنون بمختلف أشكالها.

غير أن الهيمنة الغربية التكنولوجية الآن تحاول أن تختصر القرون والقارات والحضارات وتحولها إلى جسد حضاري واحد، وذلك بفضل الصورة، أو تكنولوجية الإعلام، التي تحدث تغييرًا سريعًا في التكوين الأخلاقي والثقافي، وتختصر الزمان والمكان، وبرزت إشكالية المجرى الأحادي الأمريكي، الذي غزا العالم بما فيه أوروبا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي وزوال القطبية الثنائية.

انتقل مفهوم العولمة من الفضاء الاقتصادي والسياسي إلى الفضاء الثقافي والإعلامي والأدبي أو ما يعرف بـ «عالمية الأدب»، وما يعرف بالثقافة الشاملة، أو «القرية الصغيرة» أو المجتمع الكوني «الكوزموبوليتي»، الذي يكمن وراء انتشار الثقافات والتداخل الحضاري بين الشعوب.

والتصور العالمي للثقافة، طرح جملة من القضايا والإشكاليات

في الثقافة والأدب والفكر، كإشكاليات الهويات والخصوصيات الثقافية والحضارية.

ويمكن أن نعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر انفتاحًا على العالم، والأكثر حضوراً فيه، والأكثر انفتاحًا على القوميات. فكل بلد في العالم تقريبًا له موقع بأمريكا عبر الزمن، بفضل هجرة قسم لا يستهان به من مواطنيه إلى الأرض الموعودة الأمريكية. وحضور العالم في أمريكا يحظى بانتشار كبير بفضل وسائل الإعلام التي تاسست فيها، والتي في قسم منها عرفت بالجماعات الإثنية أو القوميات، وكيف تستفيد من وسائل الإعلام، وهي الأهم في العالم بكل أنواعها، من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون وصحافة إلكترونية.

وبالنسبة للبلدان والثقافات الأخرى، فإن مجموع وسائل الاتصال هذه تشكل جاذبية قوية، بمعنى أنه سمح لهم بنشر أفكارهم الخاصة وإعلامهم وكل حديث يخصهم.

إن الحضور العالمي على الصعيد الأمريكي يؤكد ظاهرة العولمة، حيث عملت كثيراً على انتشار وانغراس الولايات المتحدة.. وبالفعل، ففي كثير من البلدان يتوافق مصطلح «العولمة» مع معنى

« الأمركة » بحيث أضحى يتم النظر إلى العولمة على أنها قادمة من أمريكا، فالعولمة إذن بصدد جعل بقية العالم شبيهًا بعض الشيء بامريكا، خير وشراً[1].

ويرى بعضهم: أن العقل الأمريكي بذبذباته يحاول تطهير العالم من الأيديولوجيين والعقائديين، ومن الذين يحملون « أذى » الخصوصيات، وكأنه في ذلك يرغب في « عزم » جماعات العالم إلى عرس حضاري، يمضون فيه وثيقة تحتكم إلى دستور واحد يحكم البشر.

إذن هي رحلة من الوطن إلى الدولة إلى نظام العولمة، تكون فيها أمريكا سيدة المقام، ويصوغ الغرب مادة « الحلم الأمريكي American Dream » بصورة مطابقة يمكن للأفراد جميعًا الوصول للقمة والنفوذ وتحقيق النجاح المادي بفرص متكافئة، وقنوات مفتوحة، بغض النظر عن اللون والجنس والعرق والمعتقد الديني والأصل الاجتماعي، بدرجة لا يصبح فيها الحلم الأمريكي خاصًا لأصحابه، وإنما أملاً لملايين البشر من شتى الأصول والمنابت، الذين لم يعودوا يعرفون من ثقافتهم المحلية الضيقة الخائفة غير

---

(١) ميشيل كلوغ، عولة أمريكا، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، نوفمبر ٢٠٠٠م.

الرفض، فكما استقبل تمثال الحرية بذراعيه ملايين المهاجرين الاقتصاديين والاجتماعيين والمفكرين والأدباء واللآجئين السياسيين والمقموعين والمحرومين، فسيضم إلى صدره ملايين أكثر من عدد أفواج اللاجئين المثقفين الجدد، المتدفقين بهجرات جماعية منظمة، وسيثبت أنه سيكون قادراً كما كان دائماً على احتواء وتذويب الثقافة الوافدة المترسبة المغايرة، في بوتقة انصهاره الضخمة «العولمة» أو «الأمركة»[1].

وفي هذا المجال أصبحت المعلوماتية والإنترنت وتقنياتها المتطورة أهم مرتكزات «العولمة» الجامحة، إذ ازدادت السوق العالمية لتغذية المعلوماتية، وبلغت قمة المعلوماتية بنسبة جد عالية. ولا شك أن بعض التغيرات قد مهدت لظهور المجتمع العالمي.

خذ مثلاً مصطلح «القرية العالمية» أو «القرية الإلكترونية العالمية»، فالمقصود بهذا التعبير هو أن العالم لم يعد مسكناً لكيانات مجتمعية مفصولة معزولة عن بعضها بعضاً، وأن العالم صار مترابطًا بصورة عضوية، بحيث إن ما يحدث في أي بقعة فيه

(١) سالم ساري، إشكاليات الثقافة والحضارة، مجلة البصائر الأردنية، ج٢، العدد١، آذار ١٩٩٨م، ص١٠٤، ١٠٥.

يؤثر في جميع بقاعه الأخرى مهما تباعدت المسافات أو تنافرت الثقافات، وكأن وحدة المصير العالمي قد صارت حقيقة بالقوة نفسها التي نتحدث بها عن الوحدة العضوية لقرية صغيرة.

وبالنظر إلى انتشار محطات التلفاز الكوكبية، والصحافة الإلكترونية وسوق الكتاب، والحركة الدائبة على مدار الساعة ودوران الأرض للمعارض الفنية وغيرها، كل هذا يشكل نزعة قوية لعولمة الثقافة(١). ونرى النظام الإعلامي الجديد يمكنه أن يقوم بدور جوهري في التقارب بين الشعوب، وذلك عن طريق تقديم «صورة» حقيقية للآخر الثقافي، مبينًا وموضحًا ما يخفى على الكثير من جوانب الإبداع المستحدثة من خصوصية ذلك الآخر «المجتمع الثقافي».

إذًا فالتجريد الذي تتجه إليه الدراسات المقارنة مستمد من واقع عالم اليوم، أملاً في أن يصبح أكثر إنسانية مما هو عليه، ونحن نستشرف الألفية الثالثة. فالطرح الذي تسعى إليه كل ثقافة صاعدة نازعة نحو العولمة، هو أن لا تظهر إلا كثقافة إنسانية،

---

(١) د. حفناوي بعلي، الأدب المقارن والتوجه نحو العولمة، مجلة الجسرة، العدد٥، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٣، ٣٤.

وكدين للإنسانية، يتجاوز المجتمعات والحقب التي ظهر بها، وهذا من خصائص العولمة ذاتها، إذ هي تطمح بالتعريف إلى أن تكون عالمية وشاملة.. ومتى نجحت الثقافات في إظهار نفسها كثقافة كونية إنسانية، ألغت كل ما عداها من الثقافات.. والصراع على الظهور بهذا المظهر الكوني هو الرهان الأساس لعولمة الثقافة، لأنه يؤكد صلاحيتها في نظر الجماعة التي تحملها والجماعات الأخرى[1].

ومن هنا لم يكن غريباً أن نجد باحثاً في الأدب المقارن[2] -وهذا ينطبق أيضاً على أكثير من تجليات الثقافة- مثلاً يتساءل: «أليس من الأيسر على المقارنين المضي على نحو من المؤتمرات والندوات العلمية التي تعقدها هيئة الأمم المتحدة أو منظماتها، واختيار موضوعات محددة تستجيب لإقامة العالمية، أو تساير الطروحات المستحدثة للعولمة، وعندئذ سيجد المقارن من خلال المؤتمرات الدولية بعضاً من العالمية التي يسعى إلى تحقيقها؟

ويساعد هذا اللون من النشاط الإنساني أن يكون أداة لتحقيق

---

(١) شون ماكبرايد وآخرون، أصوات متعددة وعالم واحد، منشورات اليونسكو، الشركة ألوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر١٩٨١م، ص٥٥٢.

(٢) د. حفناوي بعلي، الأدب المقارن، ص٣٤.

السلام في العالم، ولتقريب الشعوب والآداب والثقافات، لإظهار العبقرية للإنسان كإنسان مهما كان لونه ولغته وعقيدته، وذلك لأن الأبحاث الأدبية في جميع الآداب تعد أثرًا من آثار العبقرية الإنسانية محليًا أو عالميًا. إن العبقريات الأدبية ظاهرة إنسانية، والظواهر الإنسانية قابلة للتأثر والتأثير».

ولكن هناك فريق آخر لا يرى في العولمة سوى جانبها المظلم، ليس بانعكاساتها الاقتصادية فحسب، بل حتى بهيمنتها الثقافية والحضارية. ولا أدل على ذلك من أنه في نهاية شهر سبتمبر من العام ١٩٩٥م، وأمام أحداث عالمية جسيمة، كان فندق «الفيرمونت» في «سان فرانسيسكو» -الذي يشبه الأيقونات التي تملأ الأساطير- يشهد أكبر منتدى اقتصادي مستقبلي يرأسه آخر رئيس للاتحاد السوفيتي السابق «ميخائيل غورباتشوف».

فبعد أن سلم المذكور أكبر قوة في العالم -على طبق من ذهب- للتفكك والضياع والمصير المجهول، قام رأسماليو الغرب بإنشاء معهد باسمه في أحد أهم أماكن سان فرانسيسكو، وكانت هذه الاحتفالية الضخمة، التي دعي إليها أكثر من خمسمائة من رموز الفكر والسياسة في العالم على رأسهم بوش، وتاتشر، وشولتس،

وأكبر رؤساء المؤسسات في العالم.. في الفندق الأسطوري «الفيرمونت» وذلك لمناقشة مستقبل البشرية مع العولمة... كيف يكون؟

وهو ولا شك سؤال تفشى كوباء، ليس على المستوى الأكاديمي فحسب، بل على مستوى وسائل الإعلام في العالم كله. وكان السؤال: هل تتعقل الرأسمالية أزمتها، وتعود أدراجها محافظة على حقوق البشر الضعفاء، أم أنها تسعى بحق إلى العودة لبشاعتها وبدائيتها الأولى؟

وهل بالفعل ستظل فروق الغنى والفقر القائمة حاليًا على ما هي عليه، أم ستزداد الحال سوءًا؟

وما هو مستقبل سوق العمل في القرن القادم؟

وإذا كانت هذه أسئلة الغرب وهو مقبل على قرن جديد، تسوده العولمة وتشكل ملامحه، فما هو شكل الأسئلة التي يجب أن نطرحها على أنفسنا في العالم الثالث؟

هل نتعامل مع العولمة باعتبارها إحدى الموضات التي لا تختلف عن وجبات الطريق العام والأزياء وما إلى ذلك مما يحلو للبعض الحديث فيه...؟

أم علينا إعادة النظر في مستقبلنا من خلال إحياء ما نملك، والحفاظ عليه، والتأكيد على خصوصيته، في إطار الاستفادة من كل التيارات الفكرية الوافدة، ضمن معايير منضبطة؟ كما يذهب إلى ذلك أحد الباحثين المعاصرين[١].

والمؤكد أن لدينا تياراً فكرياً ما زال يتعامل مع المدراس الفكرية في الغرب باعتبارها هذه الموضات بالفعل، وهو فريق يقدس ويتهم كل الباحثين في مسألة الخصوصية أبشع الاتهامات، التي ليس أقلها الشوفينية وتقديس الإقليمية والمحلية، وهي اتهامات نسعى إلى تجاوزها نحو الفعل الموضوعي، الذي ينأى عن هذا المنحى الشخصي، ويضع الحوار في المكان الذي يجب أن يكون فيه، الحوار الخلاق، الذي يميز الثقافة والمثقفين عن غيرهم من الباعة الجائلين.

(١) محمود قرني، تحليل كتاب فخ العولمة، مجلة العصور الجديدة، العدد٤، القاهرة، ديسمبر١٩٩٨م، ص١٣٢، ١٣٣.

من تعريفات العولمة وتجلياتها

لمعرفة ظاهرة العولمة جيداً لا بد من تعريفها، حتى لا تختلط علينا المفاهيم. والعولمة هي الترجمة لكلمة « Globalization » المشتقة من كلمة « Globe » أي الكرة، والمقصود هنا الكرة الأرضية، ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن « Global Cultuer » أي الثقافة العالمية.

والـ « Globalization » اصطلاحًا، باللغة اللاتينية، تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة.

ومفهومًا، تشير العولمة إلى شيئين معًا: انكماش العالم وازدياد الوعي بالعالم ككل، وحسب تعريف روبرتسون للعولمة[1] فإنها تعني تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفًا واحدًا، وظهور لحالة إنسانية عالمية واحدة. ولذلك تعني العولمة سياسيًا أن للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم، نتائج وآثار مهمة لأفراد وجماعات ومجتمعات أخرى. وثقافيًا « ذلك التكوين الذي يشهد تبادلاً وتفاعلاً ثقافيين بصورة مستمرة ودائمة »[2].

---

(١) سليمان نجم خلف، العولمة والهوية الثقافية، المجلة العربية للعلوم للإنسانية، عدد١٦، شتاء١٩٩٧م، ص٦١.

(٢) نفسه.

وتتصل نظرية العولمة -كما يذكر الباحث «أحمد شهاب»[1]- في العلوم الاجتماعية اتصالاً وثيقًا بحركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الرأسمالية الصناعية، التي تمر منذ قرابة الثلاثة عقود بتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على درجة كبيرة من التعقيد، وقد عبر عنها بمسميات عديدة، كمجتمع الموجة الثالثة، والرأسمالية المتأخرة، والرأسمالية المنظمة، وغير المنظمة، ومجتمع الشركات متعددة الجنسيات، ومجتمع المعلوماتية، والقرية الكونية، وهي كلها مسميات تعبر عن سرعة المتغيرات التي تتعرض لها المجتمعات الصناعية والإنسانية عمومًا، كما تعبر عن حركة التقارب العالمي الذي يبرز عبر ظاهرة التجانس الثقافي من جهة، والتنوع الثقافي من جهة أخرى، وهي مسألة تستحق التوقف عندها كملامح متصلة بتشكيل الهوية الثقافية.

نحن إذن نتحدث عن أكثر من تكامل وظيفي على المستوى الاقتصادي، وعن عملية تحول لواقع اجتماعي وثقافي وسياسي، فثمة تداخل على مستوى النظرية وعلى مستوى التطبيق بين أمور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك، دون اعتداد

---

(١) أحمد شهاب، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة، مجلة الكلمة، العدد٢٥، بيروت، خريف ١٩٩٩م، ص٥٦.

يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية[1].

سوف يتحدث بعضهم هنا عن تآكل سلطة الدول القومية، لا سيما وأن الشركات متعددة الجنسيات استطاعت أن تتجاوز أكثر المهام التقليدية المرتبطة بالدولة، والتي تعبر عن خصوصية الدول ذات السيادة، وهي التجارة الخارجية والتعاملات بين الدول، إذ أصبح رؤساء دول كبرى وسائط تجارية لبعض الشركات العملاقة.

ومن هنا يحيل مفهوم العولمة إلى نوعين مترابطين من الظواهر. يتعلق النوع الأول منهما بتعددية العمليات الاجتماعية وامتداد إحداثياتها، أفقيًا وعاموديًا، وكذلك تسارع التأثيرات المتبادلة بين الظواهر الاجتماعية على نطاق يتجاوز الأطر المحلية والقومية ليربطها بالآخر الذي كان، قبل انبثاق موجة العولمة المعاصرة، يبدو بعيداً مكانيًا وزمانيًا.

ويتعلق النوع الثاني بتزايد وعي الإنسان المعاصر، أفراداً وجماعات، لهذه الترابطات المتصلة التي يتجلى فيها العالم ككلٍ

(١) للتوسع راجع مقال إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية ما بعد الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، أغسطس١٩٩٧م، ص٢٢؛ وأحمد شهاب، ص٥٧.

بشري بيئي يتراكب في أنسجته الاجتماعية البعد السياسي بالاقتصادي بالثقافي، في وحدة متنوعة تؤثر مباشرة على انضغاط المكان في الزمن العالمي الواحد، بحيث يضحى أو تبرز بصراحة إمكانية سيرورة البعد والاعتبار المحلي عالميًا، وسيرورة البعد والاعتبار العالمي محليًا.

ومن الجدير بالذكر هنا أن مصطلح «العولمة» أو «الكوننة»[١] أو «الشوملة» بات من المفردات الأكثر رواجًا في نهاية القرن العشرين. لكنه بدأ بالظهور، تحديدًا منذ أواسط الستينيات بفضل مؤلفين شهيرين: كتاب مارشال ماك لوهان، وكنت فيور (Marshall Mc Luhan & Quentin Fior: War & Pace in the Global Village) وكتاب زبيغنو بريجنسكي[٢] (Zhigiew Brzesinski: Between Two Ages Americans Role in the Technotronic era)

---

(١) Globalisation بالإنجليزية، وقد ترجمه الفرنسيون إلى Mondi-alisation والأخطبوطية دون فقدان المعنى الأصلي الذي ينطلق من الاقتصاد..

(٢) ترجم المؤلفان إلى الفرنسية، الأول: Guerre et paix dains le village planetaire, ed. caffond. paris 1970.
والثاني: Le Revolution technetronique, ed. calman Levy paris 1971..

الكتاب الأول كما يقول باحث معاصر[1] ينطلق من تجربة فيتنام، والدور الذي لعبه التلفزيون فيها، ليستنتج بأن الشاشة الصغيرة حولت المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في اللعبة، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود بين المدنيين والعسكريين.

ويضيف ماكلوهان بأن الإعلام الإلكتروني، في وقت السلم، يجعل من التقنية محركًا للتغيير الاجتماعي.

بريجينسكي فضل وقتها مصطلح «المدنية الكونية Global» وليس القرية الدولية، وتشابك الشبكات التكنوترونية أو التكنو-إلكترونية -حيث يتزاوج الكمبيوتر بالتلفزيون بالهاتف بالاتصالات اللاسلكية- حوّل العالم إلى «عقدة علاقات متشابكة ومتداخلة، عصبية متوترة ومتحركة». وأكد بريجينسكي بان الولايات المتحدة هي «المجتمع الكلي Global» الأول في التاريخ. فهي مركز «الثورة التكنو-إلكترونية» لأنها «تتصل» أكثر من غيرها، ٦٥٪ من مجموع الاتصالات المعالجة تخرج منها، من خلال إنتاجات صناعاتها الثقافية، بفضل «تقنياتها ومناهجها وممارسات التنظيم الجديدة».

---

(١) د. غسان العزي، في جذور العولمة وإشكالياتها، مجلة منبر الحوار، العدد٣٧، بيروت، شتاء ١٩٩٩م، ص٤٥.

في الثمانينيات صار مصطلح Globalization مألوفًا في معاهد إدارة الأعمال الأمريكية وفي الصحافة الاقتصادية الأنجلو-ساكسونية. وكان يعني الحركة المعقدة لانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات، مما شجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على توسيع حقل عملها ليشمل المعمورة برمتها. والتطور الهائل لوسائل الاتصال أعطى لهذا المصطلح معنى ومصداقية، وقضى على المسافات والحواجز، قبل أن يسقط، في تشرين الثاني عام ١٩٨٩م، آخر جدار كان يقسم العالم كتلتين كبيرتين في برلين.

وفي الثمانينيات أيضًا راج في الولايات المتحدة شعار «ثورة الاتصالات» التي تنمي الرغبة بالاستهلاك، ليركزوا على المسافات الجغرافية.. ويجب أن ننتبه إلى أن العولمة ليست مجرد نظام عالمي جديد، ولكنها تنطوي على منظومة واسعة النطاق من المفاهيم التي يراد من اللغة العربية أن تستوعبها في لغة اصطلاحية دقيقة. فالعولمة نفسها يمكن أن تستخدم بوصفها صيغة مصدرية، أي دالة على الممارسة والفعل، فتقابل عندئذ في الإنجليزية كلمة Global-ization، وهي تستخدم بوصفها صيغة اسمية فتدل على الظاهرة، وتقابل في الإنجليزية كلمة Globalism، ناهيك عن المفردات التي استخدمت بديلاً عن العولمة، مثل الكوكبية والشوملة والسلعنة.

ومن تجليات هذه الظاهرة تجسد مفهوم المسؤولية الجماعية، وتقلص مساحة الحكم الفردي، وثورة الشباب والنساء والموضة، أي باختصار تتيح نشوء «المجتمع الجديد».. هذه «الثورة» تعلن موت الأيديولوجيا والطوباويات الأخيرة. ولذلك راحت فكرة «القرية الكونية» تتألق في سوق «الأفكار الجاهزة للاعتناق»، تساعدها في ذلك الأزمات الدولية، ولعل حرب الخليج الثانية أبرز مثال على ذلك.

إن انهيار حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة كرسا انتصار الولايات المتحدة والمفاهيم التي ترعرعت فيها. من الآن وصاعداً هناك «كلية» واحدة ممكنة، فقد «انتهى التاريخ» كما يرى فرنسيس فوكوياما بانتصار الأيديولوجية الغربية والأمريكية تحديداً، وعاد بريجينسكي بعد عشرين سنة على صدور كتابه الأول، ليؤكد مجدداً بأن قاعدة القوة العظمى الأمريكية هي في الجزء الأكبر منها، هيمنتها على السوق العالمي للاتصالات، الأمر الذي يخلق ثقافة جماهيرية تدعمها قوة سياسية(١).

وصارت الحرية في أحد تعبيراتها الجديدة تعني حرية ممارسة

(١) Entretien avec Michel Foucher. La Nouve lle planete, editee par Liberation, decembre 1990.

التجارة.. وراح مفهوم الحرية يتماهى أكثر فأكثر مع التجارة، رغم أن هذه قسمت العالم بين: ٢٠٪ من الناس الذين تتمركز في أيديهم ٨٠٪ من القرارات الشرائية والرساميل، و٨٠٪ منهم يسعون وراء لقمة العيش دون جدوى في كثير من الأحيان[١].

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة في مسيرتها نحو مركز القوة الأعظم، اقتصاديًا على الأقل، استفادت كثيرًا من الحربين الكونيتين اللتين أضعفتا قدرة حلفائها على منافستها. ولأن الشركات الأمريكية لن تعرف العقبات التي اعترضت الآخرين، فإن النموذج الرأسمالي، في شكله الأنقى، اختار الولايات المتحدة مركزًا له، حيث احتلت الدعاية المكان المركزي فيه. وحتى تعمل بشكل أفضل كنسق أو نظام System، فإن هذه الرأسمالية راحت تردد دومًا بأن الديمقراطية تكمن في حرية إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، فصارت الصحافة المقروءة والمرئية والمسموعة والأقمار الاصطناعية وغيرها أدوات تسويق Marketing ضرورية.

وقد تلقت ماكنة إنتاج الصور والرسائل Messages الأمريكية الدعم القوي من قبل المؤسسات العسكرية ورجال الأعمال في

---

(١) د. غسان العزي، في جذور العولمة، ص٤٦. ٤٧.

الولايات المتحدة، ودعمت القوة الاقتصادية الأمريكية نفسها بإرادة اقتناع أيديولوجي بأنها ذات رسالة كونية. لقد دفعت الحرب الباردة مجال البحث العلمي قدمًا إلى الأمام. وانفجار المواهب والقدرات والوسائل لم يكن له مثيل، هذه القدرات سهلت كثيرًا ولادة كل الصناعات الفضائية والاتصالية والإلكترونية(١). وانتشار المشاريع والصناعات، التي كانت عسكرية في البدء، أدى إلى ولادة حقبة أو «ثورة» الاتصالات.

المستفيدون الكبار من هذه القدرات الإنتاجية الجديدة في مجال بث وتوزيع المعلومات، كانوا لاعبي الحرب الباردة الأساسيين: الشركات العابرة للقارات، والوكالات السياسية العسكرية والاستخباراتية، الذين قدمت لهم التقنيات الحديثة كل الأدوات الضرورية لإدارة نشاطاتهم الكونية، ونقل رساميلهم ومراكز إنتاجهم، وإضعاف التنظيمات النقابية المناوئة. وفي الوقت نفسه وضع البنتاغون ووكالة الاستخبارات الأمريكية شبكات أقمار اصطناعية متطورة للاتصال مع المراكز المنتشرة في كل أنحاء

---

(١) Cf. Willam Brood "Swords have been sheathed but plowshares Lack Design" the New York Times, Feb, 5, 1992.

العالم. هذه القدرة التكنولوجية ساهمت في تقوية واستمرار الهيمنة الأمريكية. ولقد كانت حقبة التسعينيات فترة للتحرر الهادئ لآليات وأدوات العولمة الجديدة، وظل العالم في غيبوبة وافتقاد للتوازن، حيث كانت أدوات العولمة النشطة تقدم صورة وردية لمستقبل العالم في ظل العولمة، ولم يكن ذلك إلا وسيلة لـ «دس السم في العسل»[1].

ولا ننس أن الليبرالية والتوجهات الجديدة دعمت الشركات متعددة الجنسيات، والتي استفادت كثيراً من التشريعات المرنة والتسهيلات المتزايدة في وجه المنافسة العالمية المتزايدة.. وتمكن الأمريكيون أكثر من غيرهم، كونهم كانوا الأقوى خلال الحرب الباردة، من تكريس التكنولوجيات القائمة في خدمة نشاطات أخرى، ومن تحويل استنفارهم في وجه الخطر الشيوعي إلى استنفار في وجه التنافس العالمي الجديد.

وفتحت قدراتهم في مجال التكنولوجيا السمعية والبصرية والفوتوغرافية وغيرها آفاقًا جديدة في مجال شد الانتباه، وتكثيف الانفصال واللعب بالعواطف وإغراء المصالح والأنانيات، وساعدتهم

---

(١) محمود عبد الفضيل، مسيرة العولمة وعالم ما بعد سياتل، الأهرام،١٦/١٢/١٩٩٩م.

سيطرتهم على المؤسسات الدولية الأساسية خلال الحرب الباردة «النظام النقدي العالمي SMI، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي. . .إلخ» على الإمساك بمفاصل النظام الاقتصادي الدولي الجديد، والذي يسبر أغوار العولمة المشاركة.

وبدورهم راح حلفاؤهم القدامى، ومنافسوهم الحاليون، والمستقبليون، الأوروبيون واليابانيون، المجبرون على تعلم الإنجليزية «لغة العولمة» العالمية، يهيئون العدة لمقاومة ما يسمونه بـ «الغزو الثقافي» الأمريكي، خاصة بعد أن ظهر قطاع اقتصادي جديد: قطاع الإغراء على الاستهلاك، وخلق حاجات ورغبات جديدة متجددة. وأخذت تتبلور ثقافة الاستهلاك مع كل أدواتها وملحقاتها ونتائجها، ودخلنا في مرحلة ما بعد الحداثة، حيث صار الشكل أهم من الجوهر، والأسلوب أفضل من المحتوى، وحيث تراجع المعنى وتقدمت التقنية، دخلنا في عصر الاستهلاك السريع والملابس والموسيقى والشاشتين الصغيرة والكبيرة والفيديو والكمبيوتر والمعلوماتية. . .إلخ.

ليس هذا فحسب، بل إننا نجد المفكر وعالم الاجتماع السويسري «جون زيغلر» يقول: بأن «منظمة التجارة العالمية» تجسد الليبرالية الجديدة في صورتها المتطرفة، وهي تعني -ضمن

ما تعني- موتًا محققًا للعالم الثالث (بما فيه من العرب والمسلمين) . وتذكر الإحصاءات أن عدد سكان العالم يصل إلى ستة مليارات نسمة، يعيش أكثر من ثلثهم في دول الجنوب، والغالبية العظمى لا تعيش عيشة إنسانية، والدليل على ذلك أن ١٣٪ فقط من سكان العالم ينفقون ٦٨٪ من الإنتاج العالمي . ويضيف زيغلر: « إنها عدم مساواة صارخة ورهيبة فضلاً عن صنوف الاستغلال والاضطهاد التي يتعرض لها الآدميون في العالم الثالث » .

وفي تفسير هذا الوضع يقال: إن « منظمة التجارة العالمية » هي الانتصار الساحق لدكتاتورية رأس المال في أبشع صورها، وأن السبب هو عالم السوق الرأسمالية الموحدة الذي نحياه، لأنه أفرز « رأسمالية الغابة »، التي تعني نهاية الدولة الوطنية والسيادة الشعبية ونهاية التنوير والقيم المصاحبة له، مثل: التضامن والعدالة الاجتماعية، وتعني أيضًا ضياع مائتي سنة من الثورة الديمقراطية، وهكذا يجد العالم نفسه يعيش ليلاً رهيبًا تجسده بعمق « منظمة التجارة العالمية »[١] .

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله، قضايا العولمة بين الرفض والقبول، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٥٦، يونيو٢٠٠٠م، ص٩١.

وفي مدينة سياتل الأمريكية، حيث عقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، كان المشهد العام يبدو وكأن هناك « ثورة عالمية » ضد انفراد أمريكا بزعامة العالم، حيث أصرت الدول النامية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية على رفض الخضوع لقاعدة « الرضا الأمريكية » باعتبارها القاعدة الحاكمة لصدور القرارات في نطاق التجارة العالمية.

إن البيان القصير والمقتضب الذي صدر عن اجتماعات « سياتل » أدان المواقف والسلوكيات الأمريكية في النطاق الدولي، وطالب بفتح النوافذ وإعادة التقييم للنظام التجاري الدولي حتى ولو أدى الأمر للخروج على المظلة الأمريكية. في الوقت نفسه تضمن مشهد سياتل الرغبة الأكيدة في مراجعة جدول أعمال اجتماعات المنظمة من الألف إلى الياء، ومحاولة ضمان أقصى قدر ممكن من الشفافية والكفاءة للاجتماعات، في إشارة رفض للمحاولات الأمريكية لتمرير القرارات التي تتفق مع مصالحها، دون اعتبار لمصالح الآخرين(١).

ولكن هل يعني ذلك أن العولمة بدأت في السقوط؟ وبعبارة

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص٩١.

أخرى: هل تعني سياتل وما سبقها، وما أعقبها من أحداث، بداية تغير عصر الزعامة الأمريكية وتربعها على عرش العالم؟ هل توجد في العالم «قوى أخرى» بارزة ومؤثرة أصبحت تمتلك القدرة على تحويل المشيئة الأمريكية؟

إن هذه التساؤلات هي في حقيقتها عناوين لموضوعات أساسية فرضت نفسها بقوة على العلماء والمفكرين، وأصبحت في حاجة إلى إجابات شافية علها تضيء المساحات المعتمة ونقاط الضعف التي لا تزال تقيد حركة الدول والشعوب، بعد الدخول في ألفية جديدة من عمر الزمن.

وعلى الرغم أنه من الصعوبة التوصل إلى إجابات نهائية وحاسمة بشأن تلك التساؤلات الكبيرة، حيث إن الكثير من هذه القضايا يدخل في عداد البنى الفكرية التي لم تصل بعد إلى محطتها النهائية، إلا أنه يمكننا أن نعطي بعض المؤشرات لإجابات تظهر في الأفق، فإننا نجد مثلاً أن العديد من الأبحاث والدراسات الصادرة في الولايات المتحدة نفسها تندد بما أصبح يسمى بـ «العولمة المتوحشة»، وترى بأن الخط السائد الآن، مع المستقبل المحتمل، لن يكون براقًا أمام الدول المتقدمة الغنية، بل أمام الدول المتقدمة

الفنية، بل أمام الفكر والتطبيق الرأسمالي كله، إن اندفعت العجلة الطائشة للعولمة إلى مداها، دون مراعاة البعد الاجتماعي والأوضاع المتدهورة، والفقر المنتشر على امتداد خريطة العالم مشكلاً أزمة إنسانية حضارية خطيرة، بعد أن أصبح في العالم ٣ مليارات نسمة، أي نصف سكان العالم من الفقراء، يعيش منهم ١,٣ مليار نسمة تحت خط الفقر، أغلبيتهم في الدول النامية، مع وجود نسبة مهمة منهم في الدول المتقدمة.

والحقيقة أنه من الجوانب الجديرة بالاهتمام، أن تشهد الولايات المتحدة على لسان العديد من المنظمات غير الحكومية شعاراً يقول: «لا بد من إسقاط منظمة التجارة العالمية»، وهو ما ينقلنا إلى الجدل الدائر في الولايات المتحدة نفسها حول العولمة.

وهذا ما يعبر عنه كتاب «غاري بيرتلس» وآخرين بعنوان «جنون العولمة»، وهو دفاع عن العولمة ومحاولة من أصحابه لإزالة مخاوف الأمريكيين منها، بعد أن أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ما يقرب من نصف سكان أمريكا يشعرون بالقلق الشديد من النتائج المترتبة عليهم من تحرير التجارة العالمية بخطى متسارعة.

ويعترف الكتاب بأن هذه المخاوف لها مؤشراتها مثل زيادة

الواردات من السلع والخدمات، وزيادة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج على حساب الداخل، وتضاعف نسبة المهاجرين، مما أضعف قدرة الأمريكيين الأقل مهارة على المساومة. وكان هذا بفعل عاملين رئيسين هما: التزايد المستمر في تحرير التجارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتقدم المستمر في مجالات التكنولوجيا والاتصالات.

وعلى الرغم من إقرار الكتاب بهذه المؤشرات، وأن للعولمة مكاسبها وخسائرها أيضًا، إلا أنه يدافع عنها بشدة، ويراها الطريق الوحيد أمام الأمريكيين، إن كانوا حقًا جادين في تحقيق هدفين رئيسين هما: زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى المعيشة.

ويرد الكتاب على من يرفضون العولمة من دعاة العزلة، بالقول بأن الولايات المتحدة حققت إنتاجية وأجورًا أعلى في فتراتها الذهبية للعولمة، وأن السياسات الحمائية دائمًا تؤدي إلى نتائج سلبية وتؤدي إلى كساد الصادرات.. إن الهلع من العولمة يصرف أنظار صانعي السياسة الخارجية والناخبين عن تنفيذ سياسات تعالج مباشرة الأسباب الرئيسة للركود، كما أن للأمريكيين مصلحة -من وجهة نظر الكتاب- في تحرير التجارة بتوسيع سوق

السلع والخدمات الأمريكية، ورفع الحوافز، ودعم التفوق الأمريكي في صناعات بعينها، وتفيد المستهلكين أيضًا بتخفيض الأسعار. وفي رأي مؤلفي الكتاب أن تحرير التجارة -أو العولمة- يحقق زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة مع التوسع في الابتكار(1).

ولكن في مقابل المدافعين عن العولمة في الولايات المتحدة، هناك آراء آخرى ترى الواقع بصورة مختلفة. ففي العالم اليوم نحو ٥٠٠ شركة عملاقة عابرة للقارات، وهي الأغنى والأقوى والأشرس، وتسيطر عمليًا على ٧٠٪ من حركة التجارة العالمية، وتستقل بإرادتها ومصالحها وسياساتها عن سياسات الدول، بما في ذلك أمريكا التي تتبعها معظم هذه الشركات، أو تعمل منطلقة من أراضيها واقتصادها وعقولها. وهذا الكيان الكوني العملاق يصوغ لنفسه مفاهيم ومصالح وأهدافًا وعلاقات تختلف عن الأنماط التي تعارف عليها العالم.

هذا الكيان يفرض على العالم هذه الأهداف والمصالح الجديدة بشروطه وعبر الأداة التنفيذية لذلك، وهي منظمة التجارة العالمية، التي تضم رسميًا في عضويتها أكثر من ١٤٠ دولة، ليس لأي منها

---

(١) عبد العاطي محمد، جنون العولمة، الأهرام، ١٢/١/٢٠٠٠م.

القدرة على العصيان والتمرد. هذه الشركات الاحتكارية العملاقة، بفضل سيطرتها على اقتصاد العالم، فإنها يمكن أن تتمكن من تحييد وتحديد وتحجيم حكومات الدول وشل إرادتها، وفرض السياسات التي تخدم مصالحها وتؤدي إلى تراكم أرباحها، حتى ولو كان ذلك على حساب الفقراء، دولاً وشعوباً وأفراداً.

ومن هنا نجد الباحثة «ثناء فؤاد عبد الله»[1] تؤكد أنه بالنسبة للولايات المتحدة على وجه التحديد فإنها، وإن كانت اليوم المستفيد الأكبر من العولمة، فإنها يمكن ألا تستطيع غداً النجاة من مخاطر «العملاق الكوني المتوحش» الذي ينمو حالياً خارج سيطرة القانون الأمريكي، بل خارج النظام الدولي نفسه، وعندها فإن فقراء أمريكا سينضمون إلى فقراء العالم في شكواهم المريرة. وقد كشفت دراسة أخيرة لمعهد سياسة كاليفورنيا في الولايات المتحدة أن كاليفورنيا -القوة الاقتصادية السابقة في العالم- تعاني اتساع الفجوة بين الأغنياء من جانب والطبقة المتوسطة والفقيرة من جانب آخر.

ودقت الدراسة ناقوس الخطر من أنه حتى كاليفورنيا يتزايد فيها الفقر، في حين يرتفع فيها دخل الأغنياء بلا حدود وبسرعة، وهو أمر

(١) ثناء فؤاد عبد الله، قضايا العولمة بين الرفض والقبول، ص١٠٢.

لم يحدث في تاريخ الولاية من قبل، وكشفت الدراسة عن أن التكنولوجيا العليا التي تقود اقتصاد الولاية -حيث يتركز وادي السيلكون الشهير فيها- قفزت بدخل المهندسين وأصحاب الشركات، بالمقارنة مع ملايين السكان في الولاية الذين يعملون في الوظائف التقليدية والعمال... ومع ذلك فإن مثل هذه الدراسات والآراء في الولاية، المحذرة من مخاطر العولمة، لا تخفي الحقائق حول موقف الولايات المتحدة، والثمار التي تجنيها مع استمرار خطط العولمة[1].

كما نجد في كتاب «فخ العولمة» كلاً من هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان[2] يؤكدان -وبسبب من التقدم التكنولوجي المذهل في العصر الحديث- على أن خمس قوة العمل الحالية ستكون كافية لإنتاج جميع السلع ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي.. ويؤكدان أن ٢٠٪ من السكان

---

(١) World trade Organization: press pack of the third Ministerial conference of Seattle, 1999. available on the WOT WEBSITE: htth.www.wtg.org. and WTO Briefing NOTE: Ministers consider New and Revised Texts, 1999, available on the WOT WEBSITE: .htth.www.wtg.org.

(٢) د. عدنان عباس علي: فخ العولمة، عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، أكتوبر، ١٩٩٨م.

سيستطيعون الحصول على فرصة عمل مناسبة، أما من يتبقى من البشر وهو ٨٠٪ من السكان فلن يتمكنوا من العيش إلا من خلال التبرعات والصدقات. وهو أيضاً رأي الكاتب الأمريكي «جريمي ريفكن» مؤلف كتاب «نهاية العمل»، وهو الرأي الذي يؤكده في نهاية كلمته «سكوت ملونيلي» إذ يقول: «إن المسألة ستكون في المستقبل هي: إما أن تأكل أو تُؤكل»، وهذه هي التبشيرية الجديدة التي تعبر عنها الرأسمالية دون مواربة، بسعيها الدموي نحو القضاء التام على دور الدولة في العالم كله[١].

ويشير كتاب «فخ العولمة» إلى أن المنهج الذي تتخذه الدول الكبرى الآن هو تخفيض الإنفاق الحكومي والأجور والمساعدات الاجتماعية، وفي كل مكان استنكار لهذا المنهج بلا جدوى، ومن ثم يتخلق إحباط واستسلام للمقادير. ففي الوقت الذي كان فيه قادة العمال فيما سمي بالحركة الاشتراكية الديمقراطية ينادون بالأممية، لمواجهة تجار الحروب الرأسماليين، أصبحت الرأسمالية الوحشية هي التي تنادي بالأممية، ولكن لشركاتها عابرة القارات، ففي الساحة

---

(١) محمود قرني، تحليل كتاب فخ العولمة، مجلة العصور الجديدة، العدد ٤، ديسمبر ١٩٩٩م.

العالمية أكثر من ٤٠ ألف شركة أممية من كل الأشكال والأحجام، تبتز هذا العامل بالعامل الآخر، وهذه الدولة بالأخرى. لذلك فإن أممية رأس المال الجديدة تقتطع دولاً بكاملها بما فيها من أنظمة اجتماعية. فالتهديد بخروج رأس المال دائم ومستمر، لإجبار الحكومات على تقديم تنازلات عظيمة على المستوى الاقتصادي والسياسي، ومنح تبلغ المليارات أو إقامة مشروعات بنية تحتية، وفي نفس الوقت فمعظم هذه الشركات لا تعلن عن أرباحها الحقيقية للتهرب من الضرائب، هذا في الوقت الذي تم فيه تخفيض أجور العمال الذين يدفعون الضرائب بالفعل ومباشرة من أجورهم للحكومة.

ويحاول رجال العولمة أن يصوروا الوضع على أنه كالحوادث الطبيعية التي لا قدرة للبشر على ردها أو الوقوف أمامها، باعتبارها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي ليس أمامنا إلا الإذعان له.

ويصف الكتاب هذا التصور بأنه مجرد ثرثرة، فحركة الاقتصاد العالمي ليست حدثًا طبيعيًا بحال من الأحوال، إنما هو نظام أوجدته سياسات واعية تملك إرادتها، من خلال سن القوانين وإلغاء الحدود والحواجز التي كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من دولة

إلى أخرى، ورؤساء الدول الكبرى هم الذين خلقوا هذا الوضع، بداية من تحرير التجارة بالعملات الأجنبية وعبر السوق الأوروبية المشتركة، وانتهاء بالتوسع المستمر لاتفاقية التجارة العالمية (الجات)، وهي الحالة التي أصبحوا يعجزون الآن عن وجود علاج لها.. والمطلوب الآن من فقراء العالم التضحية حتى الموت من أجل الرأسمالية المتوحشة واللاإنسانية!

ولا يجب أن ننسى علاقة العولمة بأزمة البيئة العالمية، فالتراجع النوعي الخطير للملكيات المشتركة الإنسانية (الهواء، والأرض، والماء..) ليس إلا نتيجة لهذا الإيقاع المجنون الذي يسير عليه استغلال الطبيعة غير المتجددة، أو المتجددة وفقًا لإيقاع طبيعي أقل تسارعًا من الاستغلال الإنساني لها، والذي يفرضه منطق السوق والتنافس المحتدم. ونتج عن ذلك مشاكل وكوارث للجنس البشري كله، وقد جاءت كارثة (شيرنوبل) عام ١٩٨٦م في الاتحاد السوفيتي السابق ليتبين وحدة المصير الإنساني في البيئة، على الأقل.. فتلوث الفضاء في بلد من بلدان العالم بالإشعاعات النووية أو ثاني أكسيد الكربون أو الآزوت أو غير ذلك؛ ليس أمرًا يطاله وحده دون البلدان الأخرى. كذلك الأمر بالنسبة لكل ما هو مشترك من مياه الأنهار والبحار والبحيرات والغابات والفيروسات

والأمراض المعدية المتنقلة والطفيليات النباتية والحيوانات الداجنة المصابة بـ (جنون البقر) مثلاً، وغيرها.

زوال الحدود وانفتاح المساحات على بعضها دق ناقوس الخطر، وذكر بحقيقة قديمة تبلور حولها وعي جدي. ودخلت البيئة في صلب العولمة، وهزت الصدمة الناتجة عن احتكاك النظام التقني - المالي العالمي بالنظام البيئي الكلي، المعمورة كلها. وأمام المخاطر الناجمة عن الاستغلال المفرط لموارد الطبيعة المحدودة، وجد السوق نفسه عاجزاً عن التوفيق بين منطقين متناقضين يحكمان العولمة: منطق الليبرالية والتنافسية القائم على الإنتاجية الأقصى والمردودية الأعلى، والمنطق الذي يفرض عقلنة استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، في اتجاه تقليص هذا الاستغلال والحد منه، وتحمل التكاليف المترتبة على الدفاع عن البيئة، الأمر الذي يحد من الإنتاجية والمردودية والربح[1].

الوعي بالمخاطر بات عالميًا، ويتعدى إطار أحزاب (الخضر) والدفاع عن البيئة التي بدأت تجد لها مكانًا في المسرح الدولي، وفي الدول الصناعية على وجه الخصوص. لكن مؤتمر الأرض في

(١) غسان العزي، في جذور العولمة، مرجع سابق، ص٥٨، ٥٩.

(ريودي جانيرو) عام ١٩٩٢م، وهو المظاهرة العالمية الكبرى الأولى في هذا المجال عجز عن هذا التوفيق بين المنطقين، وأطاحت بأعماله السياسة التي ارتضت لنفسها دور الخادم الأمين للعولمة، في شقها الاقتصادي المفرط، إذ كانت قمة (كيوتو) عام ١٩٩٧م قد توصلت إلى صياغة قرارات تكشف مجدداً عن هذا الوعي الإنساني الجديد بعالمية المخاطر البيئية، إلا أن ترجمة هذه القرارات أفعالاً وممارسات تبقى رهينة السياسة.

والملفت للنظر أن الولايات المتحدة «الملوث الأكبر» للبيئة في العالم، والمركز الذي بث أشعة العولمة في كل المعمورة، و«راهب» الدفاع عن البيئة في الوقت نفسه، هي المسؤول الأول عن فشل هذه المحاولات الساعية إلى مكافحة «الإجرام البيئي» في العالم، بحسب تعبير أنصار البيئة في الدول الصناعية الغربية.

ومن مشكلة تهم الجنس البشري بأكمله، تحولت مسألة البيئة إلى جدل بين دول تتهم بعضها بالتلوث، وأخرى من الشمال خصوصاً، تهدد بإصدار تشريعات دولية حول «التدخل البيئي» تسمح لها بالتدخل، في الجنوب مثلاً، دفاعاً عن البيئة[١].

---

(١) غسان العزي، المرجع السابق، ص٥٩.

من ظواهر العولمة

نستطيع إذن أن نحدد ملامح الوضع العالمي الراهن في ثلاث ظواهر، الأولى: بروز النظام الرأسمالي كقوة جبارة، وانفراده بقيادة العالم، لا سيما مع تفكك المنظومة الاشتراكية.. الثانية: قيام ثورة علمية تكنولوجية تكاد تحقق نقلة معرفية وإنتاجية جديدة.. الثالثة: هيمنة الولايات المتحدة على وسائط نقل المعرفة وسعيها لتنميط العالم، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، من أجل إحكام الهيمنة.

وهي ظواهر متداخلة، فانفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم، أتاح الفرصة للحديث عن نموذج واحد مؤهل لقيادة العالم، وتعميم تجربته وثقافته على العالم، ولقيت أطروحات أحادية الجانب مثل نبوءة « فرنسيس فوكوياما » حول نهاية التاريخ « End of History » رواجًا منقطع النظير، عندما كتبها صيف عام ١٩٨٩م، كذلك انتعش مسلسل النهايات: نهاية الدولة، نهاية الوطنية، نهاية الأيديولوجيا، نهاية التاريخ.

لقد أدى تضافر العوامل السالفة الذكر إلى انطلاق مسلسل العولمة باعتبارها ظاهرة لمرحلة متقدمة من تدويل الإنتاج

والمشروعات، والمعلوماتية والتكنولوجيا المتطورة، وفتحت الأسواق مشرعة أمام حركة التبادل التجارية والعلمية[1].

على أن الأمر لم يتوقف عند تدويل العلم والتكنولوجيا، بل إن مشكلات كبرى، كتعاظم النمو السكاني، ومشكلة التلوث البيئي، وانعدام المساواة الاقتصادية، وتباين توزيع الفرص، ومشكلات التخلف والتبعية، حتى هذه يتم تدويلها وعولمتها، ولا تتوقف عند محطة واحدة من العالم، وهو ما عقد من إمكانية التوصل إلى حلول لها، رغم الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد على مستويات عالمية من أجل إيجاد منهجية موحدة للتعامل مع هذه المشكلات، على وزن مؤتمر القاهرة حول مشكلة السكان، أو مؤتمر كوبنهاجن حول المشكلات الاجتماعية، والتي انتهت بفشل ذريع على أرض الواقع، فلا تزال أعداد العاطلين عن العمل تتضاعف بصورة مرعبة، ومعدلات التضخم في ازدياد، والحروب الأهلية والدولية تستمر، إضافة إلى تضاعف معدلات الجريمة، ونسب التلوث[2].

---

(١) محمود أمين العالم، الهشاشة النظرية في الفكر العربي المعاصر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، إصدار خاص حول ندوة أزمة الفكر العربي المعاصر في ضوء المتغيرات الجديدة، ص٤٢-٦٧.

(٢) انظر: أحمد شهاب، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة، مجلة الكلمة، العدد٢٥، ص٥٨-٦٨.

لقد انتهت محاولات تدويل الحلول بالفشل الذريع، بينما الأزمات دُوِّلت وأصبحت على مستوى عالمي[1] .. وقد وجدنا بعض مشكلات الدول الصناعية قد انتقلت إلى بلادنا العربية والإسلامية رغم أنها مشكلات صناعية، ومن المفترض أن نكون في منأى عنها، ولكن المشكلات دولت، وبدأت تعصف بكل الدول المتأثرة برياح العولمة.

أضف إلى ذلك أن العولمة، كظاهرة في حد ذاتها، عملية مؤداها تحطيم قدرات العالم الثالث، خاصة العالم العربي والإسلامي، على النمو والإنتاج، مضيفة إلى فقره فقراً، وإلى ضعفه ضعفًا، لتتوالد الأزمات في أرض مهدت لذلك. ويدعم هذا الرأي المفكر الفرنسي «جورج لابيكا»[2] الذي لا يرى في العولمة سوى حركة تدعمها الولايات المتحدة و الشركات المتعددة الجنسيات، هدفها سحق مواطني العالم بأسره، وخلق نسخ مكررة

(١) لقد أتاحت العولمة فرصًا كثيرة للجريمة، وتأخذ الجريمة في التعولم بسرعة، متجاوزة في خطاها التعاون الدولي على مكافحتها. عن التقرير السنوي للتنمية البشرية، لعام ١٩٩٩م: «الناس لا الأرباح فقط».

(٢) عن مؤتمر صراع الحضارات، أبوبكر فيض الله، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٢٢، أغسطس١٩٩٧م.

واستهلاكية ذات نمط استهلاكي عال يغذي الحركة الرأسمالية الوحشية، وفي الوقت نفسه تسعى الحركة إلى تهميش كل من لا يستطيع أن يتماشى مع النظام والخضوع له.

والنتيجة أن عدد المهمشين سوف يزداد بالتدريج وبشكل متسارع، حيث تزيد الرأسمالية من قدرتها على التخلص من أعداد كبيرة من البشر كل عام بإلقائهم في سلة مهملات البطالة. وقد تضمن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م[1] والصادر بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أرقامًا تشير إلى الآثار المترتبة على العولمة التي توجهها فلسفة الربح السريع والهيمنة الشاملة، فخمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على ٨٦٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و٧٤٪ من خطوط الهاتف. أما خمس السكان ممن يعيشون في القاع، في أشد البلدان فقرًا، فإنهم يحصلون على حوالي ١٪ من كل فئة. وكما يخلص التقرير، فإنه «في عالم العولمة، الذي يتسم بانكماش الزمن وانكماش المكان واختفاء الحدود، تنتشر المساوئ العالمية على نطاق غير مسبوق وبسرعة غير مسبوقة»[2].

---

(١) أبوبكر فيض الله، مرجع سابق.

(٢) محمد جابر الأنصاري، في صلب مسألة العولمة، مجلة البحرين الثقافية، العدد١٨، عام ١٩٩٩م.

وحسب المنظور القريب، لا يتوفر بين أيدينا أي علاج سحري للمشكلات التي نواجهها في هذا العالم المفتوح، ولا تتضمن مناهجنا التعليمية أية إجابات نموذجية لأسئلة العصر الراهنة. بمعنى أننا لم نتعلم، وليس في خططنا المستقبلية حتى هذه اللحظة ورغم مرارتها، أن نتعلم أو نتدارس: كيف نواجه التحديات القادمة، أو كيف نواجه الشك والتعقيد العالمي؟ وكيف يجب أن تكون العلاقة بين المخزون المعرفي، ومتطلبات العصر المتباينة؟ وما هي الخيارات المفترضة والمساحات المفتوحة أمامنا؟ ومن أين تبدأ الحركة نحو المستقبل؟

ولذلك يقول الباحث «أحمد شهاب»[1]: «إن ما نمتلكه من مناهج تعليمية وتربوية لا تمنحنا الكثير من الخبرة والقدرة على التعامل مع حركة التغيير الاجتماعي المتسارع، والذي يتجاوز حركة الأجيال، بما يخلق دائماً تناقضات بين الأصالة والمعاصرة، وهي أحد أهم بؤر التوتر الاجتماعي. وهذه العدة الوراثية لا تؤهلنا لمجابهة المتغيرات العالمية، وهي وإن كانت تغييرات وتحديات علمية واجتماعية، إلا أن التخلف عن مواكبتها يحولها إلى مشكلات

---

(١) نحو تناول علمي لمفهوم العولمة، ص٥٩.

بالغة التعقيد. هكذا تتعولم الأزمات بصورة تتعدى عولمة المعرفة وعولمة الخطط والحلول الناجحة».

وفي الحقيقة، تعتبر الثورة الصناعية الثالثة من المصادر الرئيسة للتغيير والتحول الذي شهده ويشهده العالم في الوقت الراهن، وتستند هذه الثورة إلى إنتاج العقل البشري المتدفق واللانهائي من الأفكار والمعلومات والمعرفة المكثفة. وتتمثل أبرز مظاهرها في التقدم التكنولوجي الهائل، وبخاصة في مجالات الاتصال والمعلومات والفضاء والحاسب الآلي بأجياله المختلفة والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية. وهكذا فإن هذه الثورة تمثل حجر الزاوية فيما يعرف بـ «مجمع المعلومات» الذي يجسد العديد من مظاهر «العولمة»[1].

ولا شك في أن الثورة الصناعية الثالثة وما يرتبط بها من تحولات وتطورات إنما تمثل عنصراً هاماً لإعادة تعريف عناصر القوة والتأثير، سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للقوى والكيانات الأخرى

---

(١) انظر: د. حسنين توفيق، النظام الدولي الجديد وإشكالية التطور الديمقراطي في الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام١٩٩٢م؛ ود. عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عام١٩٨٧م.

من غير الدول، فضلاً عن إعادة تعريف بعض المفاهيم الرئيسة مثل: السيادة والأمن والحدود الدولية.. إلخ، ونظراً لأن هذه الدول الصناعية المتقدمة والشركات العالمية العابرة لحدود الدول هي التي تتحكم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في مسارات هذه الثورة واتجاهاتها، فالمؤكد أنها أسهمت، وتسهم في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب، وبالتالي زيادة تهميش معظم دول الجنوب، وبخاصة في ظل ضعف قدرات وإمكانيات هذه الدول على استيعاب هذه الثورة أو الاستفادة منها أو التكيف مع مخرجاتها[1].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الثورة الصناعية الثالثة قد أدت، وتؤدي إلى إعادة تشكيل خريطة العلاقات والتوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس على صعيد العلاقات بين الدول فحسب، ولكن على صعيد الدول ذاتها أيضاً[2].

---

(١) لمزيد من التفصيل، انظر: د. أسامة الغزالي حرب، تهميش العالم الثالث واحتمالات تهميش الوطن العربي؛ ود. محمد السيد سعيد، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عام١٩٩١م.

(٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطروحتي «نظام عالمي جديد» و«عولمة»، مجلة منبر الحوار، العدد٣٧، بيروت، شتاء١٩٩٩م، ص٧٥-٧٦.

وفي إطار التحولات والتغيرات السابقة بدأت تبرز ملامح ظاهرة العولمة، سواء في مجال الإعلام والمعلومات والاتصالات، أو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبشيء من التفصيل يمكن القول: بان أهم مظاهر العولمة في مجالات الإعلام والمعلومات والاتصالات تتمثل في الثورة الهائلة التي حدثت في هذه المجالات خلال السنوات الأخيرة والتي أدت إلى كثافة التدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر حدود الدول، والذي لم يعد بمقدور أية دولة في العالم أن تمنعه..

ومن المعروف أن هناك دولاً وشركات إعلامية ضخمة وشبكات معلوماتية عملاقة تقف خلف عملية التدفق الإعلامي هذه. وتشير دراسة في هذا المقام إلى دور شبكة الـ (C.N.N) التي اعتبرها الدكتور بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة السابق، بمثابة العضو السادس عشر في مجلس الأمن. كما تشير إلى دور شبكة الإنترنت التي تضمن إمكانية هائلة لإجراء الاتصالات والحوارات وتبادل المعلومات.. .إلخ، عبر العالم.

وجدير بالذكر أن ثورة المعلومات والاتصالات قد أعادت تعريف مفهوم القوة، حيث أصبح امتلاك المعلومات وامتلاك التقنيات والأساليب الملائمة للتعامل معها بفاعلية، أصبح يمثل

عنصراً هاماً للقوة والتأثير سواء على مستوى الدول أو على مستوى الكيانات الأخرى من غير الدول[1].

وتتمثل أبرز مظاهر العولمة في مجالات الاقتصاد والمال في زيادة حركة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول، وتصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات في توجيه مسارات الاقتصاد العالمي، وبخاصة في ظل اتجاه بعض الشركات نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر، وهو ما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة.

ومن مظاهر العولمة أيضاً، اتساع نطاق الثورة المالية العالمية وما ارتبط بها من كثافة وسرعة في التدفقات المالية عبر حدود الدول، وبخاصة في ظل زيادة استخدام ما يعرف بـ «النقود الإلكترونية» في التعاملات المالية. وقد جاءت أزمة أسواق المال الآسيوية في عام ١٩٩٧م وما ترتب عليها من تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الأوضاع المالية والاقتصادية في عديد من دول العالم، جاءت هذه الأزمة لتعكس واقع ظاهرة العولمة على الصعيد المالي.

---

(١) انظر: ولترب رستون، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا: أفول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، عمان، ١٩٩٤م.

كما أن تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية في ظل اتفاقية الجات، كل ذلك وغيره يسهم في تكريس ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي[1].

ومن هنا لم يكن غريبًا أن نجد مؤلفي كتاب «فخ العولمة»[2] يؤكدان على أن هذه الرأسمالية التي تعتقد بأنها حققت انتصاراً رهيبًا، إنما هي في طريقها لهدم الأساس الذي يضمن وجودها، وهو ما يعني به المؤلفان انهيار الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطي.. ويدعو بعضهم إلى الامتداد بالنموذج الأمريكي رداً على هذا الانهيار.. كما يشككا أيضاً في النموذج الرأسمالي الذي تتخذ فيه الجريمة أبعاداً غير محتملة وتنتشر كالوباء.

أما في المجالات الاجتماعية والثقافية، فإن مظاهر العولمة تتجلى في انتشار بعض أنماط القيم والسلوكيات الغربية بصفة عامة

(١) إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق.

(٢) هانس - بيتر وهارالد شومان، مرجع سابق.

والأمريكية بصفة خاصة، وبالذات فيما يتعلق بالمأكل والملبس والترفيه.. .إلخ على نطاق عالمي واسع.. وقد أثيرت في هذا الإطار أطروحات عديدة، مثل أطروحة «الغزو الثقافي» و«الثقافة العالمية»، وهناك جدل واسع حول الأطروحتين، وبخاصة في الدول غير الغربية حيث تتعدد الرؤى والتصورات والمواقف بخصوصهما.

ولكن بغض النظر عن كل ذلك، فالمؤكد أن هناك أنماطًا من القيم والسلوكيات الغربية التي تزداد انتشاراً خارج الدوائر الثقافية والحضارية التي أفرزتها، خاصة وأن الثورة الهائلة في مجالات الاتصال والإعلام، والتي تتحكم فيها دول وشبكات وشركات غربية، تساعد على ذلك.

وقد أسهمت ظاهرة العولمة على الصعيد الثقافي، إلى جانب عوامل ومتغيرات أخرى، في إحياء الانتماءات الأولية والتحتية لبعض القوى والجماعات في العديد من دول الجنوب، خاصة في العالمين العربي والإسلامي.

فبعض الجماعات أصبحت أكثر توجساً وخشية على هويتها وخصوصيتها الثقافية والحضارية تحت ضغط عملية العولمة

الثقافية، مما جعلها أكثر تشبثًا بهوياتها الذاتية[1].

وعلى الرغم من أن هذه المعضلة لها جذورها في خصوصية التركيب الاجتماعي للدول المعنية، وأزمة بناء مشروع الدول الوطنية الحديثة فيها، وإخفاق نظمها السياسية في حل مشكلات الاندماج السياسي والاجتماعي، فإن ظاهرة العولمة الثقافية أضفت أبعادًا جديدة على تلك المعضلة.

ومن هنا لم يكن غريبًا أن نجد الدكتور حسن حنفي، حين يتناول بالدراسة مفهوم العولمة يؤكد على أنها ليست ظاهرة فقهية تختلف من حولها الآراء، بل هي مسألة صراع ومقاومة دفاعًا عن الاستقلال ضد التبعية، وأنها ليست بالجديدة، بل قديمة قدم التاريخ، وأنها شكل من أشكال الاستعمار الجديد، وهذا أيضًا ما يشاركه به محمد عابد الجابري وعبد الإله بلقزيز وكثيرون[2].

كما يؤكد الدكتور حسن حنفي في مؤلفه عن العولمة[3] على

---

(١) لنظر: د. جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، المستقبل العربي، العدد٢٣٤، أغسطس ١٩٩٨م؛ ود. عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات.

(٢) انظر: ندوة العرب والعولمة، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(٣) انظر: د. حنفي ود. جلال العظم، ما العولمة «سلسلة حوارات لقرن جديد»، دار الفكر، دمشق، عام ١٩٩٩م.

رغبة الشمال في السيطرة على الجنوب، موضحًا أن العولمة هي إحدى مراحل النمو الرأسمالي، وأنها على الضد من الإرادة الوطنية للدولة الوطنية في العالم الثالث.. وفي النتيجة، هي الماركة المسجلة والاسم الحركي للأمركة، التي هي التعبير عن مركزية غربية دفينة في الهيمنة على العالم.

ومن هنا فالعولمة في نظره على الضد من الدولة الوطنية، وما دعوات الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان والأقليات وحرية المرأة و«دعوى» حق التعبير إلا أحصنة طروادة جديدة، تهدف إلى دك حصون الدولة الوطنية وتهديمها، فهي كلمات حق يراد بها باطل، وشعارات تخفي أغراضًا بعيدة، ليس من بينها مصلحة الشعوب المغلوبة على أمرها، مثل شعوب العالمين العربي والإسلامي.

ولذلك سنجد أن الحل في نظره يتمثل على صعيدين لمواجهة العولمة المتوحشة، على صعيد عالمي من خلال السعي المشترك إلى تكوين قطب ثان خارج المركز الغربي، وعلى صعيد وطني من خلال التأكيد على أهمية المسألة الثقافية العربية ودورها في حماية الأمة، ومن خلال إبداع مفاهيم جديدة من داخلنا، لا تستهلك المفاهيم الغربية ولا تعيد إنتاجها.

أما الدكتور العظم فهو في المقابل يسعى إلى تطوير مدخل ثقافي إلى فهم العولمة، لكنه لا يفلح في ذلك عندما يخلط بين العالمية الثقافية كما تجسدها كتابات إدوارد سعيد «الاستشراق» وفرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» وصموئيل هنتغتون «صراع الحضارات» وبين العولمة. ويظهر هذا أيضًا بمثابة نتيجة، فقد صرح العظم للمجلة اللبنانية اليسارية بأنه لا يفهم العولمة، لكنه عاد ليدبج لنا خطابًا مطولاً عن العولمة يستعير معظم دوافع التعبير عن نفسه من لغة نضالية أيديولوجية، ومن ماركسية هرمة وشائخة، على حد تعبير الباحث علي حرب[1].

ويقوم العظم باستدعاء الفيض الكبير من الخطاب الماركسي الدارج والممتد على طول القرن التاسع عشر والعشرين في سبيل فهم العولمة، وذلك بدون الرجوع إلى الكتابات الحديثة عن العولمة، باستثناء استعراضه السريع وتهجمه على أفكار بعض المثقفين العرب وسخريته منهم، وهو بهذا يثبت لنا من جديد أن قطاره يأبى إلا السير على قضيب واحد، ويثبت اتهام الدكتور حسن حنفي له بأنه يتجاهل النقد المضاد للعولمة.

(١) علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، ص٤٤.

ولكن كل هذا النقد للعولمة، لا ينبغي أن ينسينا جوانب من العولمة مضيئة -كما يرى بعض الباحثين- حيث يخلق هذا الواقع الجديد إمكانية التعرف على العالم عن قرب، والاتصال بثقافات جديدة متنوعة، حيث ينضاف بعد آخر للوعي الاجتماعي غاية في الأهمية، فمن جهة تفرض العولمة على البنية المعرفية للإنسان المفكر اعتبار النسبية، نسبية الفكر والقالب الثقافي والأيديولوجيا والتنظيم الاجتماعي، بحيث يصير البحث عن رؤية إنسانية جديدة، وإفساح المجال لتسامح إنساني واسع يعطي للآخر حق الوجود والمنافسة.. ومن جهة أخرى تكسب العولمة الوعي الاجتماعي قدرة وذكاء أكبر مما سبق لمحاجة بنى سلطوية جاثمة تاريخيًا، ومساءلة أطر مرجعية قائمة، فليس هناك ثمة شيء، من وضع البشر، معطى مرة واحدة وإلى الأبد، معرفيًا وثقافيًا ومنطقيًا.

وتصير العولمة وفقًا لهذه النظرية، ليست أيديولوجيا محددة ولا نظرية ولا اتجاه سياسي، رغم أنها قابلة، كغيرها من الظواهر الاجتماعية البشرية، أن تخضع للتوصيف الأيديولوجي أو التحليل النظري والتخندق السياسي.

وليست العولمة أيضًا شرًا أو خيرًا بحد ذاتها، ولا هي وسيلة مؤكدة للحداثة أو الهيمنة والتنميط الثقافي أو العدوان وما شاكل، رغم أنها قد تكون كذلك، لكن في الإمكان فحسب، فالعقلانية، والديمقراطية، والسوق الحرة، والخصخصة، ومعايير النمو الاقتصادي المختلفة، كلها جزء من هذا المسرح الجديد.

وتؤكد هذه الرؤية المختلفة أن العولمة لا يمكن اختزالها كذلك، إلا تعسفًا واعتباطًا، إلى مفهوم الأمركة، بالقدر الذي ليست فيه الثقافة الأمريكية ولا الأوروبية وحدها التي تنتمي لعالم التفاعلات الثقافية المتعددة الأشكال، بل هناك أيضًا مدخلات ومصدات وعوامل نفي أو فلترات ثقافية مستمرة من جانب ثقافات أخرى قريبة أو بعيدة، أو حديثة النشأة، عصرية أو قديمة، ثقافات لا تني، هي ذاتها، تمتد مكانيًا في جوف العالم الغربي ذاته، إما لتنصهر معه في تشكيلة جديدة أو لتتحول إلى كيانات مستقلة نسبيًا، لها خيرها المكاني والاجتماعي في زمن الغرب وثقافته، أو بالأحرى ثقافاته، إذ ليس هناك نمط ثقافي موحد في أي مكان[1].

---

(١) د. ثائر كريم، الماركسيون العرب في ظل العولمة، مجلة الطريق، العدد٢، بيروت، عام ٢٠٠٠م، ص٩٢-٩٣.

العولمة والهيمنة

على الرغم من أن النظام العالمي الجديد -كما يبدو- كان مشروعًا هلاميًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج دول الحلفاء منتصرة، فإن ملامح العولمة ظهرت إبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، إذ كانت بمثابة المحك الذي استندت عليه الآلية الأمريكية الجديدة لتقود العالم وتحشد تحت مظلة «الأمن الجماعي».

لقد بدأ النظام العالمي الجديد يُشَكَّل من خلال أقوال الرئيس السابق جورج بوش، التي اعتبرها المحللون السياسيون وفقهاء القانون الدولي أقوالاً تأسيسية لهذا النظام، فقد أكد على بدء مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة جوانبها المتعلقة بالسلام والأمن، وعلى جملة من الاقتراحات التي تتعلق بالتجارة والتنمية وحقوق الإنسان والأقليات[1]. وقد أشار إلى الدور القيادي للولايات المتحدة وعدم الركون إلى الانعزالية، إذ يقول: «ليس للولايات المتحدة النية أن تفرض حلفًا أمريكانيًا ولكن

(١) باتريك هرمان، العالم حسب بوش، ميلاد نظام عالمي جديد، في القانون الدولي وسياسة المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، عام١٩٩٥م، ص٣٣.

سنظل ملتزمين، لن ننسحب ونتقوقع في الانعزالية، نحن نقترح الصداقة والقيادة»[1].

وتوحي أقوال بوش «بأن بلاده ستكون العصا الغليظة على مستوى الكوكب، ولا يتوانى عن التلويح بالقوة، وهي إحدى مظاهر الهيمنة في خطابه، إذ يقول: «لكي تمارس الولايات المتحدة دوراً قيادياً عليها أن تكون قوية، قيادتنا الدولية وقوتنا الوطنية متكاملتان»[2].

وهنا يتبادر سؤال مهم، وهو: ما الظروف والأدوات التي ساهمت في تشكيل النظام العالمي الجديد بالصورة التي هو عليها الآن؟ إن تحقيق القيادة الأمريكية التي لا غنى عنها، وبناء النظام العالمي الجديد على القيم الأمريكية، وحفظ مصالحها، وضمان بناء الولايات المتحدة دولة حرة ومنيعة[3] باتت من الأهداف الاستراتيجية لأمريكا، ووضع العالم في قبضة التبعية والخضوع.. ومن بين هذه الأدوات نذكر:

---

(١) باتريك هرمان، المرجع السابق، ص٣٨.

(٢) نفسه.

(٣) د. أحمد عبد السلام الأشهب، النظام العالمي البديل، مجلة الثقافة العربية، العدد٧، ليبيا، يوليو١٩٩٧م، ص٩-١٠.

- وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية C.I.A .
- جيش البحرية الأمريكية.
- وزارة الخارجية الأمريكية.
- منظمة جيش السلام.
- وكالة التنمية العالمية.
- الوكالة الأمريكية للاتصال العالمي.
- معهد التعليم العالمي[1].

ليس هذا فحسب، بل إن الولايات المتحدة تقوم بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ يخطط لها مهندسون يعملون بإدارات تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، فمنهم مهندسو الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومهندسو قارة آسيا، ومهندسو الاتحاد السوفيتي السابق، ومهندسو منطقة البحر الأبيض المتوسط، وآخرون لأمريكا اللاتينية.

وتعتبر هذه الأجهزة حيوية لإعداد خطط التدخل والنفوذ والسيطرة، فهي التي تخطط للمؤامرات والاغتيالات والانقلابات،

(١) معالي عبد الحميد حمودة، أهم الأدوات الأمريكية لغزو العقل العربي، مجلة الثقافة العربية، العدد٦، يونيو١٩٩٧م.

وتعمل على احتواء الأنموذج الأمريكي وفرضه، فهي ببساطة تمهد لكل مظاهر الهيمنة والسيطرة والتدخل وأشكالها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على بقية دول العالم، وبخاصة الشعوب النامية والفقيرة.

ومما زاد من خطورة العولمة -أو ما تفرضه أمريكا على أنه عولمة- هو اختفاؤها وراء مظلات أخلاقية وإنسانية، وتسخيرها للمؤسسات الدولية والمنظمات العالمية لخدمة مآربها وتكريس هيمنتها. فالعولمة أو «الأمركة» -إن صح التعبير- تسخر القانون الدولي ومؤسساته، مثل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لحشد الدعم والتشريع لتدخلها وسياستها الغاشمة في العلاقات الدولية، كما أنها تستتر بالديمقراطية وحقوق الأفراد والأقليات ومسائل البيئة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنها تستعمل سلاح المال والمؤسسات المالية الدولية وفقر الشعوب، لفرض أنماط اقتصادية جشعة تخدم مصالح شركاتها الدولية العابرة، على حساب الاقتصاديات المحلية، وتحت ستار التبادل الحر والتنمية[1].

---

(١) عثمان الجبالي المثلوثي، العولمة والهيمنة، مجلة دراسات الليبية، العدد٤، ديسمبر١٩٩٩م، ص٦٥-٦٦.

ومن هنا تصبح العولمة خطراً على مفهوم الدولة في الدول النامية، وبخاصة منها العربية، لأن الدول تتراجع أمام هذه الظاهرة، وتصبح ثانوية إزاء سلطة تحريك المال، الأمر الذي يستوجب الحذر في التعامل مع هذا الوحش المتعدد الرؤوس والأقنعة، فما زالت شعوب العالم النامي، والشعوب العربية، بحاجة لجهاز الدولة، في حين أن القوى الكبرى يمكنها أن تقوم بترحيل سلطتها ولا يضرها هذا التحويل، ويمكن أن نلمس خطورة ذلك في أوجه متعددة تمكنت فيها قوى -العولمة- من اكتساح الساحة لصالحها أمام سلطة الدولة.

إن العولمة، وفق أساليب متعددة، منها ثورة المعلومات، وحرية تبادلها والنماذج المتحققة على صعيد الواقع، تشكل خطراً فاعلاً كبيراً على خصوصية ثقافات المجتمعات المختلفة، وتهدد ذاتيتها بما تطرحه من أشكال ثقافية غريبة على هذه الشعوب، بما تتسم به من سطحية وهشاشة وخداع وتلاعب بالعقول، أو نشر الأوهام، أو توليد الإحساس بالخواء والاستلاب، مع عدم إمكانية نقدها أو فحصها أو إخضاعها للتحليل والتدقيق أو لإنضاجها، يترافق معها

وفرة مالية وأساليب إنتاج ناجحة، بحيث تبدو كل إنجازات التراكم التاريخي والثقافي والإنساني لهذه الشعوب محل استهجان ورفض من قبل ذاتها، إزاء الفارق الحاصل في سلم الرقي والتقدم الذي يحكم العالم حالياً[1].

ولذلك تجد مقولة «فوكوياما» الزائفة، بأن ما تحقق من انتصار للرأسمالية، يشكل نهاية لتاريخ الفكر الإنساني والثقافي[2]، صدى وقبولاً من الشعوب للثقافات النازحة نحوها، بما تحمله من أفكار وقيم وأنماط غربية، رغم أن ذلك الانتصار لم يعط للنظام الرأسمالي صفة العجل المقدس الذي لايمس[3]، في حين تجد الشعوب نفسها في حالة تغريب مع ثقافتها الوطنية والممتدة لأعماق بعيدة في التاريخ وفي المنظور الحضاري والإنساني، بل إن ذلك كان أكثر وضوحاً حتى في المجتمعات الرأسمالية المتماثلة، فالفرنسيون يتحدثون عن (موت الثقافة) ويقصدون بها عملية

---

(١) انظر: د. حنفي ود. جلال العظم، ما العولمة «سلسلة حوارات لقرن جديد»، دار الفكر، دمشق، عام ١٩٩٩م.

(٢) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة د. حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٢م.

(٣) مازن البندك، نحو نظام عالمي اقتصادي جديد، مجلة الجيل الجديد، ج١٨، العدد١١، نوفمبر١٩٩٧م، ص١٦.

ستكون البضاعة الإعلامية المسوقة نحو الدول النامية ذات شكل غير ناضج، تحاول فيه دول العولمة أن «تقولب» الاتجاهات والأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية بما تطرحه. حيث كانت وسائل الإعلام تمارس دورها في حقن عقول الجماهير بالخيالات والصور الموحدة والمتواجدة التي تخدم الهدف السياسي للشكل الكوني لعملية العولمة، مما يصعب من وجود قاعدة كبيرة للآراء الجماعية في كل شيء[1].

وهذا الأمر يجعل من الاختراق المتعدد الأشكال سهلاً وممكناً في أية لحظة وبأي طريقة ما دام الإجماع قد تبعثر[2]. إن ما يحدث من أشكال مختلفة من الاقتحام المتعدد الوجوه لأنماط حياتنا[3] أمام الاندفاع الهائل الذي تشكله ظاهرة العولمة، سيطبع في أغلب الأحيان حياتنا بشكل هادئ وبعيداً عن العنف، ما دام العالم قد أخذ بالنموذج الأمريكي للحياة ولاستقبال القرن الحادي والعشرين، مما يجعلنا ندرك أن شكل (الفرض) الذي تتعرض له

---

(١) د. حميد حمد السعدون، العولمة والدول النامية، ص٥٧.

(٢) ألفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، بنغازي، ١٩٩٠م، ص١٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص١٧.

«التسليع» التي تعم العالم، لكي تطال معًا العقول والأجساد والكلمات والأشياء[1].

ورغم أن ثورة المعلومات قد تمكنت من اختراق حتى الأسرار العليا الوطنية لدول متقدمة تقنيًا، فإنها قد استباحت حرمات وأسرار الدول النامية، وخاصة العربية والإسلامية منها، بحيث يمكن القول: إنه ليس هناك من أسرار عليا لهذه الدول، أمام التقنيات الهائلة لثورة المعلومات، من أقمار صناعية أو مراكز تصنت أو شبكات ومحطات اختراق وتعويق والتي تملكها دول العولمة، والتي ستوظفها، حتى على مستوى الأسرار الشخصية لقادة هذه الدول، بما يعزز من نهجها واستمرار وضعها.

وفي هذا تهديد مباشر للأمن الوطني والقومي للدول النامية والإسلامية، المكشوفة والمعروفة أسرارها للطرف الآخر المقابل، والذي لا يملك عنه من معلومات سوى ما تبثه وسائل الإعلام، مما يشكل ضغوطًا واضحة وملموسة على صناع القرار.

ليس هذا فحسب، بل يرى الباحث حميد السعدون أنه

---

(١) علي حرب، فضح الثقافة ومفارقاتها، مجلة العربي، العدد٤٦٨، نوفمبر١٩٩٧م، ص٣٠.

مجتمعات عربية وإسلامية، يجب أن يأتي من خلال تحويلها لمجتمعات مطيعة و«أمركتها» من حيث يجعلها تستهلك ما تشاء وبأكثر مما تشاء، من أجل أن تقدم له فروض الطاعة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ولذلك نتوقع أن تكون الحرية في وسائل الاتصال حرية القوى المسيطرة، وهي أساساً قوى -العولمة- مما يجعل من الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، هو إعلام غازٍ، مهما كانت صوره وأصواته وكلماته رقيقة وهادئة ومهذبة، وفي ذلك ليس مصادرة للإعلام والثقافة فحسب، بل مصادرة للأوطان وشعوبها.

بل إن العولمة وباستغلال إمكاناتها الإعلامية الهائلة، قد تسربت حتى لموضوع البيئة، فبهذه الحجة ضغطت الدول الصناعية الكبرى في مؤتمر «كيوتو» للبيئة، والذي انعقد في اليابان أواخر تشرين الثاني عام ١٩٩٧م، على الدول النامية أن تدفع ثمن تدهور البيئة العالمي، الذي تسببت فيه تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة والمنادية بالعولمة، حيث اتفق الجميع على أن مشكلة سخونة الأرض تتزايد مع الوقت، وهي ظاهرة عالمية لذلك بات على الجميع أن يخفف من نسبة التلوث البيئي، وقد وقعوا

على الدول النامية، حصة أكبر مما تفعله من تلوث بيئي قياساً بما تفعله تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة(١).

وهذا السلوك بمعناه البسيط، أن المجتمعات الصناعية الغنية، لا تريد أن تغير من أسلوب حياتها قليلاً، ولا تريد أن تغير أنماط استهلاكها على حساب الشعوب الفقيرة، التي عليها وحدها أن تعالج مشكلاتها ومشاكل الآخرين على حساب مصالحها وحدها... أما الآخرون فيكفيهم أنهم أشاروا للظاهرة، وعلى الطرف الآخر أن يضحي من أجل العولمة، التي ستتلون بألوان وردية لا تعد ولا تحصى. والدول النامية تعتبر تلك النسبة تحديداً لاستهلاك الطاقة في بلدانها مما سيؤثر سلباً على خططها التنموية الهادفة إلى الخروج من خانة التخلف وبناء اقتصاد متقدم، قد يتمكن من التكيف مع اقتصاد العولمة.

وهكذا تتكشف سوءات العولمة، فإذا كان التحول التاريخي لخريطة العالم في مطلع القرن الأخير قد تاخم تغيراً في موازين القوى من قارة لأخرى، بحكم مجمل ملابسات الوضع العالمي، فإنه قد أشر على بداية صيرورة دولية تجعل نهاية القرن يعرف وضعاً نوعياً لشبكة التداخلات وأشكال التفاعلات العالمية.

---

(١) The Times - 14/12, 1997.

ولئن اختلفت إيقاعات صراع النخب والمثقفين، بل وحتى أنصاف المثقفين، في توصيف «المآل العام» وتحديد حقيقته، فإننا لن نزيغ كثيراً عن صورة المشهد إذا أكدنا على أن عقدة الحكاية تتمركز أساسًا في «تسويق العالم»، أي تحويله إلى سوق كبير وضخم تتم فيه، وتحت ضغط قانون العرض والطلب، كل أنواع المعاملات التجارية والمالية، بداية بتجارة الإبر ووصولاً إلى تجارة الرقيق (تجارة الرياضيين المحترفين وتجارة الدعارة)!!

لتبقى العلامة الفارقة هي تعميم نظام السوق وتوسيعه أفقيًا وعموديًا، وذلك عبر تحرير الأسواق الدولية وفتح الحدود الجمركية، وخلق مناطق للتبادل الحر، والمساهمة من جهة في تقويض وحصار القلاع الرافضة للانخراط في النظام الاقتصادي الدولي، عبر أدوات التركيع الإمبريالي، سياسيًا من خلال مجلس الأمن وجمعية الأمم المتحدة، واقتصاديًا من خلال الحصار الاقتصادي والعقوبات التجارية، ومن جهة أخرى تشجيع الأنظمة الهجينة على خلق تنمية مستديمة، لكن استتباعية مرتبطة ماهويًا بقانون الاستعباد الشامل وحماية المصالح الغربية في العالم... أي في نهاية المطاف عولمة اقتصاد السوق وجعله منفرجًا على الرياح

الغربية، وتحوير اقتصاديات الهامش إلى مناطق للسمسرة واستقبال خردة الشمال. ومع ذلك يبقى هذا البخس الاقتصادي بين الجنوبيين والشماليين، وإن كان حاضراً بقوة في الخريطة الكيانية للعالم، دون الإحاطة الكاملة بحجم الاختلالات التي تخترق وجودنا.. وخصوصاً مخيلاتنا...

ولا أدل على ذلك من أننا نجد في كتاب جون غراي: «الفجر الكاذب.. أوهام الرأسمالية العالمية»، سؤالاً مهماً طرحه المؤلف، وهو: هل الفوضى الحديثة هي مصيرنا التاريخي؟

ومن خلال تصور إجمالي للموقف العالمي الحالي، يجد المؤلف أن الظروف الحالية في العالم تنذر بكارثة محققة، لأن فرض السوق الحرة الأنجلوسكسونية على العالم يمكن أن يؤدي إلى انهيار شبيه بانهيار الشيوعية السوفيتية، وأن الاتجاه نحو فرض الأسواق الحرة سيفجر الحروب، ويعمق الصراعات العرقية، ويفقر الملايين، وقد تحول بالفعل الملايين من الفلاحين الصينيين إلى لاجئين، كما سيؤدي إلى استبعاد عشرات الملايين من العمل والمشاركة في المجتمع حتى في الدول المتقدمة. وقد تفاقمت الأوضاع بالفعل في بعض الدول الشيوعية السابقة لتصل إلى الفوضى العامة وشيوع الجريمة المنظمة، كما أدت إلى تزايد تدمير البيئة.

«إن الفجر الذي وعدت به السوق الحرة الأمريكية دول العالم، هو في النهاية فجر كاذب، لأنه ليس كل شيء يمكن أن يتاجر به، أو يجب أن يتاجر به»[1]. وفي سياق هذا التفكير يستنتج أن «المنظمات العابرة للقوميات» عندما فرضت قوانينها على اقتصادات الدول المختلفة، نتج عن ذلك التفكك الاقتصادي والفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، لأنه لم يكن ممكنًا العودة إلى السياسات الاقتصادية التي طبقت في القرن التاسع عشر، فلم تحقق إلا فشل اليمين الجديد في الاحتفاظ بالسلطة السياسية، ثم تفكك وانهيار الائتلاف اليميني بسبب غياب الأمان الاقتصادي، فكان الفوز الساحق لحزب العمال عام ١٩٩٧م[2].

واستطرادًا مع أوهام الفجر الكاذب يقال: إن تفكك الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم لم يكن بسبب الأسواق الحرة فقط، بل أيضًا بسبب سطحية التكنولوجيا، فإن الاختراعات التكنولوجية اليوم والتي تمت في الدول الغربية المتقدمة تتكرر في

---

(١) John Gray, False Dawn: The Delusions Of Global Capitalism, New Press, 1998; and MOATASEM "The Effect of Gats on the Financial Arab Market".

(٢) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص١٠٥-١٠٦.

كل مكان، حتى وإن لم يكن يطبق فيها اقتصاد السوق الحرة، وستؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير مستمر في الانقسام الاجتماعي للعمل حيث تختفي مهن كثيرة، ومهن أخرى تصبح غير مستقرة. ولأن الأسواق حرة، فإن عدم الاستقرار في مكان ما ينتقل بالضرورة إلى أسواق أخرى، وينتقل عدم الأمان الاقتصادي إلى كل الدول الأخرى، فيتحول الغياب الأمني إلى وباء عالمي.. وفي ظل انعدام الأمان الاقتصادي لغالبية البشر، فإن السوق الحرة تنهار، ويؤدي نظام «دعه يعمل» بالضرورة إلى تفجر حركات مضادة ترفض قوانينه.

وإذا كانت الدول ذات الاقتصاد التنافسي المتقدم يمكنها أن تخفف من مخاوف هذه الآثار في مواطنيها[١] فإن العولمة في الدول الفقيرة تفرز بالضرورة نظمًا متطرفة، وستعمل كعامل محفز لتفكيك الدولة الحديثة.

---

(١) هناك ظواهر في الدول المتقدمة، كنتيجة للعولمة، لا يمكن إغفالها، ففي الولايات المتحدة أدى تحرير الأسواق إلى انهيار اجتماعي انعكس في تفكك الأسر واستخدام السجون كوسيلة سيطرة اجتماعية.. وحتى مع وجود ظواهر وفرة اقتصادية فإنه لم يستفد منها إلا القلة، وأصبحت نسب عدم المساواة في الولايات المتحدة هي نفسها النسب الموجودة في أمريكا اللاتينية وأكبر من تلك التي في أوروبا.

قوى العولمة والقلق الإنساني المشروع

على الرغم من كل المخاوف، فهناك جوانب إيجابية لا يمكن إغفالها للعولمة يمكننا تبينها في قوى العولمة الجديدة.. فولادة العولمة ترتبط أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، التي تكتسح العالم منذ بداية التسعينيات. هذه الثورة هي أحد أهم معالم اللحظة الحضارية الراهنة، وهي القوة الأساسية، وليست بالضرورة الوحيدة المسؤولة عن بروز العولمة أخيراً(١).

لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب معطيات هذه الثورة التي أسست لعالم التسعينيات، ولمعظم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة والتي تميز هذه اللحظة التاريخية الراهنة. الثورة العلمية التكنولوجية هي التي جعلت هذا العالم أكثر اندماجاً، وهي التي سهلت وعجلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات تتقلص والزمان والمكان ينكمش، وهي التي جعلت التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها، وهي التي ساهمت في انتقال المفاهيم

---

(١) Eugene B.Skolinkoff 1993, the Elusive Transformation, science and technology and the evolution of International politics, Princetion University Press.

والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، وهي التي جعلت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى والدولة المهيمنة والمستفردة سياسيًا ودبلوماسيًا بالشأن العالمي، وهي أيضًا جعلت العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية ممكنة، وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة، وربما لاحقًا إلى عصر ما بعد العولمة، كل ذلك أصبح ممكنًا خلال عقد التسعينيات بسبب المتسجدات التكنولوجية والتطورات المعلوماتية[1].

إن الثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الطاقة المولدة والمحركة للعولمة، كما أن لحظة العولمة هي لحظة الاستفادة القصوى من معطيات ونتائج هذه الثورة، بل إن العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية هما وجهان لا ينفصلان لعملة واحدة وسياق تاريخي وحضاري واحد.

---

(١) يقول د. نبيل علي: «إننا بصدد ثورة تقانية عارمة، وإنها تغيرات حادة وبمعدلات متسارعة لم يشهدها المجتمع الإنساني من قبل»، راجع نبيل علي، ثورة المعلومات: الجوانب التقانية، في كتاب مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة، ١٩٩٨م، ص١٠٤؛ وعبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها، مجلة عالم الفكر، ج٢٨، العدد٢، الكويت، ١٩٩٩م.

فالعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية تشير إلى كل التطورات التي من شأنها ربط العالم وتوحيده، وبالتالي إلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان. والعولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية تتضمن أيضًا توصيل المعلومات والخدمات الفورية إلى كل أرجاء المعمورة وبسرعة الضوء وذلك عبر التجارة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والطب الإلكتروني. والعولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية هي التي تقدم السلع والمعلومات والخدمات بأقل الأسعار، بل ومن دون أي ثمن، وذلك كما هو الحال بالنسبة للكم الهائل من المعلومات والخدمات والتسهيلات المجانية التي تقدم عبر شبكة الإنترنت، التي تطورت خلال التسعينيات، وتحولت إلى عملاق إلكتروني يوحد العالم، ويجعل التواصل بين الأفراد يتم بالصوت والصورة وبسرعة الزمن الحقيقي(١).

والعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية هي التي تحدث حاليًا تغيرات راديكالية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم،

---

(١) للمزيد حول الإنترنت: راجع الموضوعات المختلفة في العدد الخاص من مجلة الثقافة العلمية، العدد٧٦، مايو١٩٩٦م.

وإلى أسلوب التعامل مع بعضهم بعضًا، وكيفية التعاطي مع الأحداث القريبة والبعيدة. كل هذه التغيرات التي تحدث لأول مرة في التاريخ مرتبطة ببروز العولمة، وهي مجرد نتيجة واحدة من نتائج الثورة العلمية والمعلوماتية.

إن العولمة، وكما هي الحال بالنسبة إلى هذ الثورة، هي اليوم في بدايتها، وليس في وسع أحد التنبوء بمضاعفاتها أو تخيل نهاياتها. ومن هنا نجد الباحث عبد الخالق عبد الله[1] يقول: «لقد جددت العولمة الثقة في العلم والتكنولوجيا.. وأكدت ولادة العولمة أن هذا العصر هو، وربما أكثر من اي وقت آخر، عصر العلوم والثورات العلمية، فالعلم أثر في هذا العصر كما لم يؤثر فيه أي عامل آخر. وكل النجاحات والإنجازات التي تحققت للبشرية، وربما كل التقدم المادي والمعنوي الذي تحقق خلال المائة سنة الأخيرة، وبالذات خلال العقد الأخير من هذا القرن، لم يكن له أن يتحقق لولا العلم الذي أصبح اليوم الحقيقة الأساسية في الحياة، والمحور الذي تدور حوله كل الحقائق الحياتية الأخرى».

هذا القول صحيح إلى حد بعيد، فالعلم الذي نقل البشرية من

---

(١) د. عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها، مرجع سابق.

طور إلى آخر هو الذي يقوم حاليًا بخلق عالم جديد ولحظة حضارية مختلفة كل الاختلاف عن كل ما هو قائم حتى الآن. لقد تحول العلم والثورات العلمية إلى قوة من القوى الكاسحة التي تصنع الأحداث وتشكل المستقبل وتعيد ترتيب أولويات الدول والمجتمعات والأفراد. فمن يمتلك هذه القوة ويحسن توظيف نتائجها الباهرة يمتلك أساسًا مصيره، ويعرف كيف يتدبر شؤونه، ويتمكن من التأثير في الآخرين، بما في ذلك القدرة على إدارة العالم سياسيًا واقتصاديًا.

لكن كل المعطيات تشير إلى أن العلم يزدهر يومًا بعد يوم، وأن انتشاره الواسع سيزداد خلال عصر العولمة. والمعرفة العلمية تتضاعف كمًا ونوعًا، ويبدو أنها دخلت مع عقد التسعينيات مرحلة المعرفة اللامتناهية. ليست هناك نهاية للاختراعات العلمية أو الإضافات التكنولوجية التي تتم حاليًا بمعدل اختراع أو اكتشاف جديد في كل دقيقتين من دقائق الساعة الواحدة على مدار السنة ومن دون توقف[١].

---

(١) بلغ عدد الاختراعات المسجلة في الولايات المتحدة خلال عام١٩٩٨م.أكثر من «١٥١» ألف اختراع، راجع جريدة الخليج، ١٦/١/١٩٩٩م.

لكن رغم كل هذه المستجدات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة فإن العلم هو في الغالب الأعم في بدايات الاكتشافات العلمية، ذلك أن ما هو آت من إضافات جديدة سيفوق بكثير ما تحقق حتى الآن. فمن حيث عدد العلماء وعدد الاختراعات وحجم المعرفة العلمية ونوعيتها وتأثيرها على الحياة والإنسان، فإن البشرية ما زالت في البدايات ولا وسيلة لمعرفة النهايات. لذلك فإنه إذا كان العلم قد فرض نفسه على العالم، وكسب الاحترام من الشعوب، فإن احترام العلم للعلم وللثورات العلمية والتكنولوجية سيزداد في ظل عصر العولمة.

إن حقائق عصر العولمة تشير إلى أنه لا يوجد شعب يحترم نفسه ويود أن يكون له موقع متقدم بين الأمم الحية والفاعلة، إلا وهو يدرك أن عليه أولاً وقبل كل شيء الاقتراب من العلم، وأن يأخذ بالتفكير العلمي كأسلوب في الحياة وفي التعامل وفي تسيير شؤون الحياة العامة والخاصة.

بل إن مفتاح التقدم والنجاح الآن يكمن في العلم، فالقوة والغنى والتقدم والتحضر تقاس الآن بمقياس واحد، وربما وحيد، هو الاندماج في الحضارة العلمية، والأخذ بمعطيات الثورة العلمية والتكنولوجية التي تمر بمرحلة جديدة، هي الثورة العلمية الثالثة،

والتي سبقت إليها الولايات المتحدة الأمريكية التي هي اليوم مصدر أكبر عدد من الاختراعات والاكتشافات في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، وتقنيات الهندسة الوراثية، وتكنولوجيا هندسة الذرات والجزئيات، وهندسة الفضاء والمركبات الفضائية.

والصدارة الواضحة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في كل مجال من هذه المجالات العلمية والتكنولوجية الدقيقة، هي التي جعلتها الدولة العظمى الوحيدة في العالم المعاصر، والقادرة على بسط هيمنتها السياسية على الشأن العالمي، وهي التي جعلت من اقتصادها الاقتصاد الأول على الصعيد العالمي، إلا أن اليابان مرشحة الآن لأن تكون الدولة الثانية التي تسعى للاستثمار والمشاركة الفاعلة في خلق الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، والاستفادة من نتائجها وتوظيف تقنياتها في الاقتصاد، وربطها بالقطاعات الإنتاجية والاجتماعية عموماً.

إن أبرز جوانب الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الكمبيوتر، حيث ضاعفت التكنولوجيا من كفاءة الكمبيوتر آلاف المرات، واخترعت أجيالاً

كثيرة ذات سرعات عالية، تقوم بعمليات حسابية تحسب بالمليارات في الثانية الواحدة مع صغر حجمها، إضافة إلى التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات وتخزينها واسترجاعها بمعدلات وسرعات تتضاعف بشكل أُسّي.

كما تمت الآن، وكما يقول الدكتور نبيل علي في كتابه «العرب وعصر المعلومات»[1]، رقمنة كل المعلومات بجميع أشكالها الصوتية، ولجميع الشرائح، وبجميع اللغات، والإطلاع على ما لم يكن بالإمكان الإطلاع عليه في أي زمان، بما في ذلك الإطلاع على كل الموجودات في كل مكتبات وجامعات ومراكز البحوث العالمية. كل ذلك أصبح بالإمكان الحصول عليه بسرعة الضوء، وأصبحت متاحة وموجودة في العمل والتجارة والتعليم والتدريب والمنزل، مقدمة حلولاً سريعة لمشكلات العمل والحياة العويصة.

كما تتيح تكنولوجيا المعلومات فرصة للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات

---

(١) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد١٨٤، الكويت، ١٩٩٤م.

التلفزيونية الأرضية والفضائية، التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي ألفي مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت، والتي تربط العالم بتكاليف أقل وبوضوح أكثر وعلى مدار الساعة، ودون قدرة الدول على التدخل أو الرقابة الفاعلة. لقد ساهم كل ذلك في تحويل البيانات والمعلومات والمعارف الى سلع وخدمات مرغوبة، تدر أرباحاً تفوق أرباح القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، وقوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

يضاف إلى ذلك المستجدات في حقل الهندسة الوراثية، الذي شهد تطوراً مثيراً، حيث تمكن العلماء خلال عقد التسعينيات من تفكيك الجينات الوراثية للكائنات الحية، وبالتالي محاولة الدخول إلى عالم محاولة الخلق الصناعي والمختبري لجميع الكائنات النباتية والحيوانية بما ذلك الإنسان. وتمكن العلماء من القيام بالاستنساخ الحيواني، كما تمكنوا من تحديد الخارطة الوراثية أو «الجينوم» البشري بأكمله، والتي تحمل كل الخصائص الوراثية، بما سوف

يمكن العلماء من القدرة على القضاء على كثير من الأمراض المزمنة كالسرطان والإيدز وغيرها، بل والقدرة على تحسين السلالات بما فيها البشرية أيضاً[1].

لقد فتحت هذه المستجدات في الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الاتصالات وعالم الكمبيوتر، بالإضافة إلى التطورات في مجال تقنيات الفضاء والطب والفيزياء، والمرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، آفاقاً معرفية لا نهائية لفهم أدق تفاصيل الكون والحياة والمادة، وفهم مكوناتها وتفاصيلها الدقيقة والغارقة في الدقة، بما في ذلك محاولة فهم نشأة الكون، وبروز الحياة على الكرة الأرضية، وبنية ووظيفة الجزئيات والوحدات الوراثية للإنسان.

ولكن مهما كانت حقيقة العولمة، والقوى التي تعتمل وراءها، إلا أن العولمة ونتيجة لارتباطها بالثورة العلمية والمعلوماتية ستفتح للبشرية آفاقاً معرفية وثقافية لا متناهية. كذلك فإنه إذا كانت العولمة تعني التدفق الحر للسلع والخدمات عبر الاقتصادات المفتوحة على بعضها بعضاً، فإن بإمكان كل الدول والمجتمعات الاستفادة من

---

(١) دانييل كليفي وليروي هود، الشفرة الوراثية للإنسان، عالم المعرفة، العدد٢١٧، عام١٩٩٧م.

مثل هذا التدفق لزيادة فرص النمو والرفاهية في كل أرجاء المعمورة، كما أن بإمكان كل الثقافات في العالم أن تستفيد من اقترابها من بعضها بعضاً، وأن تسخر التدفق الحر للبيانات والمعلومات والأفكار والمفاهيم لكي تتعرف على اختلافاتها، وتحترم خصوصياتها، وتعزز من التنوع الثقافي العالمي.

أما إذا كانت العولمة تعني بروز نظام عالمي جديد أكثر اهتماماً بقضايا البيئة وحقوق الإنسان، ويتصدى بشكل جماعي لقضايا الانفجار السكاني وتزايد الفقر في العالم، ويجد الحلول للاختلالات الاجتماعية الأخرى، فإن هذا النظام سيكون حتماً أكثر استقراراً وأقل توتراً من النظام العالمي القديم الذي انتهى بانتهاء صراع الشرق والغرب، واختفاء التوتر النووي بين الدول العظمى.

إذا كانت العولمة هي تجسيد لمثل هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن هذه هي العولمة ذات الوجه الإنساني، والتي ستجد الترحيب كله من قبل جميع الدول والمجتمعات.

ولكننا نجد بعض الباحثين يثيرون بعض الإشكالات، ويضعون كثيراً من علامات الاستفهام أمام ظاهرة العولمة، حيث إنها ظاهرة مليئة أيضاً بكل الاحتمالات المقلقة. فالعولمة مقلقة إذا كانت

تعني المزيد من التطورات في الهندسة الوراثية وهندسة الجينات، وتوظيف كل ذلك تجاريًا وعنصريًا وعسكريًا، الأمر الذي يستفز القيم الإنسانية العميقة، التي تبدو مهددة الآن في ظل غياب القيود الأخلاقية على المستجدات في تكنولوجيا الهندسة الوراثية.

كذلك تبدو العولمة مقلقة إذا كانت تعني زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها المالية والتنظيمية من أجل استغلال ثروات الشعوب وزيادة تغلغلها في اقتصاديات الدول النامية، التي عانت ما فيه الكفاية من الاستغلال والنهب الاستعماري والإمبريالي.

والعولمة مقلقة إذا كانت تتضمن زيادة الفجوة الاقتصادية والحضارية القائمة حاليًا في العالم بين الدول الغنية التي تزداد غنى والدول الفقيرة التي تزداد فقرًا.

والعولمة أيضًا مقلقة إذا كانت تتضمن هيمنة ثقافية واحدة ووحيدة مهما كانت مغرية ومسنودة بالنجاحات المادية والمعنوية، وقيامها بتهميش الثقافات الأخرى في العالم.

وهي مقلقة إذا كانت تتضمن احتمال صدام الحضارات وصراع المناطق الحضارية، ودخولها في حروب عنيفة ودامية وربما كانت أكثر دموية من كل الحروب التي شهدها التاريخ البشري.

والعولمة مقلقة إذا كانت تعني «الأمركة» واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن العالمي، ونشر نموذجها الحياتي وتعميمه على الصعيد العالمي، وإذا كانت تعني المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر الذي بدأ يفقد السيطرة على التحولات الحياتية والفكرية السريعة حتى بمعايير عصر السرعة، ويظهر جهازه النفسي والذهني العجز عن مجاراة المستجدات العلمية والتكنولوجية التي تؤسس حاليًا للحظة حضارية جديدة، ولعصر مختلف كل الاختلاف عما كان سائدًا حتى الآن.

إذا كانت العولمة توحي بكل هذه الإيحاءات المقلقة، فهذه هي العولمة المتوحشة، والتي ستجد الرفض -كل الرفض- من سائر الشعوب.

ويوضح أحد الباحثين ذلك الموقف المتباين من العولمة حين يقول: «إن العولمة تتضمن الكثير من الفرص والمخاطر المتداخلة، ولا شك أن تداخل الفرص والمخاطر هي التي تؤدي إلى تفاوت

المشاعر والأحاسيس والمواقف تجاه العولمة أشد التفاوت. فالبعض يظهر كل التفهم للعولمة، ويرحب بفرصها المعرفية والاستثمارية الواضحة كل الوضوح، ويدعو بالتالي للانغماس في لحظة العولمة للاستفادة منها ومن معطياتها. والبعض يبدي التخوف من مخاطر العولمة الكثيرة، ويرفض دلالاتها الاستغلالية ومضامينها الاستهلاكية، ويدعو بالتالي للانكماش من أجل حماية الذات الحضارية والهوية الثقافية التي تبدو مهددة من قبل العولمة. والبعض الآخر يشعر بمزيج من المشاعر الإيجابية والسلبية، ويحاول أن يوفق بين الانغماس من ناحية، والانكماش من ناحية أخرى»(١). إن المطلوب هو تعايش هذه المواقف وتحاورها مع بعضها حواراً سلمياً ضمن مناخ حر وتعددي وديمقراطي.

ويتأكد لنا هذا إذا علمنا أنه في ظل آليات الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية Consumer Cultuer، إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي، إلى آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية، وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والأيديولوجية

---

(١) د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص٩٠.

والدينية. وذلك بهدف إخضاعه نهائيًا للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيًا إلى واقع الإحباط، فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها[1].

وهكذا تعد العولمة -في نظر كثير من الباحثين- إحدى التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية، لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، وتجعله إنسانًا مستهلكًا غير منتج ينتظر ما يجود به الغرب من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه، مما يشكل لديه قيمًا اتكالية، والتواكل والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميًا، لا في سبيل التطوير فقط، بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوي العالمي.

ويعد «تعميم ثقافة الاستهلاك» واحداً من آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب والأمم التقليدية، وهو مجال مكمل و«متمفصل» مع أنماط أخرى من التدويل في الإنتاج والمال

---

(١) انظر: مسعود ضاهر، الثقافة العربية ومواجهة المتغيرات الدولية الراهنة، الفكر العربي المعاصر، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٦.

والتقنية.. إلخ، وتشكلت مؤسسات لهذا الغرض حتى تضمن الفئات الرأسمالية -مديرة الشؤون العالمية- تصريف منتجاتها وتوزيعها عالميًا وعلى أوسع نطاق. ولعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً مؤثرًا في ذلك، واهتمت بإنتاج رموز وبنود ثقافة الاستهلاك لتتكامل مع السلع المادية المنتجة.. ولا يختلف ذلك عن استخدام هذه المؤسسات للعلوم الاجتماعية والسلوكية وتوظيفها في خدمة هذا الغرض[1].

وهنا يثار سؤال أساس: هل العولمة عملية غسيل حقيقية للأدمغة، كما أشار مارتن ولف؟ ربما يكون الخوف من العولمة يرجع في المقام الأول إلى محاولة إثبات الذات الوطنية، خاصة لدى الشعوب التي عانت من التدخلات الخارجية لفترات تاريخية طويلة، مثل الشعوب العربية والإسلامية.. وربما تكون العلاقة بين الكوني والمحلي هو لب إشكالية العولمة والموقف منها. فالعولمة -كما مر بنا سابقًا- ليست ظاهرة جديدة تمامًا إلا في آلياتها المعاصرة والموجهة عن بعد ومن الخارج. والاختراق الثقافي ليس

---

(١) د. أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، عالم الفكر، ج ٢٨، ص١٣٤-١٣٥.

أسلوبًا حديثًا لم تخبره مجتمعات العالم الثالث من قبل إلا في الأساليب العصرية لهذا الاختراق. تتمثل الإشكالية إذن في العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية.. ويصبح السؤال الأساس، هو: هل باتت الثقافة تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق وطنية أو خارج المجتمع الوطني؟ وهل تصبح الثقافات المحلية موحدة على مستوى العالم؟ هل يمكن أن تكون هناك ثقافة كونية أم ستظل الثقافات باستقلاليتها النسبية إزاء النظام العولمي الجديد؟ وهل نحن في ركاب العولمة بإزاء ثقافة كونية مقبولة، أم بإزاء ثقافات يمكن أن تتعايش مع الثقافة المعممة(١)؟

في محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات التي تدور معظمها حول عولمة الثقافة، وثقافة العولمة، اختلف الباحثون: فمنهم من يرى في عولمة الثقافة تجرداً من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعًا، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة، والاتجاه نحو الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية

---

(١) انظر: عبد الله بلقيز، العولمة والهوية الثقافية، ص٢٠٥-٢٢٥.

الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها، وتبني عقلانية العلم وحياد الثقافة(١).

ويذهب فريق آخر إلى أن عولمة الثقافة لا تلغي الخصوصية، بل تؤكدها، حيث إن الثقافة هي «المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عند نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده»، ومن ثم فلا بد من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة(٢).

ومهما كان الموقف من العولمة إلا أن هناك حذراً شديداً عند التعامل معها.. فآثارها لم تتوقف عند تكوين مستوى اقتصادي كوكبي، بل أدى تشكيل هذا النظام بآلياته المستحدثة إلى نتائج أخطرها ثقافية، حيث غيرت من طابع الشخصية القومية، أو ما يسميه «أريك فروم» بـ «طابع الشخصية المجتمعية»، بل وتشكل عولمة الإعلام والاتصال تهديداً للتعددية الثقافية، وطمس

---

(١) راجع نقد جلال أمين لمفهوم العولمة كما يدعو إليه الغرب في: العولمة والدولة، في كتاب العرب والعولمة، ص١٥٣-١٧٠.

(٢) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مجموعة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، تحرير أسامة الخولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر١٩٩٨م، ص٢٩٧-٣٠٨.

الهويات الثقافية للشعوب، وقد ساعد على ذلك حالة الثقافة في بعض المجتمعات الأقل تطوراً.. فالثقافة العربية مثلاً تعاني من ازدواجية نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية، بالإضافة إلى التمايز الواضح بين ثقافة النخب وثقافة الجماهير.. والنتيجة، استمرار إعادة متواصلة ومتعاظمة للازدواجية نفسها، ازدواجية التقليدي والعصري، ازدواجية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك(١).

ربما استطاعت العولمة أن تخترق الحواجز، وبدلت الكثير من الأفكار والمفاهيم والمسلمات القديمة، في مختلف مجالات الحياة، وزادت من شبكة الاتصالات والمواصلات والاعتماد المتبادل، وفي الواقع سهلت العولمةُ الاتصالَ بين الناس، منذ اختراع العجلة إلى اختراع الإنترنت، إلا أنها حتى الآن لم تستطع اختراق جدار الهوية والنزعات القومية أو الدينية الاختراق الكافي، حتى وإن كانت أكبر دولة تدعو إلى العولمة وتضم أكبر جاليات تعيش على أرضها منذ

---

(١) للاستزادة حول ازدواجية الثقافة، راجع محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، حيث طرح عشر أطروحات في هذا الشأن؛ وانظر أيضاً: د. أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، عالم الفكر، أكتوبر١٩٩٩م، العدد٢، ج٢٨، ص١٤٢-١٤٣.

عقود، بعضها منذ أيام الحرب العالمية الأولى -وهي الولايات المتحدة الأمريكية- إلا أن تلك الجاليات لا تزال تعيش في أحياء متميزة تتمسك بالكثير من عاداتها وتقاليدها وتحاول إبرازها في كل مناسبة.

يقول محمد عابد الجابري: «إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر البلدان التي تعيش هاجس الهوية، لقد زرت هذا البلد قبل سنتين في إطار ما سمي بـ«الحوار العربي الأمريكي»، كنت واحداً من أعضاء وفد عربي يمثل الأقطار العربية، كانت لنا اتصالات ومحادثات واسعة وغنية بجهات مختلفة، الجامعية وغير الجامعية، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، من سياتل شمالاً إلى الحدود المكسيكية جنوباً، وقد لاحظت في جميع هذه المناطق أن لفظ «تراث» يثير عندهم شجوناً، وأن كثيراً منهم، إن لم يكونوا جميعاً، مسكونين بهاجس إبراز شيء اسمه: التراث الأمريكي»(١).

---

(١) حول الهوية انظر: محمد عابد الجابري، العولمة وهاجس الهوية في الغرب، الاتحاد، ٢٩/١١/١٩٩٩م.

العولمة بين الإسلام والمسلمين

والآن نريد أن نتعرف إلى العولمة من خلال الخطاب الإسلامي. لقد أكد الإسلام على أن الناس جميعًا أمة واحدة، تجمعها الإنسانية وإن فرقتها الأهواء والمصالح، قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ (البقرة: ٢١٣)، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء: ٩٢)، ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾ (الروم: ٢٢).

وإن خلق الناس شعوبًا وقبائل لم يكن ليتقاتلوا، ولكن ليتعارفوا ويتعاونوا، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ (الحجرات: ١٣). فليس في الإسلام اختلاف في المعاملة بسبب اختلاف اللون، وإن التفاوت بين الناس بالعمل لا باللون والقومية والإقليمية، ليكون العدل هو السائد. كما حث نبي الإسلام ﷺ على مساعدة الأخ لأخيه في أي موطن أو موقع: «**والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**»[1]. كما أن قانون الأخلاق قانون

---

(١) أخرجه مسلم.

عام يشمل الأبيض والأسود، ويشمل الناس جميعًا في الأقطار والأمصار، وهم مخاطبون بأحكام الإسلام أنى وجدوا، فهو الشريعة لعامة الناس: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (سبأ: ٢٨).

كما أقر الإسلام للإنسان أن يعمر الأرض ويستثمرها ويسير في طريق إصلاحها، قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود: ٦١).. فتأمل عبارة (استعمركم)، أي طلب منكم عمارتها: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾ (الملك: ١٥)، وقوله: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا ﴾ (الأعراف: ٥٦).

فالشمولية الإنسانية العالمية تعين الناس على التواصل والتعاون في اقتسام الطيبات، حتى يكون العالم كله سوقًا للعمل، وسوقًا للإنتاج، ومجالاً للتبادل والتداول.. فرسالة الإسلام إلى الإنسان تعميرية، طالبة منه التنقل في أرجاء الأرض للاستثمار ولغيره، طالبة منه التعاون مع الآخرين، مع استخدام أسلوب الحوار في تشكيل القناعة: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥).

وبناء على ما تقدم يمكن القول: بأن الإسلام له رؤيته الخاصة للعالمية، وبذلك ينفصل عن إشكالية العولمة -فهو بعكس النظام الغربي- وبذا يتعزز المستقبل في العالم الحديث لصالح مبادئ الإسلام، لأنه يقود العالم كله إلى الخلاص بعد فشل رأس المال، وفشل الشيوعية، وقصور العقائد الدينية الأخرى عن تدارك أحوال المعاش وتدبير الحلول للجماعات الإنسانية ومشكلات الاجتماع والاقتصاد وما يتفرع عنها من مشكلات الأخلاق والآداب[1].

ومن هنا لا يكون غريبًا أن نجد المؤرخ الكبير «توينبي» يقرر بأن المسار الإنساني نحو العالمية سيحتاج إلى عطاء الإسلام في القضاء على العرقية بجميع تفرعاتها، وفي التخلص من مظاهر الانحطاط التي أحدثتها المجتمعات الكحولية والملاهي. ويقرر «ريتشارد ب.سنون» بأن مفتاح المستقبل رهن بمعرفة كيفية مجابهة العولمة، أو يتعين على كل ثقافة على حدة أن تجد نقط ارتكاز لتحركها. فالإسلام بما يمتلك من معرفة الوحي ساهم على مر تاريخه في إذكاء جذوة الفكر العقلاني والعلمي وضبط أهدافه، وربما سيضطلع الإسلام بمسؤولية حمل هذا المشعل من جديد.

---

(١) د. موسى أبو الريش، العولمة والمستقبل، مجلة الكلمة، العدد٢٥، خريف١٩٩٩م، ص١٠٥-١٠٦.

ونؤيد بل نعـزز السند الإقناعي بأن الإسلام هو المؤهل لحل هذا المشكل بشهادة من أهلها. فلقد صدرت صيحات تحذيرية للحضارة الغربية لا من أقوال رجال الدين، بل من أقوال أقطاب العلم وزعماء السياسة في تلك الدول نفسها، فنجد «روبرت ميلكان» العالم الطبيعي الأمريكي يقول: «إن أهم أمر في الحياة هو الإيمان بحقيقة المعنويات وقيمة الأخلاق، لقد كان زوال هذا الإيمان سببًا للحرب العامة، وإذا لم نجتهد الآن لاكتسابه أو لتقويته فلن يبقى للعلم قيمة، بل يصير العلم نكبة على البشرية».

كما يقول الدكتور ويلسون، أحد رؤساء الولايات المتحدة السابقين: «وخلاصة المسألة أن حضارتنا إن لم تنقذ بالمعنويات، فلن تستطيع المثابرة على البقاء بماديتها، وإنها لا يمكن أن تنجو إلا إذا سرى الروح الديني في جميع مسامها، ذلك هو الأمر الذي يجب أن تتنافس فيه معابدنا ومنظماتنا السياسية وأصحاب رؤوس أموالنا.. وكل فرد خائف من الله محب لبلده»(١).

هذا من جهة الإسلام وما يحمله من مبادئ وقيم روحية يمكن أن تساهم في حل إشكاليات العولمة المستعصية، التي يتخوف العالم

---

(١) د. موسى أبو الريش، مرجع سابق، ص١١١.

-خاصة الدولة النامية- من الشرور المصاحبة لتلك الهيمنة المصاحبة للعولمة.. هذه المخاطر والمخاوف التي تحملها العولمة وتبشر بها، تؤيد حاجة البشرية إلى الإسلام، لأنه يشكل سفينة النجاة.

أما علاقة المسلمين بالعولمة، فترجع إلى الصراع والاحتكاك والتفاعل المستمر تاريخيًا، والذي أخذ أشكالاً متعددة تتراوح من التبادل الثقافي إلى الحروب الصليبية، وحتى الاستعمار الغربي والهيمنة الرأسمالية الغربية. فالعولمة لدى المسلمين، من خلال الرصيد التاريخي للاستعمار والتغريب، هي مشروع غربي للهيمنة.

ومن هذا المنظور يتم تحليل العولمة، ومن ثم التعامل معها، وبالتالي فإن النظرة للعولمة هي امتداد للبحث عن كيفية التعامل مع الغرب من خلال تأكيد الهوية الإسلامية، إلا أن ذلك يجب أن لا يحول دون النظر للعولمة من خلال معايير موضوعية وصحيحة حتى نتمكن من أن نعرف وننكر بعيداً عن الأحكام العامة والعامية، التي سوف لا تمكننا من التعامل معها بمهارة.

فمعظم الفكر الإسلامي الحديث -لولا خشية المبالغة- حوار وصراع مع الغرب.. وهذا ما حدد الإطار العام لأسئلة الفكر العربي الإسلامي الأساسية، إذ دارت الأسئلة منذ الاحتكاك بالغرب:

«عما يجب عليهم وعما يمكنهم أن يأخذوه عن الغرب لإحياء مجتمعهم. كما يتساءلون بأي معنى يظلون مسلمين، إذا ما تأثروا بالغرب واقتبسوا منه»[1].

واهتم الفكر الإسلامي كثيراً بما أسماه المفكرون والكتاب: تحديات فكر الغرب ونموذجه الحضاري، وأنتجت المكتبة الإسلامية العديد من الكتب والأبحاث التي كان همها كما يظهر من عنوان أحد الكتب الرد على شبهات حول الإسلام.. وقد حاول الفكر الإسلامي الحديث إثبات قضيتين: شمولية الإسلام وإنسانيته المتفردة، مقابل التأكيد على أزمة الحضارة الغربية بسبب الإفراط في المادية والبعد عن الأخلاق والقيم، وفي ضوء ذلك يقدم المسلمون مشروعهم الحضاري الذي يعتبرونه صالحًا لكل زمان ومكان.

ويقدمون عالمية إسلامية لا بد أن تتشابك مع عولمة الغرب حسب التصور الإسلامي. ويصل باحث إسلامي إلى القول: وأنا أزعم أن في الإسلام عقائد وتعاليم تشكل مذهبًا إسلاميًا في العولمة يمكن إذا قارناه بالنظريات الأخرى، أن يظهر تفوقه. فالقرآن الكريم رسالة للبشر كافة، أو هو رسالة عالمية لكل الأجناس والأمم التي تعيش

---

(١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، دار النهار، ط٤، بيروت، ١٩٨٦م، ص٩.

على كوكب الأرض، وفي هذا يقول الحق تبارك وتعالى للنبي ﷺ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٧)[١].

ويلاحظ أنه قبل انتشار العولمة كمفهوم أو ممارسات، بدأ المسلمون في تأكيد هويتهم المتميزة، مع شعور بعضهم بجاذبية الحضارة الغربية وقوتها، ومن ثم بدأ التفاعل الذي اعتبره المسلمون هجمة غربية أو شكلاً جديداً للحروب الصليبية، التي يرى بعضهم أنها لم تتوقف أصلاً. وقد أظهر النقاش أن الفكر الإسلامي يهتم بنظرة الغرب له، لذلك ظل لفترة طويلة في مرحلة الرد على اتهامات الغرب -كما يقول المسلمون- في محاولة لإظهار الصورة الإيجابية. ويجمل أحد الكتاب[٢] التحديات التي حاول الفكر الإسلامي الرد عليها ودحضها.. ومن أهمها:

- أن الغرب لم يتقدم إلا حين تخلص من سلطان الدين على العقل وحكم العقل في كل أمور حياته.. وأجمع المفكرون الإسلاميون على رفض تطبيق هذا الشرط على النهضة الإسلامية بسبب الفرق بين الإسلام والكنيسة المسيحية في الغرب.

---

(١) محمد إبراهيم مبروك، ندوة الإسلام والعولمة، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٩١؛ وانظر د. حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، مجلة عالم الفكر، ج ٢٨، العدد٢، عام١٩٩٩م، ص ١١١.

(٢) منير شفيق، الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات، دار البراق، تونس، ١٩٩٨م، ص٤٠-٤٨.

- فصل الدين عن الدولة، واتهام الإسلام بالثيوقراطية (الحكم الديني).
- ماضوية الإسلام.
- موقف الإسلام من قضية المرأة وتعدد الزوجات.
- عدم إلغاء نظام الرق.
- الاتهام القائل بقسوة وهمجية أحكام الإسلام متمثلة في الحدود.
- دمج الإسلام بالرأسمالية لسماحه بالملكية الفردية وحرية التجارة.
- رفض الإسلام للقومية والوطنية بسبب عالميته.
- اتهام الإسلام برفض الديمقراطية.

إن هذه القضايا والاتهامات ظلت محور الخلاف والتمايز بين المسلمين والغرب منذ نهاية القرن الماضي، ولكنها الآن أكثر حدة تحت مسميات جديدة مثل: العقلانية، والعلمانية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والتسامح، والتعددية.. وهذا ما حدا بأحد الإسلاميين إلى أن يطلب بأن نتحدث عن الآخر بلغة إنسانية عامة، وليس بلغة ذات مفردات ومصطلحات إسلامية، فإنا لو تحدثنا معه بلغته، لظهر قصوره ومحدوديته الشديدة، من خلال لغته[1].

---

(١) راجع أفكار فرانسيس فوكوياما The End of History، والذي ترجم تحت عنوان: نهاية التاريخ وخاتم البشر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام١٩٩٣م؛ وانظر أيضًا تحليلات السيد يس في كتاب الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، ج٢، القاهرة مركز الدراسات السياسية بالأهرام، عام١٩٩٦م.

ويفسر هذا المطلب انتشار «خطاب السبق أو الأولوية»، فعندما يأتي الكلام عن العقائد أو الديمقراطية مثلاً ينبري كثيرون إلى الرد بقولهم: إن الإسلام سبق الغرب في العقلانية او حقوق الإنسان مثلاً.. وعلى الرغم من صحة هذا، إلا أن موقف المسلمين دائما يأتي كرد فعل لما يحدث على أرض الواقع، فليسوا الآن في موقف المبادرة، ولكن في موقف ردود الأفعال.

وفيما يتصل بالهوية التي أصبحت في مهب رياح العولمة، وموضع كثير من التساؤلات، فإن الحفاظ عليها مطلب تنموي وحياتي، فلا يمكن الخروج من أزمة التبعية دون أن تتبلور هوية المجتمع.

إن نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الآخرين، وعلاقته بالمجتمع والكون، تبنى على أسس فكرية تشكل خصيصة هذا الإنسان، الذي كلما تحرر من التبعية استطاع أن يبني نموذجه الخاص والملائم لواقعه.. فكلما افتقدت الخصوصية، اتسم الإنتاج بالمماثلة. أما التعميم الثقافي فإنه سيفرض ثقافة الأقوى، وهي ثقافة أحادية الجانب، لا تقبل التبادل والتنوع، أو هكذا ستتشكل تلقائياً.

من هنا أولى الدين الإسلامي عناية فائقة لشحذ عقل وفكر الإنسان تجاه ما يحيط به من موجودات ومخلوقات وسنن كونية، وتجاه نفسه. فالإنسان في المفهوم الديني الإسلامي لا يعد كائناً سلبياً

صنميًا، بل هو فاعل إيجابي يتأثر بما يجري حوله ويؤثر فيه، هكذا شخصية الإنسان ومنها تتبلور هويته.

فالهوية ليست جمودًا ولا تحجرًا، بل على العكس من ذلك هي نظرة فاعلية مع الذات والإنسان والكون الذي أُمِرْنا بإعمال النظر فيه، ولذا لم يكن البحث في الهوية عند الشعوب والأمم المتقدمة إلا خطوة تسبق الإنجاز ومعه تتحرك(١).

هنا يثار سؤال حول مدى ما تشكل العولمة من تهديد لهويتنا الثقافية؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من التسليم ابتداءً، باستحالة العزلة، وإنما بكيفية التعامل من خلال القيم الإسلامية واعتبار ذلك فرصة إيجابية، ففسحة الفراغ التي كانت تفصل بين حضارة وأخرى أصبحت في شبه العدم، نتيجة لتدفق المعلومات السريع الذي اختزل الزمن عبر وسائل الاتصال الحديث، وتكنولوجيا المعلومات، وإن كانت العادات والتقاليد والقيم التي يلتزم بها المجتمع من أصعب ما يمكن التأثير فيه عوضًا عن تغييره، ومع ذلك فإن تلك العادات والتقاليد أصبحت عرضة للتأثير والتبدل اليومي، حتى بدا بعضهم يتحدث عن غياب الفوارق بين الشعوب.. وإن كان من العجلة التسليم بهذا الرأي فإنه لا يمكننا التقليل من الأثر المباشر لتكنولوجيا

---

(١) أحمد شهاب، نحو تناول علمي لمفهوم العولة، الكلمة، العدد٢٥، ص٦٤-٦٥.

الاتصال على القيم الحاكمة في المجتمعات. ومن هنا يقول باحث: «أدت تكنولوجيا الطباعة مع ظهور آلة جوتنبرج في منتصف القرن الخامس عشر إلى تدمير النظام الإقطاعي ذي السلطة المطلقة لطبقة النبلاء ورجال الدين، وساهمت في عملية التكوين السريع للمراكز الحضرية وتوسعة النشاط التجاري، وهي التغييرات التي أدت فيما بعد إلى تصنيع أوروبا، وتحول مؤسساتها نحو الديمقراطية»[1].

كما يستعرض الدكتور نبيل علي في كتابه الموسوم بـ «العرب وعصر المعلومات» أمثلة عديدة للتأثير بين التكنولوجيا والثقافة العامة للمجتمع، وهو ليس أثرًا سطحيًا كما يذهب بعضهم، بل هو تأثير عميق وقوي وثوري، يتصل بالأبعاد الثقافية المختلفة للمجتمع. وما نستورده من الغرب اليوم ليس منتوجات فقط، أو آلات مجردة، بل سلوك وقيم ومعايير، وبقدر احتياجنا لاستيراد تلك المنتوجات، فإننا نستورد معها الأفكار والفلسفات، وقد لا يتم ذلك برغبتنا ولكنه واقع الانفتاح والتطور، الذي حول عملية الاستيراد إلى أحد أهم شؤون الحياة المعاصرة.

ومن البديهي أن الثقافة المُصَدَّرة لن تكون محايدة ولن تتصف بالعالمية، بقدر ما هي تصدير لثقافة الأقوى، المتمكن من زمام التقدم العلمي والصناعي، هنا ستكون العولمة هي الظاهرة المتسيدة وليست

(١) نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد ١٨٤، الكويت، ١٩٩٤م.

العالمية، وثمة فوارق واسعة بين كلا المفهومين. . فبينما تتحقق العولمة في تنميط الشعوب، وتوحيد الأذواق، وإلغاء النماذج، وفرض الاختيارات بالقوة والجبر والتهديد، بما يصعد من سلسلة الصراعات، ويغذي النزعات العدائية بين الأمم والحضارات، تتقدم العالمية لتقريب العالم، ويتفاعل كل عالم من العوالم إيجابيًا في رسم اللوحة العالمية.

نحن إذن لا نتوخى العدالة أو الحياد العولمي، فنحن أمام محاولات تغريب وهيمنة، وتعميم الهوية الثقافية، والعمل على دعم أدوات التفاعل مع الحضارات الأخرى، وأن نتحول من حالة الاستقبال والانتظار السلبي، إلى فاعلية الإرسال والاستقبال، سيكون في ذلك فائدة ليس لنا فحسب، بل للعالم أجمع. إذ أن ثمة ضرورة لتعدد الثقافات في العالم، وتباينها حسب مصلحة الإنسانية، فاحترام الخصوصية الثقافية لكل أمة، يجب أن يكون أساس الحضارة المعاصرة. فالسبيل الوحيد للحفاظ على هويتنا الثقافية، هو التجديد المستمر لكل جانب من جوانب الحياة، اجتماعيًا وتربويًا وسياسيًا، وسيكون ذلك عندما تتغير نظرتنا إلى ذاتنا، ونعيد صياغة علاقتنا بالكون بصورة فاعلة.

«إن عالم اليوم هو عالم يتسيد فيه العلم والثقافة، والعقل المنهجي

العلمي، وفي نفس الوقت يتميز بسيادة نزعة التجديد المستمر في جميع مظاهر الحياة. والتطورات التي نشهدها اليوم لا مثيل لها في تاريخ الأمم، وما كانت تنجزه الشعوب من أجل التغيير، عبر تخطيط طويل يمتد لسنوات وعمل مضن، يتم الآن بصورة سريعة ومثمرة وبتكاليف بخسة»(١).

وقد يثور سؤال الآن هو: هل ما يعيشه العالم مؤامرة ضد المسلمين، أو مشروع اختراق ثقافي ينتهي بالسيطرة على المسلمين؟

والملاحظ في هذه الفرضية أن الصراع السياسي هو السبب وراء تعميم وتضخيم الحديث عن الخطر الغربي على الهوية الإسلامية. فقد انتشرت فكرة الخطر الأخضر أو الإسلامي كبديل للخطر الأحمر أو الشيوعي، الذي انتهى مع نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وانفراط المنظومة السوفيتية، وأصبحت بعض دوائر السياسة الخارجية في أمريكا تروج للخطر الإسلامي مستصحبة تجربة إيران الإسلامية، وما تقوم به بعض ما يسمى «جماعات العنف السياسي» تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.. ويرى بعضهم في أمريكا انه لا بد من وجود عدو خارجي تتوجه له السياسة الخارجية، إن أرادت أن تنجح أو تستمر في ديناميكيتها وجذبها المواطنين الأمريكيين وتكسب تأييدهم.

---

(١) أحمد شهاب، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة، ص٩٦.

هذا ما يسميه بعض الكتاب «خرافة الخطر الإسلامي»، باعتبار الفكرة مجرد وهم يغذيه -للمفارقة- الطرفان، فالمسلمون كما يقول ريجيه دوبريه، قد أضفوا طابعًا إسلاميًا على العداء[1]، فقد روجوا للفكرة في محاولة لعكس مصدر الخطر، إذ قابل هذا الوهم الغربي فكرة وجود مؤامرة غربية وتوهم عدو هو الغرب أو دول الاستكبار، وجرى تضخيم لخطر غربي (أحيانًا صليبي مسيحي) على الإسلام، ويُستخدم كأنه المقابل الموضوعي لفكرة الخطر الأخضر أو الإسلامي.

تقفز مثل هذه التحليلات والتصورات على مضمون الصراع لتصل إلى مظاهره ونتائجه، وتتخذه في بعض الأحيان أسبابًا. فحقيقة الصراع بين الغرب (وهذا مصطلح بدوره غير دقيق لعدم وجود غرب واحد موحد) من جهة، وبين الإسلام أو المسلمين من جهة أخرى، ليس صراعًا ثقافيًا أو دينيًا، في المقام الأول، هذا إذا جردنا السياسي عن الثقافي والديني، بل هو إضافة لذلك صراع سياسي تحكمه المصالح في كثير من الأحيان.

وعلى سبيل المثال، إذا وقفت مجموعة معينة، أو حتى دولة ضد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أو ضد حقوق المرأة أو الأقليات، فإنها تقول: إن الإسلام قال كذا وكذا، بخصوص هذا الأمر. وهو سلاح

(١) د. حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، ص ١١٢-١١٣.

يمكن أن يستخدم ضد المسلمين والإسلام.. فهناك فرق بين أن نقول: إن دولاً إسلامية تنتهك حقوق الإنسان، وأن نقول: إن الإسلام ينتهك حقوق الإنسان! مثل هذا التفريق ضروري بين المسلمين أنفسهم قبل أن يكون بين الغربيين وغير المسلمين.

ويتعامل الكثير من المسلمين في أغلب الأحوال مع العولمة بطريقة تقوم على إمكانية الاستفادة من نتائج العولمة المادية، من اقتصاد وتكنولوجيا، مع رفض منظومة القيم، ولكن في الوقت نفسه يكرر بعضهم إمكانية أن ينحل المجتمع أخلاقيًا ويتطور سياسيًا. وهذه نقطة دقيقة تحتاج إلى مزيد من التعميق أكثر من مجرد ترديد الشعارات والاتهامات، إذ يصعب أن يقسم الإنسان بهذه الطريقة التعسفية إلى مادة وروح، كما أن التطور العلمي يتطلب قدراً من الانضباط والصبر والمثابرة والتضحية والصدق، كل هذه قيم روحية لا بد من توافرها في العالم أو المخترع.

كذلك فالعلاقة مع العولمة تحتاج لإعادة نظر، تعي العولمة كظاهرة شاملة، والتعامل معها ككل، ولا يعني هذا القبول غير النقدي، ولكن استخدام العقل في فهم ما يدور، فالمسلمون لا يحتاجون إلى مناعة أخلاقية ضد العولمة، بل إلى مناعة فكرية وعقلية وعلمية، فالمسلمون حين يخشون اختراق العولمة لهويتهم، حينئذ لن يكون

الاختراق بسبب قوة العولمة الكاسحة، بل يعود في كثير من الأحيان إلى ضعف في هوية المسلمين، أو الأصح ضعف قدرتهم على تجسيد الهوية الإسلامية.

وهنا يسعفنا مفهوم مالك بن نبي الثاقب وهو القابلية للاستعمار Colonisabilite لنستخدم مفهوم القابلية للعولمة[1]، إذ أن العامل الذاتي هو الحاسم دائمًا مهما كانت قوة العوامل الخارجية، فالاستعمار أو العولمة تجد مكانًا وانتشارًا أو رسوخًا أكثر بسبب الضعف الداخلي. هذا ما نشهده الآن في تلاقي المسلمين مع نتائج وآثار العولمة، وهذا ما أسماه الباحث هشام جعيط «الاجتياف»، وهو عملية تسمح للمُسيطَر عليه، بعد توقف الهيمنة المباشرة، أن يحتفظ من خلال علاقته بالمسيطِر بما هو عالمي[2].

ومن هنا يرى الباحث حيدر إبراهيم[3]أن الانتقائية قد أضرت بتفاعل المسلمين إيجابيًا وبندية مع عمليات العولمة، بل زادته الانتقائية تبعية وتقبلاً، لأنه حتى أكثر المسلمين حداثة وقعوا في فخ الفصل بين العلم كعقل وطريقة تفكير وحياة، وبين منتجات العلم.

---

(١) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، بيروت، دار الفكر المعاصر، عام١٩٩١م، ص٣١.

(٢) هشام جعيط، أوروبا والإسلام، صدام الثقافة والحداثة، دار الطليعة، بيروت، عام١٩٩٥م، ص٩٢.

(٣) د. حيدر إبراهيم، جدل الهوية الثقافية، ص١١٤.

ويرجع «فضل الرحمن» هذه الوضعية إلى نوع التعليم ومؤسساته التي تغالي في التشديد على مسألة «اكتساب المعرفة، أي تعليم كميات، تقل أو تزيد جموداً، من الحقائق والوقائع بدلاً من التشديد على الإبداع الذي لا يمكنه أن يتحقق من دون أن يحدث، على أي حال، قلقًا في النفوس ونوعًا من المغامرة الثقافية»[1]

ولا تخفي بعض كتابات التيار الإسلامي قلقها العميق حيال الثقافة الإسلامية في مواجهة الواقع العالمي الراهن بمتغيراته المتتالية السريعة. فبينما أكدت فئة غير قليلة منهم على ضرورة مقاطعة العلوم والمعارف والفلسفات الغربية، فإن ثمة من يدعو اليوم إلى مقاطعة البحث العلمي بمناهجه وآلياته وطرائقه المختلفة بحجة منشئه الغربي، أو بسبب قصوره بلوغ الحقيقة المطلقة.

ويتقدم بعضهم بالسؤال التالي: أليس من المفروض للحفاظ على الهوية الوقوف عند التراث الإسلامي، والمحافظة على الأصالة، فبها نحمي خصوصيتنا وما يحفظ وجودنا؟

وعلى الرغم من تقديرنا لهذا القلق الذي يعكس الخوف على الإسلام، والتفكير في مستقبل الدين، إلا أن التراث باعتقادنا

---

(١) فضل الرحمن، الإسلام وضرورة التحديث، دار الساقي، بيروت١٩٩٣م ، ص١١٠.

وباعتقاد كثير من الباحثين[1]، هو جملة من الرموز والاجتهادات. وقيمة هذه الرموز والاجتهادات هي في مدى قدرتها على الحركة، ومتى توقفت عن الحركة فإنها لا تعني شيئًا. إن قيمة التراث فيما يبطنه من مقدرة على أن يكون معبرًا لصناعة مستقبل أفضل، ولعل أفضل مثال يتحرك أمامنا هو اليابان.

فعلى الرغم من التدمير الهائل الذي تعرضت له الأمة اليابانية، إلا أنها استعادت وعي التاريخ «تاريخها القديم» لتجعل منه نقطة انطلاق للإنجاز اليومي والتجديد المستمر. فاليابان رغم عمق الجرح الذي أصابها استطاعت وباستنادها إلى تراثها أن تنطلق نحو الأمام، دون أن تكون مضطرة لإغلاق نوافذها المطلة على العالم.. قد لا تكون التجربة اليابانية مثالاً للاقتداء في نظر بعضهم، ولكنها بالتأكيد تجربة تستحق النظر والدراسة.

فبالنسبة للعالم الإسلامي، فإن توجيهنا يركز على جانب ما تملكه من علم ومعرفة وتاريخ، لتكون فاعلاً إيجابيًا في حياتك العامة، وفي علاقاتك مع الآخرين.. وثقافتنا الإسلامية وعبر تاريخها المديد أثبتت أنها ثقافة حوار وتواصل، تداخلت مع الثقافات الأخرى،

---

(١) انظر أحمد شهاب، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة، ص٦٦.

فأخذت منها وأعطتـها، واستفادت من العلوم المختلفة وأفادتها. كما أسهمت في رفد العديد من الحضارات الأخرى بالعلم والمعرفة.

لقد استطاع الدين الإسلامي بأفقه العلمي أن يؤسس قنوات لتفاعل إيجابي مع مجتمعات متنوعة، دون أن يفرض نفسه عليها قسراً أو عنوة. وقد أسس مبادئ دعوية تقوم على مبادئ الإقناع والمجادلة بالتي هي أحسن، وبتأسيس قاعدة رفض الإكراه في الدين والعقيدة.

ومن هنا نجد الباحث أحمد شهاب يقول: «إن جزءاً مهماً من التخلف الحضاري الذي أصاب المسلمين يرجع إلى انحراف التفكير لديهم. لقد أدى الابتعاد عن روح الدين وحقائقه الواضحة إلى خلق أجيال تؤمن بالإسلام المظهري، بينما تعيش الارتباك والتردد في الداخل، وهو ما ساهم في تأجيج حركة الصراع الداخلي في المجتمع الإسلامي، كما بالغ في تصوير قوة الآخر، الأمر الذي سهل عملية اختراق جسد الأمة»[1].

هذه الأمة التي جاء ذكرها في الكتاب العزيز بوصفها خير أمة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، علامتها الفارقة هي التصدي لعملية التوجيه الذي يتطلب حضوراً دائماً: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (آل عمران: ١١٠). هذا الدور، وهذه

---

(١) أحمد شهاب، مرجع سابق، ص٦٧.

الشهادة: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة:١٤٣)، لا يمكن ان تؤديها أمة خائفة أو جاهلة، بل أمة قائدة لذاتها، واثقة من نفسها ومن مخزون فكرها، وكما يقول الإمبراطور الصيني صان تسو: «إن المعرفة هي القوة التي تمكن العاقل من أن يسود، والقائد الخيّر من أن يهاجم بلا مخاطرة، وأن ينتصر بلا إراقة دماء، وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون».

وأمتنا حتى هذه اللحظات تفتقر الفهم الحقيقي للإسلام الجامع، وهي تفتقد القدرة على إدراك قيم العلم، ولا تحتوي أجندتها حتى الآن على أي أدوات تساهم في وعي العلم واستكشاف المعرفة.

الخاتمة

يرمي نقد العولمة، بوصفها نظامًا شاملاً في طور التكوين، إلى تقويم اختلالاتها وعيوبها، ولاسيما من جانب المشتغلين بها وواضعي آلياتها. وقد يكون من حسن طالع الفكر الليبرالي أنه يستخدم سلاح النقد ومنجزات الديمقراطية، ليعيد إنتاج آليات السيطرة الرأسمالية ونظام السوق. وبصرف النظر عما تكشفه هذه المقاصد من حقائق، وخصوصًا حقيقة تحويل الفكر الديمقراطي إلى أيديولوجيا خادعة ومموهة، فإن استخدام هذا السلاح سيفي على ما يبدو، بالأغراض التي يرنو الفكر الليبرالي إليها.

فإذا كانت التكنولوجيا واقعًا يؤسس لحياة جديدة للبشرية، فهي أيضًا أيديولوجيا، لأنها تجعل من سيرورتها وتقدمها والتهامها لمصادر الثروة قوة ضارية للإقناع والتأهيل. وستبدو حركة السوق وفقًا لهذه السيرورة إيجابية في أذهان الناس، حيث يصبح لعلم التكنولوجيا قوة القانون دائمًا، وكثيرًا ما يذهب الليبراليون إلى الاحتماء بالأسباب التقنية لإخفاء المعضلات الاجتماعية أو الخيارات السياسية المثيرة للجدل.

إن منطق المنظومات الجديدة، ومنها المنظومة الاقتصادية، يمنع توجيه الاتهام إلى انحرافاتها. وعندما يدينون (خلل الشغل) فإنهم

يعنون بذلك الدعوة إلى مزيد من التكنولوجيا للسيطرة على الخلل. وهكذا تركز أيديولوجيا التكنولوجيا عقول الناس على «كيف؟»، لكي تحجب السؤال المخيف «لماذا؟».. ومن هذا القبيل، أن أصحاب هذه الأيديولوجيا بدلاً من التساؤل عن أسباب العنف وعن آثاره في التلفزيون، يظنون أنهم يحلون المسألة باختراع «برغوث إلكتروني» يتيح ترميز المشاهد المؤذية، كما أنهم يعهدون بمقاليد الأمور إلى عبقرية أصحاب الاختصاص، لأن أهم آثار الخطاب التقني أن يخرس من هم ليسوا من ذوي الاختصاص، أي أكثرية المواطنين، سواء جاء الخطاب من فني عادي أو أكبر الخبراء[1].

لقد أنتج التقدم «التكنو-إلكتروني» خطابه الموازي، فكان ذلك ضروريًا لإعادة إنتاج مفاهيم أكثر تطابقًا، والوثبة التي حققها رأس المال في طوره المتقدم. والمفارقة هي أن آليات السيطرة الجديدة تنطوي على بعد ثقافي - فكري تمارس من خلاله عملية إقناع مباشرة وغير مباشرة، تحجب كل احتمال فعال للتغيير والممانعة.

فالتقدم «التكنو-إلكتروني» دخل دخولاً وشيجًا في حياة المجتمعات، وصار حاجة يستحيل الاستغناء عنها بيسر. وأكثر من هذا، فقد غدا التشكيك بهذا التقدم بمثابة هرطقة، لا سيما وأن ثورة الاتصال باحتيازاتها المختلفة فتحت الأبواب المغلقة، وبدا وكأن العالم

---

(١) محمود حيدر، رأسمالية «الما بعد»، مجلة الطريق، العدد٤، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١١٣.

الجديد يقدم هدية لا تضاهى إلى حرية الفرد المعاصر. ويبين المفكر الفرنسي المعاصر «فرانسوا برون» أن مثل هذه المفاهيم تجعلنا نقبل بسهولة مشاريع لا محدودة لبناء طرق جديدة. وهي تفضي إلى إطلاق شعارات ينبغي لعشاق الحرية الفرار ذعرًا من معانيها: مستقبلكم يمر عبر الطريق الفسيحة، فهل هناك ما يدهش إذا تمكنت «طرق المعلوماتية الفسيحة» من فرض نظامها المشبوه بفضل سحر الاستعارة والمجاز[1]؟!

لا يكتفي «برون» بتوصيف الألم الناجم عن المشهد العالمي، فهو يستحضر مقولة الزمن ليبين درجة الانضغاط التي تعيشها المجتمعات والأفراد جراء «الجمع الإكراهي» الذي تقوم به العولمة.. فيرى أن السرعة واقع، وهي أيضًا أيديولوجيا لا تنفصل عن أسطورة التقدم، فكل ما يتحرك في الدنيا وكل ما ينطلق بسرعة يتقدم، وكل ما يتحرك أمر إيجابي، وسيحيق بك الشر الأكبر إذا سبقوك أو تجاوزوك. ولذلك تقوم غالبية المباريات على أساس السرعة، والسرعة ضرورية في المجالات كافة، فالسياسي الذي يعد الناس بالانطلاق بسرعة أكبر وإلى مدى أبعد يحظى تلقائيًا بالهتاف، دون أن يكون مطالبًا بأن يحدد المسار بوضوح. حتى ذلك السياسي الذي يدين المجتمع «ذا السرعتين»[2] فإنه

---

(١) انظر: فرانسوا برون، العولمة الملتبسة والغامضة، ترجمة غازي أبو عقل، الشاهد، العدد ٢٠.

(٢) يقصد فرانسوا: المجتمع الذي يعطي امتيازات لفئة ويحرم أخرى، انظر المرجع السابق؛ وجورج سوروس، العدو هو الرأسمالية، لونوفيل أوبسرفاتور، بيروت، فبراير ١٩٩٧م.

يحتفظ ضمنيًا بمفهوم السرعة كمعيار قيمة. ويؤدي دوار السرعة بشكل طبيعي إلى قبول التطوارت المعاصرة كلها دفعة واحدة، فنقول: يجب علينا الركض والالتحاق بالركب، ثم ركوب القطار وهو يتحرك. إن عبارة السرعة، كما يعبر الكاتب الفرنسي «تولد إلى ما لا نهاية نفاد الصبر للوصول إلى التبعية».

حين تنتقد العولمةُ نفسَها، فهي تتيح بنقدها سلاحًا ناعمًا وأخلاقيًا للاستقواء على عيوبها، ولتستأنف ارتحالها المتجدد في فضاء الاستلاب اللامتناهي... ومن المؤكد أن وفرة الخطابات التي نلمحها الآن وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، هي علامة أخرى على التعددية التي تميز المشهد النقدي في كل مكان.

وآية ما نراه من تهاوي المركزية الأوربية الغربية في خطاب النقد الأدبي والفلسفي الحالي، بعد أن غربت شمسها نهائيًا عن العلوم الإنسانية مع كتاب سمير أمين «التمركز الأوروبي نحو نظرية للثقافة» عام ١٩٨٨م، وانكسار الخطاب الكولونيالي بالخطاب النقيض الذي يصوغه نقاد العالم الآخر، حيث تتألق أسماء: إدوارد سعيد، وهومي بابا، وإعجاز أحمد وغيرهم، وهي أسماء يكتب أصحابها في العالم الأول مؤكدين حضورهم في هذا العالم الأول بوصفهم منتمين إلى حضارات وهويات مختلفة، ومدارس فكرية متعددة، يجمعهم التمرد على الخطاب المركزي في أي شكل من أشكال الكتابة، بحثًا عن عوالم أخرى تؤكد التعددية الإنسانية.

لقد أسهمت الآلة الإعلامية الرأسمالية في الترويج للعولمة على أساس المزايا التي ستحققها، وراح هذا الخطاب يروج لها باعتبارها العصا السحرية التي ستمكن دول الجنوب -ومن بينها دول العالم الثالث العربية والإسلامية- من التخلص من المستويات المتدنية لتنميتها، وتصحيح اختلالاتها الهيكلية، وتمكنها من اللحاق بركب التقدم والعصرنة، وتمكنها من الحصول على الاستثمارات الأجنبية، والوصول إلى أسواق الدول المتقدمة وولوج الأسواق العالمية، وتزايد فرص الوصول إلى الثقافة الحديثة، والحصول على المعلومات والخبرة الإدارية المتقدمة في التنظيم والإدارة، فضلاً عن صناعة العصر من الإلكترونيات الحديثة. وراح هذا الخطاب يجعل من العولمة طريقاً لا مفر منه، وعصا لا بد من التوكؤ عليها لدخول أزمنة القرن الحادي والعشرين.

وهكذا وضعت موجة العولمة بآلياتها ومؤسساتها ومشاريعها -كما يقول أحد الباحثين(١)- في عبوات محلية جيدة الصنع والإخراج، وراح هذا الخطاب الأيديولوجي يسوق العولمة على أساس التوجهات التي تسرع التنمية وتوسع نطاقها ودائرتها.. وهكذا اخترقت الآلة الإعلامية للعولمة الممرات الضيقة لكثير من الاقتصادات، على أساس حسابات اقتصادية قصيرة الأجل، ضيقة الأفق، ذات أبعاد

---

(١) د. حميد الجميلي، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الطريق، العدد٤، بيروت، ١٩٩٩م، ص١٠٨-١٠٩.

ومكاسب محدودة ومجردة.

لا شك أن هذا الخطاب في الوقت الذي يتكلم فيه عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية، تجده صامتًا إزاء الاندماج العربي داخل الاقتصاد العربي.. إذا كانت بعض الاقتصادات العربية والإسلامية مقننة بموجبات الاندماج بالسوق العالمية على أساس المزايا التي يقدمها هذا الإنتاج، ألا يكون من الأجدر الاندماج أولاً بالسوق العربية، وتحقيق مكاسب الاندماج بالسوق العالمية على أساس عربي جماعي، بدلاً من قُطري فردي؟

وعليه فإن الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر، كما يؤكد على ذلك الباحث د. حميد الجميلي[1]، مطالب بتحصين المحتوى الاقتصادي العربي لكي يتمكن من بناء أمنه الاقتصادي، قبل الحديث عن موجبات الاندماج بالسوق العالمية.. ومطالب كذلك بالحفاظ على سلطة القرار الاقتصادي العربي، ومقاومة السيادة الاقتصادية الغربية، والحد الأدنى من الثوابت القومية، بدلاً من التعلق بعالم السيادة الكونية. كما أن هذا الخطاب مطالب بعدم الوقوع في فخ العولمة وما يروجه خطابها من موجبات الاندماج بالسوق العالمية.

ولست من الذين يطالبون بدفن الرؤوس في الرمال وتجاهل العولمة،

---

(١) د. حميد الجميلي، المرجع السابق، ص١٠٩.

ولا من القائلين بإمكانية مواجهتها بالعنف والتمرد، ولست بالطبع من المستسلمين الداعين إلى «ركوب القطار» قبل أن يفوت الأوان، بل أنا من القائلين بضرورة المواجهة الإيجابية لتحديات العولمة.

ففي الميدان الاقتصادي ـ الاجتماعي تتلخص تلك المواجهة الإيجابية في الحفاظ على المصالح الوطنية، العربية والإسلامية، والاستمرار في دعم الإنفاق الاجتماعي، ومنع تدهور أوضاع الفئات الفقيرة والمتوسطة.

ولتحقيق ذلك لا بد ان تكون بلداننا العربية والإسلامية حرة في تحديد خياراتها الاقتصادية ـ الاجتماعية، اى ان تكون حرة في تحديد القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، وبالتالي ان تحدد هي، وليس الجهات المقرضة أو المانحة، وليس الشركات متعددة الجنسيات، ميادين الإنتاج التي لا بد لها من تكثيف راس المال واستخدام تكنولوجيا متقدمة، وتبحث بالتوازي مع ذلك عن ميادين الإنتاج التي يمكن تطويرها كمًا ونوعًا، اعتمادًا على تكنولوجيا ابسط، وتستوعب أعدادًا كبيرة من الأيدي العاملة.

ولهذا لا بد أن تكون بلادنا حرة في إبداع «التكنولوجيا الملائمة»(١)، كما يجب أن تكون بلداننا العربية والإسلامية حرة في

---

(١) انظرد. خضر زكريا، العولمة ليست للإنسانية جمعاء، مجلة الطريق، العدد٤، ص٢١.

- تحديد آليات «الإصلاح الاقتصادي» ووتائره ومجالاته، ولا بد من وقف تدهور أوضاع الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وتوفير الموارد المالية اللازمة للسير في عملية تنموية موجهة لصالح جميع مواطنيها، وهذا لا يكون إلا باتخاذ خطوات حازمة لوقف الفساد والهدر والتمظهر والاستهلاك التفاخري، وغير ذلك من قنوات تسرب الأموال، لتنجح في عملياتها التنموية.

هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الثقافية والفكرية، فلا بد للفكر العربي والإسلامي المعاصر من أن ينير الطريق للحركة الإسلامية المعاصرة.. ولا بد لكي يكون معاصراً حقًا أن يقرر موقفه في صراحة وجلاء، دون غموض أو تمييع أو تحفظ بالنسبة للقضايا التي تعتبر من معالم الفكر الأساسية في الحياة المعاصرة، وعلى رأس هذه الأساسيات «حقوق الإنسان» أو «كرامة الإنسان»، من ناحية تقرير المبادئ والقواعد أولاً، ومن ناحية مدى تطبيقها عالميًا، ومؤازرة كل ضعيف حتى يؤخذ الحق له، ومواجهة أي قوي ظلوم غشوم حتى يؤخذ الحق منه.. وأنصع وأقطع ما يكون دليلاً على مكان حقوق الإنسان في العقل المسلم المعاصر وفي عمل المسلمين المعاصرين بالنسبة للعالم الذي نعيش فيه، هو ما كان يقرر الحقوق ويحميها بالنسبة للمرأة وبالنسبة لغير المسلمين.

وصورة الإسلام -كما يذكر أحد الباحثين[1]- في العالم المعاصر إزاء هؤلاء وتلك، صورة مختلطة ملتبسة مشوهة، نتيجة واقع المسلمين وما يسوده أحيانًا من تقاليد ليس للإسلام فيها نصيب، ونتيجة غموض بعض الإسلاميين -المتعمد وغير المتعمد- عند عرض موقف الإسلام الصحيح الصريح من هذا الخليط والمسخ، ما بين نزعة اعتذارية تبريرية أو خطابية عائمة، أو خلط بين المعاملة الحسنة والمساواة في أبعادها المتكاملة من حيث المبادئ والقانون من جهة، ومن حيث التطبيق والسلوك العملي من جهة أخرى.

والمعاملة الحسنة والمساواة لا يختلطان ولا يلتبسان في العقل المعاصر، والظن بأنهما مترادفان إضاعة للوقت والجهد في غير طائل، وكأن المحادثة تجري بلغتين مختلفتين! ولا يعني هذا إهدار أهمية المعاملة الحسنة والرصيد النفسي الأخلاقي الخير في الإنسان، فهذا ما جعل الحياة محتملة مقبولة إلى درجة مناسبة مع غياب المساواة.. وغياب النوايا الطيبة والنزعة الخيرة، ضيع فعالية النصوص القانونية في لائحة الحقوق «Bill of Rights» في دستور الولايات المتحدة، فاحتاج المستضعفون إلى حركة الحقوق المدنية في أواخر الخمسينيات بعد قرابة قرنين من تقرير تلك الحقوق.. وما زالت وقائع إهدار تلك الحقوق،

---

(١) د. محمد فتحي عثمان، هل يكون هذا القرن قرن الفكر؟ مجلة الكلمة، العدد٢٦، ٢٠٠٠م.

التي لم ترسخ بعد في أعماق الناس الشعورية وما وراءها والعقلية والأخلاقية، تتوالى في مختلف أرجاء البلاد إلى أيامنا هذه!

وإنما لا بد أن يظاهر الضمير والسلوك الأخلاقي الفردي والاجتماعي النص القانوني الصريح القاطع، الذي يعينه الضمير والسلوك على معرفة الحق وضمانه، ومعرفة الباطل ومنعه بكل سبيل مشروع.. كما أن الرصيد النفسي الأخلاقي يسد المنافذ قدر الإمكان من التلاعب بالنص القانوني والتهرب منه أو إساءة استعماله.

ومن ثم ينبغي أن يقترن تقرير حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة وبالنسبة لغير المسلمين بتطبيقها الحاسم الشامل بين المسلمين أنفسهم، في مجتمعاتهم وجماعاتهم ودولهم، حتى لا يكونوا ممن يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم ويقولون ما لا يفعلون، والحق ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الرعد: ١١).

والديمقراطية تكاد تكون انجع وسيلة مطروحة على مائدة الفكر والممارسة السياسية المعاصرين، وليس من الضروري عقلاً وواقعًا أن يكون المؤمن بضرورة الوسائل الديمقراطية، لتحقيق حقوق الإنسان وكرامته، مؤمنًا بجذورها الفلسفية وظروفها التاريخية، وما اقترن بذلك من نزعات إزاء الدين كقوة غيبية كبرى أساء استغلالها سدنتها من كهنة الدين وطقوسه، فهناك ملايين من الديمقراطيين المؤمنين بالله

ومنهم المتدينون الملتزمون في أوروبا وأمريكا، وهؤلاء لا يرضون عن النزعة الفردية الجامحة ولا عن الاستغلال الرأسمالي غير الإنساني، الذي لا يؤمن إلا بالمنافسة ويغفل عن العاجزين أصلاً عن دخول السباق، ويؤمن هؤلاء بمسؤولية القادرين إزاء المحرومين، لا سيما وأنهم قد يكونون مسؤولين كأفراد عن حرمان المحرومين. وكثير من انتقادات الديمقراطية في الغرب وممارستها قد صدر عن مصادر غربية، كفلت الديمقراطية حقوقها في الرأي والتعبير.

وجدير بالذكر أنه في مراحل سابقة كانت الديمقراطية تُرفض في الفكر الإسلامي لأن النظر لها كان في العموم والإطلاق، باعتبار أنها فلسفة ومذهب اجتماعي يفوض كل شيء للشعب بما في ذلك التشريع. أما اليوم فإن الديمقراطية تخضع لتشريع الفكر الإسلامي لمعرفة مكوناتها الجوهرية، «والنتجية القبول ببعض تلك المكونات لا كلها، كالتعايش السلمي بين الجماعات، وتبادل السلطة بشكل سلمي، وأخذ رأي الشعب في الانتخابات، والترشيح، وحقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، وما أشبه. وهذا بدوره يكشف عن تحول منهجي في الفكر الإسلامي المعاصر» الذي كان يغلب على بعضه الإطلاقية سابقًا ويقترب من النسبية اليوم[1].

(١) د. محمد فتحي عثمان، في مراجعة ونقد لكتاب: الخطاب الإسلامي المعاصر للدكتور زكي ميلاد، مجلة الكلمة، العدد ١٠، بيروت ١٩٩٦م، ص١١١.

وثمة قضايا أخرى ذات أهمية كبرى نأمل أن يتبلور الفكر الإسلامي إزاءها في هذا القرن، بعد أن تطاول الزمن ولم يتحقق بعد المأمول بصورة مقنعة، مثل: «الأصالة والمعاصرة»، و«الهوية»، و«الوسطية»، و«الثابت والمتغير»، وما يمكن أن تكون عليه العلاقات الدولية للمسلمين فيما بينهم ومع غيرهم في العالم المعاصر بين المثالية والواقعية.

وهناك مفهوم لا بد من توضيحه وهو وعي الغرب، فلا يمكن فهم العولمة دون فهم متقدم للغرب، ولا يمكن فهم الغرب إذا لم نسلم أنه ظاهرة جدلية تحتوي متناقضات مختلفة ومتشابكة في آن واحد وبصورة مكثفة. فليس الغرب معنا واحداً، ومن العجلة إصدار حكم نهائي وتعميمي نتعاطى من خلاله مع الغرب، فنراه استعمارياً فقط، أو مدنياً فقط، هذه النظرة لن تسدي لنا أية خدمة.. إن ما نحتاجه الآن هو أن نقرأ الغرب بتمعن قراءة معرفية، تستكشف الغرب وتجعله واضحًا فكريًا أمامنا.. سواء اعتبرنا الغرب نظيرنا المختل، أو عدونا اللدود والتاريخي، فإن فهمه واستيعابه هو ارتقاء في المواجهة.

إن مواجهة (الآخر) بالعلم والثقافة، أي المواجهة بالمعنى المعرفي، تؤهلنا لانتقال تلك المواجهة إلى سا حات أرحب، لنطرح أسئلة ذات علاقة بأهم التحديات المباشرة لنا.. وبمعنى آخر، أسئلة المشروع الإسلامي الذي نأمله لواقع المجتمع والحياة، والذي كنا وما زلنا نحلم به كإنجاز إنساني عالمي.

فالمواجهة بالمعنى المعرفي، تعني أن نضع المقولات والمفاهيم موضع النقد والتحليل والتفكيك، من أجل فهمها وإعادة إنتاجها، فعندها يتولد الوعي بالذات وبالآخر. إنها اللحظة التي ينهض فيها العقل، معلنًا استقلاله، وقدرته على تمثيل نفسه، ومنبئًا عن انكسار المركزية الأوروبية والرأسمالية الغربية، أمام تعددية المراكز خارج نطاق سيطرة المشروع الأوروبي واللحظة الغربية.

لقد ولى زمن الانغلاق بحجة الحفاظ على الذات والهوية، وما زالت التجربة المتمثلة أمامنا تثبت لنا يومًا بعد آخر أن المجتمعات كلما انغلقت على نفسها وتجربتها أكثر، كلما كانت مناعتها أضعف.. وتتضاعف المشكلة عندما يكون انتقال المعلومة واختراقها للمجتمع يتم بصورة تتجاوز إرادة التعفف من تلقيها، عندها سيكون التأثير أبلغ وأشد وطأة، فثمة مسلّمة لا مجال للجدل فيها، هي أن الانغلاق على الذات أمر متعذر اليوم نتيجة للتقدم الهائل في تقنية الاتصال، فالمساحات الجغرافية الشاسعة، لم تعد تمثل عائقًا أمام معلومة تنطلق من أي مركز مدني في العالم.

حتى هذه اللحظة ورغم التحديات التي يواجهها عالمنا، نتيجة لاحتكاكه المباشر بمنجزات الغرب وثقافته، لم نستطع أن نرسي قاعدة يمكن أن تؤسس لعلاقة متكافئة مع العالم الغربي.. فرغم دعوات الحوار المتكررة، ومن أكثر من جهة، إلا أننا ما زلنا مسكونين بأحد هاجسين:

الانغلاق والانكفاء بما يحرمنا الاستفادة من منجزات العصر، أو الانفتاح الأقرب إلى الذوبان في (الآخر) وتمثل قيمه، وكلا الموقفين لن يفدا علينا بأي إنجاز، رغم أن بعض المواقف وجدت ما يسندها على أرض الواقع.

وكما يقول الباحث أحمد شهاب[1]: «إننا نمتلك ذاكرة مثقلة بأحداث السلب والاستعمار والتسلط والطرد، وكنا لا نزال نعيش حالة استفزاز من غرب يريد سلبنا هويتنا وتشكيلنا الثقافي والفكري، فالعولمة ضمن خطاب النظام الغربي جعل العالم تابعًا لآلة الإنتاج الاستهلاكي بشتى توجهاته، دون النظر في طبيعة الاحتياجات الأولية للشعوب الأخرى.. هذه الأجواء لا تسمح بقراءة معرفية وموضوعية للغرب، حتى عندما جئنا إلى زمن جديد، وأردنا أن نقرأ الغرب بموضوعية، صحونا على مدونة ضخمة من الشبهات، أقحمتنا في صراع متواصل مع (الآخر) الغربي».

والذي يؤكد رؤية الباحث السابقة أن هذه الحقائق دعمت الموقف المعادي لأي حوار أو استفادة أو انفتاح على الغرب، وأغلقت أمامنا إمكانية الاستفادة من إيجابيات الحضارة الغربية، والتواصل المتكافئ معها. والذي عزز من هذا الموقف أكثر، دعوة العلمانيين الذين انبهروا

---

(١) أحمد شهاب، نحو تناول علمي لمفهوم العولمة، ص٦٠، ٦١.

بالتفوق الغربي، إلى الانصهار في المنظومة على المستوى الفكري والفلسفي، وتمثل الغرب على المستوى السياسي باعتبارها صك القبول. فهذه الدعوات أشعلت فتيل الصراع مع الهوية الإسلامية، ووجد المفكر الإسلامي نفسه في موقف الدفاع عن المقدسات الدينية، وصيانة الهوية الإسلامية، وعُدّت تلك من أولويات الفكر الإسلامي.

وقد تنتقد بعض الفتاوى والآراء، لا سيما التي تتصف بالتشدد من قبل بعض العلماء والكتاب الإسلاميين، ولكن يجب أن نضعها ضمن سياقها الزمني الطبيعي، فلا يمكن لأي أمة من الأمم أن تقبل الذوبان في (الآخر)، أو أن تتخلى عن هويتها ومصدر وجودها. نعم إننا مقتنعون بأن حالة الدفاع عن الذات ورد الفعل ليسا قادرين وحدهما على فتح آفاق جديدة في الفكر والممارسة، ويجب أن يكون للفعل وبناء الذات، والانطلاق من رؤية معرفية في قراءة الذات والواقع و(الآخر)، مكان متميز في الخطاب الإسلامي، عندها يمكن أن نساهم بصورة إيجابية في حركة وتطور العالم.

العولمة هنا ورغم اللبس المفاهيمي الذي يعتريها يمكن أن تكون منفذًا لتفتح آفاقًا وتتيح فرصًا أمام الذين يمتلكون المهارة والقدرة التي تمكنهم من الحركة والازدهار والفعل الإيجابي الواعي. ليس واقعيًا التعاطي مع الغرب بنرجسية، كما أن الإنصاف لا يسمح لنا بالتنكر لكل إيجابيات الحضارة الغربية، وقد آن الأوان لتجاوز ثنائية الرفض

القبول، «مع أو ضد»، تلك الثنائيات التي ساهمت إلى حد كبير في إرباك وعينا، وقدرتنا على الفهم واستيعاب حركة التغيرات اليومية.

إن بناء نظام عولمي إنساني الطابع والاتجاه، لا يتم إلا عبر مشاركة الجميع في تشكيله، نظام تقبله جميع الأطراف، يقوم على التعددية والحوار والتعاون والتعايش المشترك، وتنتفي منه لغة الفرض وأساليب الهيمنة. هل يمكن أن تنجح شراكة متوازنة بين المدنية الحديثة والقيم الروحية؟ بالتأكيد ذلك ممكن، وأي رأي يذهب إلى غير ذلك سيحتوي على تشكيك غير مبرر بالقيم الروحية وبالمدنية الحديثة.

ومن الجدير بالذكر أننا لسنا ملزمين بوضع الغرب مقياسًا ومؤشرًا لحركة التقدم كما هو الحال الآن، بل إن خيارنا كمسلمين ينبغي أن يتركز في «صناعة العالم المبتكر»، أي بناء نموذجنا العالمي الخاص بنا، والذي لا بد أن ينطلق من نظم معلومات فاعلة وحيوية، نظم تستطيع السيطرة على أداء المجتمع المعاصر بتعقيداته وظواهره المختلفة، مستندة إلى نظام متكامل من القيم التي يعيش المجتمع في وارف ظلها، أي إعادة النظر في طبيعة علاقتنا مع العلم، وتجديد نظرتنا إلى منظومة القيم الحاكمة. إن هذا التلازم بين العلم والقيم هو الذي سيعيد الهيبة لحركة العلم والتطور المعرفي، بما يسمح بتفجير الطاقات العلمية الخلاقة.

ومن هنا، فإذا كانت العولمة تعني التفاعل والتشابك والتداخل بين

أصناف الخلق، والتأثير المتبادل بين العوالم، فلماذا لا نتحلى بإيجابيات الحركة الحضارية بدافع العالمية، واستناداً إلى النظرية التوحيدية لعالم يخضع لرب واحد وتحكمه قيم تتصف بالإنسانية والعالمية؟

وعلى الرغم من أننا استعرضنا في بحثنا كثيراً من الآثار والتحديات التي تواجه الدول الأقل تطوراً من جراء عملية العولمة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا أن هناك من يؤكد على أن العولمة، مع أخطارها، تحمل في طياتها العديد من الإمكانيات التي تسهم في إحداث الارتقاء والتطور.

ونحن لا نرى مشكلة العولمة من منظور ضيق، أي من رؤية التشاؤم أو التفاؤل، أو مع أو ضد، وإنما يجب أن نضع المشكلة (العولمة) في الإطار الصحيح. فالعولمة ما هي إلا واقع لا بد من الاعتراف بوجوده، وبالتالي تصبح المشكلة: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات هذه الظاهرة؟ هل نستطيع الاندماج في نظام العولمة مع التحوط للمخاطر Integration With Dafguards، كما يشير الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)؟ ومن هم القادرون على مواجهة تحديات العولمة[1]؟

---

(١) راجع جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٨١-٢٩١؛ وانظر أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، عالم الفكر، ج ٢٨، العدد٢، عام١٩٩٩م، ص١٤٢-١٤٣.

هل يتحول العربي والمسلم في الزمن المعاصر إلى شخصية كوكبية؟ وإلى أي مدى يتقبل أو يستدمج سمات شخصية جديدة تمثل العناصر الحية والفاعلة في التراث؟ وهل سيصبح مواطناً بلا هوية محددة؟ ولمن يشعر بالانتماء؟

وهل بإمكان العربي والمسلم في الزمن المعاصر تحدي تغيرات عصرية توجهها شركات متعددة الجنسية؟ وما دور الفرد، وما دور النظام الذي ينتمي إليه أو كان يشعر نحوه بالانتماء والهوية؟

وربما تكون التساؤلات المثارة هي جزء من تكوين سمات شخصية جديدة تحمل بين طياتها تناقضات ثقافية، في ظل متغيرات عصرية مفروضة على الإنسان العربي والمسلم في الزمن المعاصر.. فالاغتراب، والفردية، والمادية، والاستهلاك الترفي، سمات سائدة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، حيث تحولت الثقافة العربية والإسلامية إلى ثقافة من نوع جديد، ربما تقترب من المفهوم الذي قدمه «كاربولاني» في كتابه المعنون «التحول الكبير» بحضارة السوق، حيث يصبح كل شيء خاضع لشروط ولنظام السوق، «حتى روح الإنسان نفسه».

غير أن هذا كله مرهون بمدى قدرة الإنسان العربي والمسلم -ككتلة تاريخية متحركة- على مواجهة التحدي والمواجهة.

الفهرس

وكلاء التوزيع

البلد	اسم الوكيل	رقم الهاتف	عنوانه
قطر	☐ دار الثقافة	٤٤١٤١٨٢	ص.ب: ٨١٥٠ ـ الدوحة
	☐ دار الثقافة «قسم توزيع الكتاب»	٤٤١٣٤٧١	فاكس: ٤٤٣٦٨٠٠ ـ بجوار سوق الجبر
السعودية	☐ مكتبة الوراق	٤٥٠٩٠٥٧-٤٥٥١١٤٢	ص.ب: ٩ الرياض ١١٤١١ فاكس: ٤٥٣٠٠٧١
الإمارات	☐ مكتبة علوم القرآن	٣٧٤٤٤٥	ص.ب: ٢١٦٣٣ ـ الشارقة فاكس: ٣٦١١١٠ ـ الإمارات
البحرين	☐ مكتبة الآداب	٢٣١٠٦٢ ٢١٠٧٦٨ (المنامة) ٦٨١٢٤٣ (مدينة عيسى)	فاكس: ٥٦٩٨٩٢٩ ص.ب: ٥٤٤ ـ البحرين
الكويت	☐ مكتبة دار المنار الإسلامية	٢٦١٥٠٤٥	ص.ب: ٤٣٠٩٩ ـ حولي ـ شارع المثنى رمز بريدي: ٢٣٠٤٥ فاكس: ٢٦٣٦٨٥٤
سلطنة عمان	☐ مكتبة علوم القرآن		ص.ب: ١٩٦٠ روي ١١٢ فاكس: ٧٨٣٥٦٨
الأردن	☐ مؤسسة الفريد للنشر والتوزيع	٥٦٠١٠٩٩	ص.ب: ٩٦٠٦٥٤ ـ عمان
اليمن	☐ مكتبة الجيل الجديد	٧٨٠٤٠-٧١٣٦٣ ٢٧٠٣٨-٧٥٨١١	فاكس: ٥٦٩٨٩٢٩ ص.ب: ٥٤٤ ـ صنعاء
السودان	☐ دار التوزيع	٧٧٩٤٦٠-٧٧٥٥٨٥	ص.ب: ٣٥٨ ـ الخرطوم
مصر	☐ مؤسسة توزيع الأخبار	٧٥٨٨٨٨-٧٤٨٨٤٤ ٧٤٨٨٨٨	ص.ب: ٧ ـ القاهرة فاكس: ٥٧٤٨٧٠١
المغرب	☐ الشركة العربية الافريقية للتوزيع «سبريس»	٢٤٩٢٠٠	ص.ب: 13008 - 70 زنقة سجلماسة الدار البيضاء 5 ـ فاكس: ٢٤٩٢١٤
إنكلترا	☐ دار الرعاية الإسلامية	(01) 272-5170/ 263 - 3071	Muslim Welfare House, 233. Seven Sisters Road, London N4 2DA. Fax : (071) 281 2687 Registered Charity No: 271680

ثمن النسخة

الأردن	(٥٠٠) فلس
الإمارات	(٥٠) دراهم
البحرين	(٥٠٠) فلس
تونس	دينار واحد
السعودية	(٥) ريالات
السودان	(٤٠) دينارًا
عُمان	(٥٠٠) بيسة
قطر	(٥) ريالات
الكويت	(٥٠٠) فلس
مصر	(٣) جنيهات
المغرب	(١٠) دراهم
اليمن	(٤٠) ريالاً

* الأمريكتان وأوروبا وأستراليا وباقي دول آسيا وأفريقيا، دولار أمريكي ونصف، أو ما يعادله.

مركز البحوث والدراسات

هاتف: ٤٤٤٧٣٠٠

فاكس: ٤٤٤٧٠٢٢

برقياً: الأمة.الدوحة

ص.ب: ٨٩٣ ـ الدوحة ـ قطر

موقعنا على الإنترنت:

www.islam.gov.qa

البريد الإلكتروني :E-Mail

M_Dirasat@Islam.gov.

٤- يحق للجنة التحكيم التوصية بمنح الجائزة مشتركة بين اثنين أو أكثر من الباحثين، كما يجوز اشتراك باحثَين أو أكثر في كتابة بحوث الجائزة.

٥- يحق للجهة المشرفة سحب قيمة الجائزة، إذا اكتشفت أن البحث الفائز قد نُشر سابقًا، أو قُدِّم إلى جهة أخرى، لغرض آخر، أو مستلاً من رسالة علمية. كما يحق لها حجب الجائزة في حالة عدم ارتقاء البحوث المقدمة للمستوى المطلوب.

٦- لا تمنح الجائزة لمشارك واحد أكثر من مرة خلال فترة ثلاث سنوات.

٧- يُرفق مع البحث ترجمة ذاتية لصاحبه، وثبتًا بإنتاجه العلمي المطبوع وغير المطبوع، بالإضافة إلى صورة جواز السفر وصورة شخصية حديثة.

٨- تعرض البحوث على لجنة من المحكمين، يتم اختيارهم في ضوء موضوع الجائزة.

وقد أعلن موضوع **«إشكالية التعليم في العالم الإسلامي»** كعنوان لجائزة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، وفق الأطر العامة التالية:

- التعليم المحور الأساس للتنمية والنهوض الحضاري.
- أبعاد الإشكالية تتركز في: البعد السياسي، والإعلامي، والثقافي، والاجتماعي، والمنهجي.
- عجز التعليم بمؤسساته المختلفة عن تحقيق أهدافه: مواطن الخلل وأسباب العجز.
- دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات في البناء التعليمي.
- وسائل التصويب، وكيفية النهوض.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
مـركــز البـحوث والدراسـات

جـائــزة مكتبــة الشيـــخ

للعلوم الشرعية والفكر الإسلامي

تدخل عامها الرابع

إسـهامـاً في تشـجـيع البـحث العلمي، والسـعي إلى تكوين جيل من العلماء في مـيادين العلوم الشــرعية المتـعددة، تنظم مكتبـة الشيخ علي ابن عبد الله آل ثاني رحمه الله الوقفية، مسابقة بحثية في مجال العلوم الشرعية والفكر الإسلامي، جائزتهـا (٧٥) ألف ريال قطري.

شروط الجائزة:

١- يُشترط في البحوث المقدمة، أن تكون قد أُعدّت خصيصاً للجائزة، وألا تكون جزءًا من عمل منشور، أو إنتاج علمي حصل به صاحبه على درجة علمية جامعية، وأن تتوفر في هذه البحوث خصائص البحث العلمي، من حيث المنهج والإحاطة والتوثيق، وسلامة الأسلوب والجدة والابتكار.

٢- يُقدم البحث باللغة العربية من ثلاث نسخ، مكتوباً على الآلة الكاتبة، ويفـضــل أن يكون مكتـوبًا على الحـاســوب، على ألا يقـل عـدد صفحاته عن مـاتين وخمسـين صفحة، ولا يـزيد على ثلاثمائة صفـحة «A4 × ٢٢ سطرًا ×١٢ كلمة».

٣- يقدم الباحث ملخصًا لبحثه في حدود خمس صفحات باللغة العربية، والإنجليزية إن أمكن.

بركات محمد مراد

* من مواليد مصر عام ١٩٥٠م.
* حصل على ليسانس الدراسات الفلسفية في كلية الآداب جامعة عين شمس عام ١٩٧٥م.
* حصل على درجتي الماجستير ودكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية، من كلية دار العلوم في جامعة القاهرة.
* له عدد من المؤلفات والدراسات، منها:
  - تأملات في فلسفة ابن رشد.
  - الكندي رائد الفلسفة العربية الإسلامية.
  - ابن النفيس واتجاهات الطب العربي الحديث.
  - ابن ماجد والملاحة البحرية.
  - مذاهب الزنادقة وعقائد الباطنية في الفكر الإسلامي.
  - الإغتراب بين ابن باجة وأبي حيان التوحيدي.
  - الإسلام والبيئة.
  - فلسفة ابن باديس في الإصلاح والتجديد.